عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019)

التحديات والحلول

مجاهد جهاد محمود فرج

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1443هـ / 2021 م

واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019)

التحديات والحلول

إعداد

مجاهد جهاد محمود فرج

بكالوريوس علم نفس أمني جامعة الإستقلال/ فلسطين

المشرف: د.وفاء سامح الخطيب

قُدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الجريمة، كلية الآداب/ جامعة القدس

1443هـ / 2021 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير علم الجريمة

إجازة الرسالة

واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019)

التحديات والحلول

إسم الطالب: مجاهد جهاد محمود فرج

الرقم الجامعي: 21811507

المشرف: د. وفاء الخطيب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2021/8/22 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. وفاء الخطيب التوقيع: .....
2. ممتحناً داخلياً: أ.د. جهاد الكسواني التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: أ.د عايد وريكات التوقيع: .....

القدس-فلسطين

1443هـ/ 2021م

الإهداء

إلى من أضناهم تعب المسير ورسموا

بصمودهم أنقى لوحات العز والكرامة

إلى من عاشوا فلسطين في المَحْلِ تيناً وزيتاً

وبنوا خرائبها بيوتاً وخطوا بأيديهم تاريخ

الوطن السليب

إلى كل الذين صهروا مفاتيح بيوتهم بنادق

وكثفوا دموعهم دماً من أجل فلسطين

إلى كل العيون التي ما زالت ترمق أطياف

العودة في محطات الانتظار

أهدي ثمرة جهدي

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنّها ُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وإنّها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أيّ جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الإسم: مجاهد جهاد محمود فرج

التاريخ: 2021/8/22

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وأخيراً على إتمام هذه العمل

تقديراً وعرفاناً مني لا بد أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمعلمتي الفاضلة الدكتورة وفاء الخطيب مشرفتي على هذه الرسالة، التي لم توفر جهداً طلبته، ولم تبخل علّي بوقتها طيلة سنين دراستي، فكانت خير معلمة وأحسن قدوة.

كما يتوجب علّي أن أشكر كل أولئك الذين ساهموا في وصولي إلى هذا اليوم من معلمي الأفاضل دون إستثناء وأهلي الكرام، وأخص بالذكر نبع الحنان أمي الحبيبة، وقدوتي بالحياة ومصدر فخري أبي العزيز، والشكر موصول لأصدقائي الأوفياء، كما يتوجب علّي أن أشكر المبحوثين الذين ساهموا في إتمام هذا العمل، وإلى كل الأشخاص الذين تمّ إجراء المقابلات معهم مع حفظ الألقاب والمسميات، وأسأل الله عز وجل أن يجزي الجميع عني خير الجزاء.

الباحث: مجاهد جهاد فرج

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016–2019)/ التحديات والحلول، حيث سيتم التعرف على هذا الواقع من خلال التعرف إلى(عوامل ارتكاب الجريمة، الجرائم الأكثر انتشاراً، الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة، إجرءات الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح المتبعة لمكافحة الجريمة، الصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في مكافحة الجريمة، الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم)، تمّ إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعيّنة والمنهج الوصفي بشقّيه الكمّي من خلال إستخدام أداة الإستبيان والكيفي من خلال إستخدام أداة المقابلة ومنهج تحليل المضمون لتحليل بيانات الجريمة المتوفرة، اعتمدت الدراسة على مصادر أولية وأخرى ثانوية، حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة وبعض الكتب والمجلات ذات العلاقة بالموضوع إضافة إلى إحصائيات الشرطة للجرائم، في حين تمّ الحصول على البيانات الأوليّة عن طريق إستخدام استأنة الدراسة التي تمّ تصميمها من أجل الحصول على البيانات من عينة الدراسة، والتي تكونت من قسمين: الأول يحتوي على البيانات الديموغرافية، ويحتوي الثاني على محاور وفقرات الدراسة، كما تم إجراء مقابلات مع بعض أعضاء الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في مخيم بلاطة من خلال إستخدام دليل المقابلة الذي صُمم لتدعيم نتائج الدراسة وإعطائها قوة أكثر.

تكوّن مجتمع الدراسة من الشباب الذين يقطُنون مخيم بلاطة من عمر(18–29) عام والبالغ عددهم (3442)، وتكوّنت عينة الدراسة من (340) شخصاً بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة تم اختيارها بالطريقة القصدية، كما وتمّ إستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) للعلوم الاجتماعية للمعالجة

الإحصائية للبيانات التي تمّ جمعها من عينة الدراسة للوصول إلى النتائج المطلوبة والتي كان من أهمها أن انتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح) يعد أكبر دافع لارتكاب الجريمة في المخيم حيث بلغت نسبته (94.2%)، وأن أكثر الجرائم انتشاراً داخله هي جريمة الاتجار غير القانوني بالسلاح والتي بلغت نسبتها (92.8%)، وهذا أثّر على ظاهرة الجريمة داخل المخيم الأمر الذي دفع بعض السكان لتركه كمكان إقامة (نزوح وهجرة)، حيث بلغت نسبة من أجاب على أن الجريمة داخل المخيم تدفع المواطنين للنزوح والهجرة (93.2%)، كما وأظهرت النتائج أن هناك تقصير واضح من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم حيث بلغت نسبتها (41%)، وكذلك أظهرت أن إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل المخيم حصلت على نسبة (60.6%)، أي إنها تتسم بالنقص على عكس دور لجان الإصلاح التي لها دور كبير في مكافحة الجريمة داخله حيث بلغت نسبة هذا الدور (68.8%)، وإن من أكثر الصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح انعدام الثقة بينها وبين المواطنين، كما وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من أهم الحلول لمكافحة الجريمة داخل المخيم هو زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي، وعليه قدمت الدراسة بعض التوصيات لعلّ من أهمها إجراء الدراسات العلميّة حول المخيمات الفلسطينيّة تحديداً مخيم بلاطة، والإهتمام بوضع خطط تنمويّة وإستراتيجية لتطوير البنيّة التحتيّة للمخيمات بشكل عام ومخيم بلاطة على وجه الخصوص، وكذلك ضرورة العمل على معالجة مسببات الجريمة داخل المخيم.

الكلمات المُفتاحيّة: واقع، الجريمة، مخيم بلاطة.

The reality of crime in Balata camp in the period between (2016-2019), challenges and solutions.

Prepared by: Mojahed Jehad Mahmoud Faraj.

Supervisor: Dr.Wafa'a Al-khateeb

Abstract:

This study aimed to identify the reality of crime in Balata camp in the period between (2016-2019)/ challenges and solutions, by identifying the motives for committing crime in Balata camp, and the most widespread crimes inside Balata camp. The effects of the phenomenon of crime in Balata camp were also examined, in addition to the procedures of the security services, the People's Committee, and the reform committees used to combat crime inside the camp. This study also aimed to identify the difficulties that each of the security services, the People's Committee, and the reform committees face in combating crime inside Balata Camp, in addition to identifying solutions and treatment mechanisms that can be taken to reduce challenges and difficulties that stand in the way of confronting crime inside the camp.

The poll social survey and the quantitative technique were obtained through the use of the questionnaire method and qualitatively through the use of the conference tool and the content exploration method to examine the obtainable crime data.

The study relied on primary and secondary sources, where secondary data was obtained by reviewing some previous studies and some books and magazines related to the subject in addition to police statistics on crimes, while the primary data was obtained by using the study questionnaire that was designed to capture specific data. The data from the study sample, which consisted of two parts: the first section contains demographic data, and the second section contains the axes and paragraphs of the study. Interviews were also conducted with some members and members of the security services, the People's Committee, and the reform committees in Balata camp to support the results of the study and give it strength.

The study population consisted of (3,442) young people living in Balata camp aged (18-29), and the study sample consisted of (340) people from Balata camp youth between the age of (18-29) years, (10%) of the study population. The study sample was selected by purposive method. The statistical package program (SPSS) for social sciences was used to statistically process the data collected from the study sample to reach the required results, the most important of which was that the spread of illegal weapons (arms chaos) is the biggest motive for committing crime in Balata camp, where it reached (94.2%) of crime. As the most prevalent crime inside Balata camp is the crime of illegal arms trafficking, which amounted to 92.8%, this greatly affected the phenomenon of crime inside Balata camp. This phenomenon prompted some residents to leave the camp as a place of residence (displacement and migration), where the percentage of displacement and migration reached 93.2%). The results showed that

there is clear negligence on the part of the security and judicial agencies in combating and limiting crime in Balata camp, as its percentage reached (41%). It also showed that the procedures of the People's Committee followed in Balata camp to combat crime received a percentage of (60.6%), meaning that it is characterized by a deficiency in contrast to the role of the reform committees, which have a major role in combating crime inside Balata camp, where it reached (68.8%). The results also showed one of the most major difficulties facing the security services, the People's Committee, and the reform committees is the lack of trust between them and the citizens. Therefore, one of the most important solutions is to increase equally the security power and law enforcement.

The study made some recommendations, perhaps the most important of which are: developmental and strategic plans should be developed to develop the infrastructure of the camps in general and Balata camp in particular, in addition to the need to work on addressing the causes of crime inside the camp.

Key words: Reality, The crime, Balata camp.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة

(1-1) مقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) أهمية الدراسة

(4-1) أهداف الدراسة

(5-1) أسئلة الدراسة وفرضياتها

(6-1) حدود الدراسة

(7-1) مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة

(1-1) مقدمة:

تعدّ الجريمة إحدى المشكلات الرئيسة وأخطرها وأكثرها تعقيداً من الناحية الاجتماعية، لذلك تُعدّ من المشكلات التي واجهت البشرية، فهي تحتلّ مكانة متقدمة بين المشكلات الاجتماعية المدرجة على قوائم أولويات المجتمعات البشرية دون إستثناء، ويعتبر الحد من ويلاتها وأخطارها مهمة تسعى إليها المجتمعات للتخفيف من آثارها ومعالجة أخطارها بالأسلوب الذي تراه تلك المجتمعات مناسباً (شقفة وأبو عمرة، 2012).

والمجتمع الفلسطيني ككل المجتمعات يتعرض إلى مستوى معين من الجريمة، هذا المستوى يتأرجحُ بين مدّ وجزر، تحديداً وأنّ الجريمة ناتجة عن الضغوط النفسية والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى ناتجة عن ظروف شخصيّة ومعيشيّة (السلايمة، 2018).

ومخيم بلاطة هو جزء من المجتمع الفلسطيني يُعد من أكبر التجمعات السكانية للاجئين الفلسطينيين، حيث البيئة المكتظة والضغط على موارد المجتمع في مساحة صغيرة جداً فحسب إحصائيات (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 2019) فقد بلغ عدد سكان مخيم بلاطة (15367) نسمة على مساحة لا تتعدّى نصف كيلو متر مربع.

وقد تأسس مخيم بلاطة عام (1952) على أراضي قرية بلاطة في المنطقة الشرقية لنابلس، إذ تم إنشاؤه من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، كشاهد على جريمة العصر التي ارتكبها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي اغتُصبت أرضه وتشتت لاجئاً في

بقاع الأرض كافة يبحث عن العيش بأمن وسلام، ويتميز المخيم بتشكيلة من العائلات الممتدة التي تقطُن في تجمعات قريبة من بعضها البعض، مما يعطيه السمة العشائرية أو القبليّة التي تتسم بالترابط فيما بينها، مما ساعده على أخذ دوره الطليعي في مواجهات الاحتلال منذ سبعينيّات القرن الماضي، وكان لأبناء مخيم بلاطة بصمات واضحة وجليّة في المسيرة النضاليّة للشعب الفلسطيني، أبرزها في الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) نهاية الثمانينيات وما صاحبها من أحداث ووقائع كان لها الأثر الأكبر في إبراز القضية الفلسطينية وعنوإنها قضية اللاجئين، كما كان له بصمات جليّة في تصدر الأحداث، فقدم منِ الشهداء والأسرى والجرحى الكثير، ليتكرر المشهد في انتفاضة الأقصى حيث استطاع المخيم أن يجد له مكانة هامة على خارطة العمل النضالي المقاوم، ويقدّم المزيد من الشهداء والجرحى والأسرى والبيوت المهدمة، كذلك الهجمة الاحتلاليّة الشرسة من خلال الاقتحامات والاجتياحات المستمرة التي جوبِهَت بالمواجهات العنيفة، ليسجل مخيم بلاطة اسمه في سجلات التاريخ والنضال.

وهذا الوضع النضالي المتجدّد والمتصدّر للأحداث في مخيم بلاطة لم يتوّلد سوى من إيمان أبنائه بحتميّة النصر وتحقيق حلم العودة وتقرير المصير، مما شكل تحدياً استراتيجياً لدولة تمتلك العدة والعتاد العسكري، لمواجهة شعب اعزل من السلاح، هدفها الرئيس هو تدمير البنية النضاليّة والاجتماعية للشعب الفلسطيني ومن ضمنه مخيم بلاطة الذي أراد الاحتلال تحويله من ساحة الفعل المقاوم إلى ساحة الجريمة، ليبدأ الفكر الإجرامي يتفّنن في خلق الفتن والنزاعات والاقتتال الداخلي، حتى يبقى المخيم في موقف المدافع عن نفسه منشغلاً بنزاعاته الداخلية التي أشعلها الاحتلال وأعوانه بطرق وأساليب مختلفة.

وعلى أرض الواقع للتأكيد على ما سبق وحسب (الجمال، 2020) يوجد حالياً في مخيم بلاطة سبع قضايا قتل ما زالت مفتوحة ومتشعبة، ولم تفلح العشائر وأجهزة الأمن ورجالات الخير والإصلاح من إيجاد الحلول لها، ليبقى المخيم ساحة مشتعلة بالخلافات والتناقضات، بديلاً عن الحالة النضالية التي كان يُشكل فيها الطليعة من خلال تصدره للأحداث الوطنية المختلفة، وعلى الرغم من أن للاحتلال دوراً في

ارتفاع معدل الجريمة في المخيم، لكن هذا لا يعني أنه السبب الوحيد والرئيس، بل يقف وراء هذا الارتفاع الكثير من العوامل مجتمعة وبنسب متفاوته لتخلق من مخيم بلاطة بيئة مهّيئة لارتكاب أنواع متعددة من الجرائم، فالفراغ الذي تعاني منه فئة الشباب نتيجة البطالة في المخيم والفقر الذي ينهش بأغلبية عائلات المخيم والاكتظاظ السكاني وغيرها الكثير كانت بيئة خصبة لانتشار الجريمة في هذه البقعة الجغرافية، وهذا الواقع المرير يعتبر حافزاً لإبراز هذه القضية والوقوف على كافة تفاصيلها من خلال البحث والتقصي، باعتبارها أصبحت ظاهرة تستحق الدراسة.

(1-2) مشكلة الدراسة:

إنّ طبيعة العلاقات الاجتماعية ومراكز الضبط الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني قد تغيرت أو أصابها الخلل، نتيجة للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الشباب الفلسطيني بسبب قلة فرص العمل والسكن والزواج والتعليم وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كل هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع.

فحسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) بلغ عدد الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية لعام (2016) (29279) جريمة، وفي عام (2017) بلغ عددها (32099)، في حين عام (2018) بلغ عددها (32911) ، وبلغ عدد الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية لعام (2019) (31560) جريمة، في حين بلغ عدد الجرائم المرتكبة في محافظة نابلس (3822) جريمة لعام (2019)، و(4268) جريمة لعام (2017)، و(4143) جريمة في عام (2018)، أما في عام (2019) فقد بلغت الجرائم المرتكبة في محافظة نابلس (3819) جريمة، وأما فيما يخص مخيم بلاطة الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من محافظة نابلس فقد بلغ عدد جرائم القتل في المخيم خلال الفترة الواقعة بين(2016-2019) (8) جرائم قتل، وبلغت جرائم المخدرات (104) جريمة، وفيما يخص جرائم السرقة فقد سجلت (191) جريمة، وبلغ عدد الجرائم الالكترونية في المخيم أثناء الفترة ذاتها (82) جريمة حسب احصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019).

إن هذه الزيادة في الإحصائيات تدفعنا إلى الوقوف على هذه المشكلة الحقيقية، ولأن الانسان أغلى كائن في الوجود، ومن حقه أن يعيش في بيئة نظيفة آمنة خالية من الجريمة، والمحافظة على وجوده من أهم الأولويات جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي: **ما واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)/ التحديات والحلول؟**

(1_3) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالدرجة الأولى من الأهمية الشخصيّة للباحث، بحكم أنّ دراسته بصلب تخصص علم الجريمة، وبحكم طبيعة عمله في المؤسسة الأمنية، وكونه أحد أبناء مخيم بلاطة ولديه الاطلاع الكافي على مجريات الأحداث في المخيم، بالإضافة إلى وجود أهميّة علميّة نظريّة وتطبيقيّة عمليّة للدراسة:

وأما الأهمية العلميّة النظريّة تتمثل في أنَّ الدراسة:

1. تعتبر من الدراسات النادرة التي تلامس واقع الجريمة في مخيم بلاطة.
2. تعمل على إبراز الآثار المترتبة على هذه الجريمة من الناحية الاجتماعية والأمنية داخل المخيم.
3. تعمل على إبراز حجم الجريمة داخل المخيم وإبراز أكثر تلك الجرائم انتشاراً في المخيم.
4. ستضيف إلى المكتبة العربية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص نوعاً جديداً من الدراسات العلميّة.

في حين تتمثل الأهمية التطبيقيّة في مجموعة الجهات التي ستستفيد من نتائج الدارسة كما على النحو الآتي:

1. **الأهل:** إستفادتهم من خلال التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى ممارسة أبنائهم للجريمة للحد منها.
2. **المؤسسات الرسمية داخل المخيم:** سيستفيدون من نتائج الدراسة في برامجهم التوعويّة لتخفيض نسبة الجريمة ومكافحتها.
3. **السياسيون ومتخذوا القرار:** إستفادتهم تكون من خلال معرفة معدلات ومؤشرات الجريمة والعوامل المؤثرة بها بشكل علميّ، فقد تساعدهم تلك النتائج بوضع سياسات وقوانين مناسبة للحدّ من تلك الظاهرة.
4. **الباحثون:** استفادتهم تكون من خلال اطلاعهم على نتائج الدارسة مما يمكنهم من البناء عليها في أبحاث أخرى ذات علاقة بالموضوع.

(1_4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين ينبثق عنهما أهداف أخرى فرعيّة، يتمثل الهدف الرئيس الأول في التعرف إلى: **واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019)/ التحديات والحلول،** ينبثق عن الهدف الرئيس الأول أهداف أخرى فرعية تتمثل في التعرف إلى:

1. عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة.
2. الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة.

3. الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة.

4. الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها أجهزة السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة.

5. إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة.

6. إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة.

7. الصعوبات التي تواجه كل من(أجهزة السلطة الفلسطينية، اللجنة الشعبية، لجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة.

8. الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم.

أما الهدف الرئيس الثاني يتمثل في التعرف إلى **درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019) حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)**، ينبثق عن الهدف الرئيس الثاني أهداف أخرى فرعية تتمثل في التعرف إلى:

1- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حسب(متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

2- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة حسب(متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

3- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة حسب(متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

4- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها أجهزة السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

5- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

6- درجة إختلاف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها).

(1_5) أسئلة الدراسة وفرضياتها:

تكمن أسئلة الدراسة في سؤالين رئيسيين، يتمثل السؤال الرئيس الأول في الإجابة عن: **ما واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)/التحديات والحلول؟** ينبثق عن السؤال الرئيس الأول أسئلة أخرى فرعية تتمثل في الإجابة عن:

1. ما عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة؟
2. ما الجرائم الأكثر ارتكاباً داخل مخيم بلاطة؟
3. ما الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة؟
4. ما الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها أجهزة السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟
5. ما إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة؟
6. ما إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟
7. ما الصعوبات التي تواجه كل من (أجهزة السلطة الفلسطينية، اللجنة الشعبية، لجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟
8. ما الحلول وآليات المعالجة لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

في حين يتمثل السؤال الرئيس الثاني في الإجابة عن: **هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019) حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟**، ينبثق عن السؤال الرئيس الثاني أسئلة أخرى فرعية تتمثل في الإجابة عن:

1- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟
2- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟
3- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟
4- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها أجهزة السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟
5- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل

التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟

6- هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟

وأما فيما يخص فرضيات الدارسة فتتمثل في فرضية رئيسية هي "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاجابات المبحوثين حول واقع الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"، لفحص هذه الفرضية يجب فحص الفرضيات الفرعية التالية:

1. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".
2. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".

3. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".
4. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها أجهزة السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".
5. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".
6. "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)".

(1_6) حدود الدراسة:

إنّ الدّراسة الحالية تحددت بمجموعة من الحدود، لعل من أهمها ما يلي:

1. **الحدود الزمانية:** تمّ إجراء هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين الفصل الثاني من العام الدراسي (2019–2020) – الفصل الصيفي من العام الأكاديمي (2021–2022).
2. **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة في مخيم بلاطة في محافظة نابلس.
3. **الحدود البشرية:** تمّ إجراء هذه الدراسة على عينة من فئة الشباب في مخيم بلاطة من سن (18–29) عام البالغ عددهم (3442) حسب (دائرة انتخابات محافظة نابلس المركزية، 2019).

(1_7) مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة لعل من أهمها ما يلي:

1- **الجريمة من الناحية القانونية:** "كل فعل أو امتناع عن فعل يقرر له القانون عقاباً، بمعنى أن الجريمة لا تخرج عن إطار القوانين التي تعتبرها فعل أو امتناع عن فعل يُعاقب عليه" (أبو ضاحي، 2018: ص42).

2- **الجريمة من الناحية الاجتماعية:** "كل فعل يتعأرض مع الأفكار والمبادئ السائدة بالمجتمع، أو أي سلوك مضاد لعادات وتقاليد وأعراف المجتمع" (الربدي، 2003: ص9).

3- **الجريمة في القانون الفلسطيني:** "كل فعل أو امتناع صادر عن شخص مميز يحدث خرقاً أو اضطراباً اجتماعياً عاماً او خاصاً، يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية أو تدابير احترازيّة"

(نجم،2010: ص19)، نلاحظ أن القانون الفلسطيني في تعريفه للجريمة تطرق إلى الجانب القانوني والاجتماعي كما يتضح لنا من التعريف.

4- **المخيم:** "تجمع سكاني اقيم على مساحة محدودة من الأرض خصصت للفلسطينين الذين هاجروا ونزحوا من وطنهم فلسطين، تلك المساحة ليست المكان الشرعي للاجئين من وجهة نظر حقوقية" (مبيض، 2010: ص17).

5- **مخيم بلاطة:** "أحد المخيمات الفلسطينية تم انشاؤه عام (1952)، بلغت مساحته عند انشاؤه حوالي (167) دنم واتسعت هذه المساحة لتصل حوالي (460) دونما، يسكن المخيم اللاجئون الفلسطنيون ممن هجروا عام (1948) من يافا وحيفا والعباسية واللد وبيت دجن وغيرها" (سلامة، 2008: ص 328) البالغ عددهم (15367) نسمة حسب إحصائيات (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة

(1.2) ماهية الجريمة والعوامل المؤدية لها

(1.1.2) مفهوم الجريمة

(2.1.2) تصنيفات الجريمة

(3.1.2) عوامل ارتكاب الجريمة

(4.1.2) الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة

(2.2) واقع الجريمة في الضفة الغربية

(3.2) واقع الجريمة في مخيم بلاطة

(4.2) الإتجاهات النظرية والنظريات المفسرة للجريمة

(5.2) الدراسات السابقة وذات العلاقة

(1.5.2) عرض الدراسات السابقة وذات العلاقة

(2.5.2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذات العلاقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة

سيتناول هذا الفصل عرضاً لأهم المحاور النظرية وأهم الدراسات السابقة وذات العلاقة المرتبطة بموضوع الدراسة وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وذات العلاقة، إضافة إلى أنه سيتناول عرضاً لأهم النظريات التي فسرت الجريمة، وذلك على النحو الآتي:

(1.2) ماهية الجريمة:

(1.1.2) مقدمة:

تعد الجريمة من وجهة نظر الاجتماعيين سلوكاً مغايراً للأعراف والتقاليد الاجتماعية التي يتبناها المجتمع، فهي تضر بالفرد والمجتمع معاً، لذلك نجد أن المجتمع تصدى لها بوضع القوانين الجنائية والعقوبات التي تتناسب معها (نوري، 2011).

تحديداً وأن الجريمة في زمننا هذا قد ازدادت أعدادها وأشكالها بشكل كبير وملحوظ، فاليوم نجد أنواعاً مختلفة من الجرائم لم تكن موجودة في السابق، حيث تغيرت أشكالها وأنواعها حتى وصلت إلى ظاهرة عابرة للحدود بسبب التطور التكنولوجي الكبير الذي جعل من العالم قرية صغيرة لا حدود له، بهذا لم تعد هذه الظاهرة تقتصر على المجتمعات النامية فقط، بل أصبحت تنتشر بالمجتمعات المتقدمة أيضاً، مما دفع جميع الدول دون إستثناء العمل وبقوة الحد من ويلاتها والتصدي لها والوقاية منها (الغامدي، 2010).

ولعل السبب في إختلاف الجرائم وتنوعها (جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الممتلكات، جرائم ضد النظام السياسي، جرائم ضد الأخلاق والتقاليد الاجتماعية، جرائم ضد النفس) يكمن في إختلاف الزمان والمكان والعوامل والظروف المؤدية إليها (زواهرة، 2009)، حيث تلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وشعور الفرد بالظلم الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتى السياسي دورا كبيرا في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، لهذا نجد الجريمة تكثر في مكان وتقل في مكان آخر بناءً على الظروف والعوامل آنفة الذكر التي تتحكم في معدل انتشار الجريمة.

ومما تقدم يتضح لنا أن الجريمة لها آثار سلبية كثيرة منها (اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وصحيّة، ونفسيّة)، فهي تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، لإنها تتصل ببيئاته ولها خاصية الاستمرار والتطور، كما يتضح أيضاً أن الجريمة لم تقتصر على مجتمع معين بل أصابت وتصيب كل المجمعات دون إستثناء مما يدفع إلى ضرورة مواجهتها والقضاء عليها ووقاية المجتمعات منها لكيلا يصاب المجتمع بنارها وويلاتها.

(2.1.2) مفهوم الجريمة:

الجريمة كلمة تتكون من خمسة حروف سهلة النطق جميلة المظهر، لكنها نار تأكل كل تقدم وتحضر، وضحيتها الفرد والمجتمع وآثارها مدمرة ومستقبلها الهلاك لا محالة، لذا حظي موضوع الجريمة باهتمام الكثير من العلماء، لما له من تأثير سلبي على الفرد والمجتمع ككل، وتعريف الجريمة ليس بالأمر السهل، وذلك لعدم اتفاق العلماء على تعريف واحد للجريمة، بسبب إختلاف التفسيرات وتنوع العلوم التي تتناول الجريمة، ولعل من أهم هذه التعريفات ما يأتي:

(1.2.1.2) الجريمة لغةً:

"يعود أصل كلمة جريمة إلى الفعل (جَرَم) وورد في لسان العرب أن جَرَم بمعنى جنى جريمة وجَرَمَ إذا عظم جُرْمُهُ أي أذْنَبَ وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم واشتقت من ذلك كلمة أجرم وأجرموا، يتبين مما تقدم أن الجريمة في المعجمات العربية استخدمت للإشارة إلى المكسب المكروه أو غير المستحسن والمخالف للحق والعدل كما يراد منها الحمل على فعل آثم" (لسان العرب، 1990: ص91).

(2.2.1.2) الجريمة اصطلاحاً:

تتمثل مفاهيم الجريمة من ناحية إصطلاحية في عدة جوانب منها الاجتماعية والقانونية والنفسية وذلك على النحو الآتي:

(1.2.2.1.2) الجريمة من الناحية الاجتماعية: يقصد بها إنها "كل فعل أو امتناع عن فعل يتعأرض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع" (صالح، 2003: ص 19)، والجريمة هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية تضر بمصلحة الجميع يعاقب عليها من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي" (الدراوشة، 2014: ص 187).

كما ويعرفها (براك، 2010: ص 7) إنها "تلك الأفعال التي تشكل خطرا على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه".

في حين يُعرفها (الشديفات والرشيدي، 2016: ص 2124) إنها "ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخيص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها

الفرد والجماعة على حد سواء"، ومما سبق يتضح لنا أن علماء الاجتماع لم يجتمعوا على تعريف واحد للجريمة إلّا أنه وعلى الرغم من ذلك فإنَّ كل التعريفات والمفاهيم تدور حول وجود خلل أو مخالفة في النظام العام الذي يسير عليه المجتمع.

(2.2.2.1.2) الجريمة من الناحية القانونية: يمكن تعريف الجريمة من الناحية القانونية على إنها "كل فعل أو ترك القيام بفعل يعاقب عليه القانون بعقوبة جنائية ولا يبرره استعمال حق ولا أداء واجب" (السعيد، 2009: ص 39) ، في حين يعرفها (الحاج حسن، 2007: ص 27) إنها "كل سلوك أو فعل يرتكب يحرمه القانون ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية أو تدبير احترازي".

ويعرفها (محمد، 2017: ص 21) على إنها "فعل غير مشروع صادر عن غدارة جنائية يقدر له القانون عقوبة معينة"، ويعرفها (براك، 2010: ص 5) على إنها "كل فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءً جنائيا وهي على أنواع (الجنايات، الجنح، المخالفات)".

(3.2.2.1.2) الجريمة من الناحية النفسية: عُرّفَتْ الجريمة من الناحية النفسية على إنها "سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية تتمثل في الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة" (نوري،2011: ص 134).

في حين يُعرفها (جبر، 2017: ص 13) على إنها "إشباع الغريزة الإنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حيث يشبع مرتكب الجريمة الغريزة نفسها لحظة ارتكبها بالذات"، فالجريمة من الناحية النفسية "هي سلوك ينتج عن الفرد بهدف إشباع الغرائز بطرق غير شرعية وغير سليمة".

مما سبق يتضح لنا أن هناك عدة مفاهيم للجريمة، منها الجريمة من الناحية القانونية، ومن الناحية الاجتماعية، وأخرى من الناحية القانونية والاجتماعية معاً كما تمّ الإشارة له سابقاً، لكن المفاهيم القانونية

للجريمة كانت قريبة نوعا ما من بعضها البعض بعكس المفاهيم الاجتماعية والنفسيّة التي تُعرف الجريمة من عدة نواحي وبعدة مصطلحات، حيث يعود السبب في هذا الإختلاف الكبير لإختلاف تخصصات العلماء والباحثين في مجال القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الجريمة.

(3.1.2) تصنيفات الجريمة:

تعد الجريمة سلوكا لا يشكل نموذجا متجانسا، لذلك بذلت الجهود لتصنيفها وتقسيمها، حيث يمكن تصنيفها كما صنفها (السمري وآخرون، 2010) كما يأتي:

- **تصنيف الجرائم تبعا لجسامتها:** يعتمد هذا التقسيم على خطورة الفعل الإجرامي والضرر الناتج عنه، حيث تصنف الجرائم من حيث جسامتها إلى ثلاثة أصناف هي:
  - الجنايات.
  - الجنح.
  - المخالفات.
- **تصنيف الجرائم حسب إيجابيتها:** تصنف الجرائم حسب إيجابيتها إلى صنفين رئيسين هما:
  - الجرائم الإيجابية: وتعني القيام بفعل مخالف للقانون.
  - الجرائم السلبية: وتعني الإمتناع عن دفع قيمة مخالفة.
- **تصنيف الجرائم حسب درجة استمرارها:** تصنف الجرائم حسب درجة استمرارها إلى قسمين رئيسين هما:
  - الجرائم الوقتية: وتعني القيام بفعل محدد وينتهي بمجرد القيام به مثل القتل والسرقة.
  - الجرائم المستمرة: وتعني القيام بفعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة أو خطف الأطفال.

- **تصنيف الجريمة من ناحية القصد الجنائي:** تصنف الجرائم من حيث القصد الجنائي إلى صنفين هما:
  - الجرائم العمدية: وهي التي يتعمد الجاني ارتكابها.
  - الجرائم غير العمديّة: وهي التي لا يتوافر فيها القصد الجنائي مثل القتل الخطأ.
- **تصنيف الجرائم حسب اتجاه ضررها:** تُصنف إلى أربعة تصنيفات هي:
  - جرائم مضرة بالمصلحة العامة.
  - جرائم مضرة بالأفراد.
  - جرائم سياسية.
  - جرائم عسكرية.
- **تصنيف الجرائم حسب الأغراض الإحصائية:** تُصنف الجرائم حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة تصنيفات هي:
  - جرائم ضد النفس.
  - جرائم ضد المال.
  - جرائم الآداب العامة.
- **تصنيف الجرائم حسب تنظيمها:** تصنف الجرائم حسب تنظيمها إلى صنفين هما:
  - جرائم احترافية مثل الدعارة والمخدرات.
  - جرائم غير احترافية مثل السرقة العادية.

وأما تصنيف الجريمة من وجهة نظر (القريشي، 2011)، فتصنف على النحو الآتي:

- جرائم ضد الممتلكات.
- جرائم ضد الأفراد.

- جرائم ضد النظام العام.
- جرائم ضد الأسرة.
- جرائم ضد الدين.
- جرائم ضد الأخلاق.
- جرائم ضد المصادر الحيوية بالمجتمع.

مما سبق يتضح لنا أنه وعلى الرغم من التنوع في تصنيفات الجريمة، إلا أن جميع التصنيفات السابقة تتمحور حول أفكار ومضامين متقاربة بين العلماء والباحثين والمتخصصين.

(4.1.2) عوامل ارتكاب الجريمة:

اهتم العلماء في دراسة العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، لمعرفة العوامل التي تدفع الفرد إلى القيام بالسلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى العوامل البيولوجية كأساس في ارتكاب الجريمة، وذهب بعضهم الآخر إلى التركيز على الظروف الاجتماعية، وركز آخرون على العوامل الاقتصادية والنفسية والبيئية وغيرها (الدراوشة، 2014)، يمكن تناول تلك العوامل كما على النحو الآتي:

- **العوامل الداخلية:** هي مجموعة العوامل أو الظروف التي تتصل بشخص المجرم، هذا ما يميز هذه العوامل عن العوامل الأخرى، لأن لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر على السلوك الإجرامي للفرد، وهذه العوامل هي عوامل فردية أصلية موجودة بالفرد منذ ولادته، أو عوامل فردية مكتسبة اكتسبها الفرد خلال حياته، يمكن شرح ذلك من خلال الآتي:
  - **العوامل الداخلية الاصلية:** هي تلك العوامل المتعلقة بالفرد والمنبعثة من داخله ولا يكتسبها الفرد من بيئته، كنتيجة لعوامل طبيعية فطرية وغير مكتسبة، بهذا فإنها ترجع إلى طبيعة

المجرم في جوانب عديدة بعضها وراثي وبعضها يتعلق بجنسه ومنها ما يتعلق بقدراته الذهنية، كما على النحو الآتي:

- **الوراثة:** الوراثة هي انتقال صفات أو خصائص بشكل كلي أو جزئي من الأصل إلى الفرع عن طريق التناسل، وفيما يخص تأثر عامل الوراثة بالسلوك الإجرامي فكان هناك إختلاف بين العلماء، فمنهم من نادى أن الوراثة تعدّ العامل المؤثر في السلوك الإجرامي وعلى رأسهم (لمبروزو)، ومنهم من أنكر هذا العامل بشكل كلي وعلى رأسهم العالم الأمريكي (سذرلاند)، وهناك من نادى أن الوراثة لا تعدّ العامل الوحيد المؤثر بالإجرام، ويرى الباحث أنه الرأي الأرجح (أي بمعنى أن الجريمة لا تورث، بل أن العيب أو الخلل الخلقي والنفسي هو من يورث) (العبد الوهاب، 2004).
- **الجنس:** المقصود هنا دراسة كل من الجنسين كعامل داخلي للسلوك الإجرامي وبيان الإختلاف بينهما من حيث كم الإجرام ونوعه، هناك إختلاف كبير بين طبيعة الجرائم وكمها بين الرجل والمرأة، فإجرام المرأة يقل كثيرا عن إجرام الرجل كما دلت الإحصاءات الجنائية في كل دولة وفي كل زمان، وأيضاً أثبتت الإحصائيات أن الرجل يرتكب الجرائم الأكثر خطورة من تلك الجرائم التي ترتكبها المرأة، والإختلاف بين الرجل والمرأة في الإجرام لا يمكن ارجاعه إلى عامل واحد سواءً أكان بيولوجياً أو اجتماعياً، فاجتماع العاملين العضوي والاجتماعي هو الذي يوضح الإختلاف الكمي والنوعي بين إجرام الرجل وإجرام المرأة، والجرائم التي يميل إلى ارتكابها كل منهما.
- **القدرات العقلية:** لقد شغل الذكاء والجريمة انتباه الكثير من العلماء والباحثين، فقد قيل لو أن العالم استطاع التخلص من الأغبياء لأمكنه التخلص من عدد كبير من الأشقياء، والعلاقة بين الجريمة والذكاء هي مثار الخلاف بين الفقهاء، وهذا الخلاف يزداد دوما

اتساعا، فبعض العلماء نسبوا الجريمة إلى نقص الذكاء لأنه يؤدي إلى ضعف الفرد بغرائزه وشهواته والسيطرة عليها مما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، إلا أن الإحصائيات الأخرى أثبتت أن نقص الذكاء ليس هو الدافع الوحيد إلى ارتكاب الجريمة، بل ان بعض الجرائم تحتاج إلى توفر الذكاء لدى مرتكيبها كالجرائم الإلكترونية على سبيل المثال، والاستغلال السيء للذكاء يدفع بالشخص إلى ارتكاب الجريمة (المراغي، 2018).

- **العوامل الداخلية المكتسبة:** هي العوامل التي تختص بالفرد، اي إنها متعلمة ومكتسبة من الحياة وليست وراثية، تؤثر بسلوك الفرد بصفة عامة وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة ، وتُقسم هذه العوامل إلى:
  - **مراحل العمر:** إن الإنسان يمر منذ ولادته بتغيرات بيولوجية وعقلية ونفسية تنعكس على سلوكه بشكل عام وعلى السلوك الإجرامي بشكل خاص، وتختلف الجريمة كما ونوعا بإختلاف المرحلة العمرية والتغيرات النفسية والبدنية والبيئية لمرتكب الجريمة، حيث يختلف تأثره واستجابته للعوامل البيئية تبعا لمرحلته العمرية.
  - **الأمراض:** من المؤكد أن الأمراض التي تصيب الشخص تؤثر على شخصيته، بالتالي تؤثر على سلوكه في حياته، فهي تسبب اضطرابات نفسية وعضوية وعقلية، وهذه الاضطرابات تولد لدى الشخص العوامل الإجرامية، مما يدفعه ذلك إلى ارتكاب الجريمة، وهذه الأمراض من الممكن أن تكون أمراضاً عضوية تصيب الجسد وتؤثر على وظائفه الحيوية كمرض السل والزهري وإصابات الرأس، أو أمراض نفسية تصيب الجانب النفسي للشخص كمرض القلق والاعياء النفسي، والنوع الآخر الأمراض العقلية التي تؤثر بالقوى العقلية للشخص مما يجعله غير مدرك لحالته وتؤثر على شخصيته كمرض الصرع والفصام (الشمري، 2016).

- **الإدمان على المخدرات والمسكرات:** هناك علاقة وثيقة ما بين الإدمان على المسكرات والمخدرات وما بين ممارسة الجريمة، حيث أثبتت الأبحاث أن تناول المسكرات والمخدرات له تأثير فعال على التكوين العضوي والعصبي والنفسي للمدمن، مما يؤدي هذا التأثير إلى دفع المدمن لارتكاب الجريمة، فالمخدرات لها آثارها المدمرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، والجريمة في تعاطي المخدرات والمسكرات والإدمان عليها ليس فقط في ممارسة تلك الجريمة، فالجريمة تكمن أيضاً في تعاطيها، فالتعاطي بحد ذاته جريمة يحاسب ويعاقب عليها القانون(المراغي، 2018).

- **العوامل الخارجية:** المقصود بالعوامل الخارجية أو البيئية "مجموعة الظروف الخارجية المحيطة بالشخص التي تؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، مما قد تساعد في توجيه سلوك الفرد إلى ارتكاب الجرائم"، ولعل من أهم تلك العوامل ما يأتي:
  - **العوامل الاجتماعية:** للعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في حدوث وارتكاب الجريمة، تتمثل تلك العوامل في الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد وتميزه عن الآخرين، وتقتصر تلك العوامل على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بينه وبين غيره من أفراد المجتمع الذين يختلط بهم اختلاطا وثيقا لفترة زمنية معينة مثل الأصدقاء وأفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته، وتُقسم هذه العوامل لعدة أقسام منها ما يأتي:

- **الأسرة:** الأسرة هي المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية وهي الوعاء الذي تتشكل به شخصية الفرد وأنماط سلوكه وعادته وتقاليده، والإهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بارتكاب الجريمة ما هي إلا امتداد للأفكار التي نظرت إلى الجريمة على إنها ظاهرة اجتماعية، فتفكك الأسرة أو ترابطها يعد دافعاً مهماً من العوامل التي تدفع الفرد إلى الميول للسلوك الإجرامي أو الجنوح عنه، فقد أثبتت الأبحاث أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر مفككة أكثر عرضة من الأشخاص

الذين ينتمون إلى اسر مترابطة ومتماسكة للانجراف إلى السلوك الإجرامي (الشديفات والرشيدي، 2016).

- **المدرسة والتعليم:** تعد المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة للتنشئة الاجتماعية، بذلك يتم من خلالها صقل الكثير من شخصية الفرد وتهذيبها، وتعد المدرسة من العوامل الاجتماعية الخارجية في ارتكاب الجريمة، فاما ان تلعب المدرسة دورا مهما في تقليل نسبة الجريمة ومعدلاتها، وذلك من خلال القضاء على الجهل الذي يدفع بالشخص إلى ارتكاب جرائم كثيرة مثل السرقة وغيرها، وإما أن تلعب دورا عكسيا بحيث تزيد من معدل ونسبة الجريمة، تحديداً تلك الجرائم التي تتطلب نوعا من الذكاء مثل النصب والاحتيال والقتل بالأسلحة الحديثة التي تحتاج إلى برامج أكاديمية خاصة في المراحل الأساسية.
- **بيئة العمل:**هي الوسط الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة مهنة معينة أو وظيفة ما، قد يتكيف الفرد مع هذه البيئة وقد يخفق في التكيف، مما يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الاجتماعية، مما يدفعه إلى ممارسة السلوك الإجرامي أو النزوح عن هذا السلوك، وبيئة العمل كغيرها من البيئات الاجتماعية فهي تهيء الفرصة للأفراد لإقامة علاقة اجتماعية مع العاملين سواء أثناء العمل أو أثناء الذهاب له أو العودة منه أو أثناء أوقات الراحة، وهذا الاتصال قد يؤثر على الفرد إيجابيا أو سلبيا تبعا لسلوكات أصدقائه بالعمل، وقد يتحتم على الفرد تعلم سلوكات جديدة تدفعه إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.
- **ضعف الوازع الديني:** ان للجانب الديني تأثيراً كبيراً في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الإجرامية، إن دور الدين يفوق دور أي مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية، فالدين ينهى عن كل ما هو سيء وغير مرضٍ لله وللناس، ويهذب النفوس ويحض على ما هو خير

للبشرية، فعدم التزام الفرد بالتعاليم الدينة يجعل منه عرضة للانجراف لما يخالف ما شرعه الله وحرمه ويدفع به إلى الميول للسلوك الإجرامي (غفري، 2018).

- **الصحبة السيئة:** تعد الصحبة السيئة من أهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، سواءً كانوا رفاق المنطقة السكنية أو رفاق المدرسة من المنحرفين، فالفرد يتأثر بسرعة برفاقه وأصدقائه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والإتجاهات، حيث إنه يتأثر برفاقه أكثر من تأثره بأفراد عائلته كأبيه وأمه وأخوته، إن تأثر الشخص بالسلوك المنحرف الذي يتمتع به أصدقاؤه يجعل منه شخصاً منحرفاً ذا ميول إجرامية.
- **البيئة السكنية:** تهتم الدراسات الاجتماعية بالبيئة السكنية ودورها في زيادة أو خفض ميول الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ذلك من خلال مواصفات البيت أو المسكن الذي يسكنه الفرد سواء من حيث المساحة أو الإضاءة أو التهوية، فهذا كله يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي بالحالة الصحية والنفسية للفرد، فإذا كان المسكن ضيق المساحة والإضاءة والتهوية فيه ضئيلة، فذلك يؤثر بشكل سلبي بالحالة النفسية والصحية للفرد مما يؤدي إلى ميول الشخص للسلوك الإجرامي، أما إذا كان المسكن ذا مساحة وإضاءة وتهوية جيدة فإن هذا يؤثر بشكل إيجابي بالحالة النفسية والصحية للفرد، مما يؤدي إلى عدم ميوله للسلوك الإجرامي أو التقليل منه، أيضاً طبيعة المنطقة السكنية والسلوك العام لسكان هذه المنطقة التي يقطنها الفرد لها تأثيرها في ميول الفرد للسلوك الإجرامي من عدمه، لأن الفرد يتأثر بسلوك وطبيعة الأشخاص الذين يقطنون نفس المنطقة الجغرافية والقريبين منه (نوري، 2011).
- **أوقات الفراغ:** تعد أوقات الفراغ من العوامل المهمة التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وذلك لعدم استغلاله للوقت بشكل مثالي، إن وقت الفراغ هو الوقت الذي يحدد به الفرد نشاطاته التي يقوم بها بعيدا عن المؤثرات الخارجية، وبناءً على ما تقدم فإن وقت الفراغ

سلاح ذو حدين إذا لم يتم استغلاله بشكل مثالي يؤدي بصاحبه إلى الهلاك ويقوده إلى وحل الجريمة (السلايمة، 2018).

ويتضح لنا مما سبق أن تأثير العوامل الاجتماعية على ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة ينعكس من خلال البيئة المعيشية والأوضاع الحياتية والاجتماعية التي يعيشونها الناتجة عن الكثير من العوامل، منها حجم الاكتظاظ السكاني الكبير داخل المخيم، زيادة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التفكك الأسري، زيادة حالات الطلاق داخل الأسر بالمخيم حيث إن الأسر تعيش ظروفاً حياتية صعبة، وقد أشارت دراسة (الزعنون، 1988) إلى أن حجم متوسط الأسرة بالمخيم بلغ (6) أفراد، وأن أكثر من خُمس العائلات من الحجم الكبير اذ بلغ عدد أفرادها أكثر من (8) أفراد، أما الأسر الصغيرة ونسبتها الثلث فبلغ عدد أفرادها (5) أفراد وأن (4%) من العائلات المتوسطة يتراوح عدد الأفراد فيها من (8–5) أفراد، ويعد هذا مؤشراً على الاكتظاظ داخل السكن إذا ما تمّ ربطها بمساحة البيت حيث بينت الدراسة أن متوسط مساحة المسكن بلغ (79م2)، وبلغ متوسط عدد غرف المسكن الواحد (3.3) غرفة، هذا الاكتظاظ أدى إلى خلق الكثير من المشاكل الاجتماعية سواء داخل الأسرة نفسها أو خارج الأسرة، بالتالي دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، إضافة لذلك فإن زيادة وقت الفراغ الناتج عن البطالة ونقص فرص العمل لأفراد المخيم يؤدي إلى قضاء وقت أكثر مع رفقاء السوء مما قد يدفع إلى ممارسة الجريمة، ومن العوامل الاجتماعية الأخرى التي من الممكن أن تدفع بالأفراد لممارسة الجريمة داخل المخيم حالة الوصم التي يتعرض لها المخيم وسكانه من قبل أفراد المجتمع القانطين خارج المخيم.

- **العوامل الاقتصادية:** يقصد بالعوامل الاقتصادية ما يسود المجتمع من اضطراب يتعلق بتوزيع الثروات والدخل وما يقترن به من مشاكل بالتوزيع والأسعار، فاذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لعدد السكان فإن المستوى المعيشي يكون عاليا، وهذا يؤدي إلى تمتع السكان بالرفاهية

المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان فإن المستوى المعيشي ينخفض، هنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والإستقرار وبالتالي ارتفاع نسبة الجرائم (البطوش، 2020).

ولهذا تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع، ولا يمكن فصل الجريمة عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فالجرائم لا تعد الا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والمجتمعات (الحسن، 2016)، وتقسم العوامل الاقتصادية إلى عاملين رئيسين هما:

- **العوامل العامة:** وهي تلك العوامل التي تتعلق بالمجتمع ككل، مثل:

- التطور الاقتصادي: ويقصد بالتطور الاقتصادي التغير البطيء الذي يحدث في النظام الاقتصادي للدولة، ويؤدي إلى ثبات النظام الاقتصادي واستقراره بشكل نسبي، بهذا التطور يكون هناك زيادة في أنواع معينة من الجرائم وإنخفاض في أنواع أخرى.
- **التقلبات الاقتصادية:** هي تلك التغيرات التي تحدث على الظواهر الاقتصادية، تتميز هذه التغيرات بالسرعة وعدم الإستقرار، من أهم صور التقلبات الاقتصادية ما يأتي:
  - **تقلبات الأسعار:** تعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات أو انخفاضها، حيث إن لارتفاعها وانخفاضها تأثيراً مختلفاً على السلوك الإجرامي، فارتفاع الأسعار يعني أن هناك طبقة من المجتمع لا تستطيع تأمين حاجاتها الأساسية بطرق مشروعة مما يعني اللجوء إلى السلوك الإجرامي لسد تلك الحاجات الأساسية، أما فيما يخص انخفاض الأسعار

فإنّ هذا يعني انخفاض نسبة السلوك الإجرامي بالمجتمع؛ لأنّ السلع والخدمات تكون متاحة لجميع طبقات المجتمع .

- **تقلبات الدخل:** بمعنى ارتفاع الدخول أو انخفاضها، فارتفاعها يعني الإستقرار بالتالي انخفاض نسبة السلوك الإجرامي، أما انخفاضها فيعني عدم الإستقرار وبالتالي ارتفاع نسبة السلوك الإجرامي(المراغي، 2018).

- **العوامل الخاصة:** هي العوامل التي تتعلق بكل فرد من أفراد المجتمع بصفة خاصة، مثل بطالة الفرد أو فقره أو غناه، حيث يقصد بالعوامل الخاصة ما قد يتعرض له إنسان معين من اضطراب اقتصادي، سواء أكان بسبب ما يطرأ على المجتمع ككل من تقلبات اقتصادية جذرية أم بسبب ظروف يختص بها وحده، لعل من أهم العوامل الخاصة ما يأتي:

  - **الفقر:** يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية، ويعد مدخلا اقتصاديا أساسيا في تفسير الجريمة، فالفقر يلعب دورا مهما في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة(السلايمة، 2018)، حيث يعتبر الفقر والحاجة الاقتصادية في مقدمة العوامل التي تدفع الأفراد لارتكاب الجرائم ضد المجتمع، فالفقير الذي لا يستطيع تأمين حاجاته الأساسية التي تضمن له حياته بطرق شرعية، يضطر إلى السرقة والقتل والنصب والاحتيال لكي يسد حاجاته الأساسية وحاجات عائلته(الحسن، 2016)، إضافة لما سبق يمكن أن يكون الفقر دافعا غير مباشر في ارتكاب الجريمة، ذلك من خلال وجود عوامل أخرى دفعت بالشخص إلى ارتكاب الجريمة، وهذا ما تؤكده النظرية

التكاملية أو نظرية العوامل المتعددة التي تنص على أن ممارسة الفرد للجريمة لا يعود لسبب ودافع واحد وإنما هناك عدة عوامل تُسبب في ممارسة الجريمة.

- **البطالة:** تعني عدم قدرة الأفراد على إيجاد الأعمال المطلوبة، أو هي زيادة نسبة الراغبين في العمل على الأعمال المتوفرة في المجتمع، تؤدي البطالة إلى شل الطاقات البشرية واستنزاف الموارد، وقتل معنويات الأفراد العاطلين عن العمل وتحطيم عائلاتهم من خلال وقوعهم في آفة الفقر والعوز المادي، وعدم قدرتهم على سد حاجاتهم الأساسية التي تضمن لهم العيش الكريم (الحسن، 2016)، إنّ ما سبق يوضح أن هناك علاقة كبيرة بين البطالة وميول الفرد لارتكاب الجريمة، فالشخص الذي لا يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من متطلباته وحاجته الأساسية للحياة بسبب حالة العجز المادي الذي يعيشه وبسبب فقدانه لفرص العمل، لا يجد أمامه سبيلاً إلّا الجريمة لتحقيق حاجته وإشباعها فيسلك طريقها (الشبيلي والعبيدي، 2012)، فنجد أن الجريمة من أبرز وأخطر إفرازات البطالة وأكثرها تهديدا للبنية الاجتماعية، وقد أثبتت الدراسات والإحصائيات أن هناك علاقة طردية بين الجريمة والبطالة، فكلما زادت درجة البطالة زادت نسبة الجريمة في المجتمع، وكلما قلت درجة البطالة قلت نسبة الجريمة في المجتمع (خضير وجاسم، 2011)، وفيما يخص ممارسة الجريمة في مخيم بلاطة تعد العوامل الاقتصادية دافعاً كبيراً لارتكاب الجريمة داخله، فحسب ما جاء في دراسة (مبيض، 2010) أن نسبة الفقر بالمخيم تعد مرتفعة جدا، فقد بلغت نسبة الفقر بالمخيم (45%)، وتبلغ نسبة البطالة أكثر من (25%) ، ذلك بسبب الكثافة السكانية وانحسار المساحة وقلة فرص العمل، أيضاً بسبب النظر إلى

المخيمات على إنها أماكن مؤقتة هامشية تنتظر المساعدات الإغاثية فقط لا غير، فهي ما زالت خارج خطط التنمية الاقتصادية، فالمخيمات الفلسطينية تفتقر إلى المشاريع الاقتصادية التي تسهم في الحد من الفقر والبطالة، حيث بلغت نسبة الأفراد داخل المخيم الذين يتقاضون دخلاً شهرياً أقل من (1000) شيقل بـ (21.8%)، هذا كله يُشكل دافعاً مهماً لارتكاب الجريمة نتيجة لعجز الفرد عن توفير احتياجاته الأساسية وإحساسه بالعجز وعدم قدرته على توفير احتياجات أسرته.

- **العوامل السياسية:** يقصد بالعوامل السياسية هي تلك العوامل التي لها علاقة بالدولة ككل وتؤثر على السلوك الإجرامي للأفراد داخل المجتمع، وما هي إلّا عوامل ناتجة عن سياسة الدولة أو الحكومة في تطبيق القانون على أفراد المجتمع وطريقة تعامل الدولة مع المواطنين، تنقسم العوامل السياسية إلى عاملين رئيسين هما:
  - **الحروب:** إنَّ للحروب تأثيراً كبيراً على سلوكات الأفراد بشكل خاص وعلى التنظيم الاجتماعي بشكل عام، فقد أثبتت الدراسات أن مع قيام الحروب تزداد معدلات الجريمة بشكل ملحوظ، ذلك لأن الحروب تخلف ظروفا اقتصادية بالغة القسوة، والحروب تعمل على توليد القلق والخوف لدى المواطنين مما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة للهروب من هذه الأفكار، بالإضافة إلى مظاهر العنف التي يراها الأطفال مما قد تجعل لديهم ميولاً إلى السلوك الإجرامي أكثر من السابق.
  - **السياسة الجنائية داخل الدولة:** يتوقف تأثير السياسة الجنائية على السلوك الإجرامي على طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب، فإذا كانت العلاقة بين الدولة والمواطنين يحكمها الإسلوب الديمقراطي، يحدث تلاحم بين الدولة والمواطنين

بالتالي تقل نسبة الجريمة داخل الدولة، أما إذا كانت العلاقة بين الدولة والمواطنين بعيدة عن الإسلوب الديمقراطي، يحدث انفصال بين الدولة والمواطنين بالتالي تزداد نسبة الجريمة داخل الدولة، وسبب الزيادة في هذه الحالة يرجع إلى ثورة المواطنين على الدولة بسبب رفضهم النظام ولتحقيق حاجاتهم التي لا تستطيع الدولة تلبيتها (المراغي، 2018).

فالعوامل السياسية لها تأثير كبير في زيادة حجم الجريمة داخل المخيم، وأحد العوامل السياسية التي لها تأثير كبير على ارتكاب الجريمة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة حالة الكراهية العارمة عند أهالي المخيم تجاه الاحتلال نتيجة اقتلاعهم من أرضهم وحرمانهم من مصدر رزقهم ومعيشتهم، وتركهم بأوضاع حياتية صعبة، مما يولد حالة من القلق على حياتهم وحياة أبنائهم، وأيضاً يولد لديهم شعوراً بالغضب تجاه هذه الأوضاع الحياتية الصعبة، مما يدفع الفرد من أهالي المخيم لارتكاب الجريمة انتقاما من الأوضاع المعيشية التي يعشيها، إضافة لما سبق هناك مساهمة من الاحتلال بتسهيل دخول السلاح غير الشرعي والمخدرات إلى المخيم، الأمر الذي يُساعد في ارتفاع معدلات الجريمة داخل المخيم بشكل خاص وخارجه بشكل عام (أبولية، 2007).

- **العوامل الثقافية:** يقصد بها مجموعة القيم التي يتشكل على أساسها الضمير الفردي والجماعي بالمجتمع والتي تتحكم بالسلوك الإجرامي للفرد، تُقسم تلك العوامل لعدة أقسام لعل من أهمها:
  - **التعليم:** هنا يقصد بالتعليم الدرجة العلمية التي يحصل عليها الفرد، والتهذيب والتثقيف والتمسك بالقيم العليا، ويختلف ميول الشخص المتعلم عن الشخص

الأمي أو غير المتعلم، وحسب ما جاء في دراسة (القريشي، 2011) فإن هناك علاقة عكسية بين التعليم والجريمة، فزيادة التعليم يعمل على خفض نسبة الجريمة والعكس صحيح، ونفت بعض الدراسات ذلك حيث تطرقت إلى عدم وجود علاقة بين التعليم والجريمة، لكن في حقيقة الأمر إن التعليم عمل على تغير شكل الجريمة، فهنا تنخفض جرائم العنف والقتل، وتزداد جرائم الدهاء والذكاء.

- **وسائل الإعلام:** وسائل الإعلام ما هي إلا سلاحاً ذو حدين، قد يتم استغلالها في غرس أطيب القيم وبث مبادئ الخير والمحبة والسلام، وقد تكون في أحيان أخرى أداة للتخريب والتدمير، وذلك من خلال ما تتناوله هذه الوسائل من برامج تؤثر على عقول وأفكار متابعيها، فعلاقة الجريمة بوسائل الإعلام تتمحور حول مدى تأثير وسائل الإعلام على المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى على طبيعة البرامج التي تعرضها هذه الوسائل على المواطين، فإذا كانت هذه الوسائل تُستغل في غرس القيم تنخفض بذلك الجريمة في المجتمع، أما إذا استغلت في نشر ما يثير الميول الإجرامية لدى المواطنين فإن الجريمة ترتفع داخل المجتمع (أبو ضاحي، 2018).

- **العوامل الجغرافية:** يقصد بالعوامل الجغرافية مجموعة الظروف الطبيعية التي تسود في منطقة جغرافية معينة من حالة الطقس وطبيعة الأرض وغيرها من الظروف التي تؤثر بمعدلات الجريمة، فالجريمة لا ترتبط بالعوامل الفردية فقط بل امتدت لتتأثر بالبقعة الجغرافية التي يقتطنها الفرد من جهة وبالمناخ من جهة أخرى، فقد أثبتت الأبحاث أن

معدل الجريمة يزداد في المناطق التي ترتفع بها درجات الحرارة وتقل في المناطق التي تنخفض فيها درجات الحرارة (القريشي، 2011).

مما سبق يتضح لنا أن الجريمة تختلف من مكان لمكان وهذا ينطبق أيضاً على المجتمع الفلسطيني، فهناك إختلاف في معدل الجريمة وأشكالها بين المناطق الفلسطينة، فتختلف أشكالها وأنواعها بين المخيمات والمدن والأرياف، هذا الإختلاف يعود إلى عدة عوامل تتمتع بها منطقة عن غيرها والتي تجعلها عرضة للسلوك الإجرامي أكثر من غيرها من المناطق مثل الكثافة السكانية، بالإضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي، وكذلك المنازل غير الصالحة للعيش بسبب سوء التهوية والرطوبة الزائدة، وقرب المنازل من بعضها البعض، إلى جانب العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة في هذه المناطق.

(5.1.2) الآثار المترتبة على ارتكاب الجريمة:

عند الحديث عن العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة لا بد أن لا ننسى أن نتحدث عن طبيعة التأثير الذي تتركه الجريمة في المجتمع، فمما لا شك فيه أن انتشار الجريمة بأي مجتمع ينتج عنها الكثير من الآثار السلبية التي تمتد إلى مختلف نواحي المجتمع وتترك آثاراً كبيرة في المجتمع وأفراده، حيث ينتج عن ارتكاب الجريمة وانتشارها بأي مجتمع العديد من المفاسد الأخلاقية وانتشار الخوف وعدم الأمن والأمان لدى الأفراد وتراجع في الاقتصاد والمشاريع الاقتصادية وغيرها الكثير من الآثار التي تتنافى مع قواعد بناء أي مجتمع ومع استمرار هذه الآثار سينهار المجتمع ويختفي، لعل من أهم تلك الآثار المُترتبة على ارتكاب الجريمة ما يأتي:

(1.5.1.2) الآثار الاجتماعية: الجريمة حدث اجتماعي تحدث في كل المجتمعات ولها آثارها الاجتماعية وضحاياها أفراد ومجتمع بكامله فعندما تنتشر الجريمة وتتسع داخل المجتمع لا تميز بين أحد

ولا تنحصر في فئة معينة ولا يستطيع الفرد أن يحمي نفسه منها، فهي قضية متداخلة مع التنظيم الاجتماعي ومع المؤسسات الاجتماعية التي يصعب تحديدها، حيث يؤدي انتشار الجريمة إلى اختلال الأمن الاجتماعي وتهديد البنى الاجتماعية والعائلية للمجتمع وانتشار الفساد الأخلاقي والسلوكات التي تتنافى مع عادات وتقاليد المجتمع وانتشار لأنواع الرذيلة داخل أفراد المجتمع، كذلك تصدع الوازع الديني لأفراد المجتمع، وتمتد الآثار الاجتماعية لارتكاب الجريمة إلى أهم مؤسسة اجتماعية هي الأسرة حيث تؤدي إلى التفكك الأسري وتفكك الروابط الأسرية وزيادة المشكلات الزوجية التي تنتهي بأغلب الأحيان إلى الفراق بين الزوجين وضياع الأبناء.

ومن الآثار الاجتماعية الأخرى لانتشار الجريمة تهديد سلامة وأمن وآمان المجتمع وأفراده بما تحمله من خطر على حياة الإنسان وما تحدثه من اضطرابات في حياته اليومية ما يزعزع ثقته بمجتمعه، وهذا يؤدي أيضاً إلى خلل في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع نتيجة لعدم إحساسهم بالأمن، كما أن انتشار الجريمة يؤثر على فئة الشباب بالمجتمع حيث يؤدي إلى تبديد طاقتهم بأعمال لا فائدة منها ولا تعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع مثل الانضمام للجماعات الإجرامية والقيام بالسلوكات السلبية التي تتنافى مع المجتمع، كما وتؤدي الجريمة إلى تغيير الناس لطريقة حياتهم نتيجة لبعض الأنشطة الإجرامية نتيجة للتهديدات أو لعدم إحساسهم بالأمان (كيطان ، 2010).

(2.5.1.2) الآثار الاقتصادية: تشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئاً اقتصادياً ضخماً إضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني، فالآثار الاقتصادية للجريمة تبدو متعددة للغاية ومتنوعة لعل أهمها هو الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف التي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع فتحطيم مبنى أو حرق سيارة لا شك أنه يلعب دوراً معيناً في تقليل حجم السلع المفيدة في المجتمع، وكذلك فقدان الأموال والأرواح بسبب ارتكاب الجريمة

واستثمار الأموال في النشاط الاقتصادي غير القانوني لصالح الجريمة والأعمال غير المشروعة مما يؤثر على توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع وعلى المشاريع الاقتصادية التنموية التي تسهم في تطور المجتمع ورفعته، وتتمثل الآثار الاقتصادية للجريمة بزيادة العبء المادي على الدولة بسبب ما تنفقه لتوفير الأدوات والأموال والقوى البشرية اللازمة لأجهزة العدالة الجنائية التي تقوم بالحد من الجريمة والوقاية منها داخل المجتمع، كذلك التكاليف المالية المرتفعة لإصلاح الجناة النزلاء في المراكز الإصلاحيّة، ذلك من خلال توفير بيئة عقابية مناسبة لهم، وتأهيلهم ورعايتهم بعد الخروج من مراكز الإصلاح والتأهيل (السلايمة، 2018).

(3.5.1.2) الآثار السياسية: تتمثل الآثار السياسية لانتشار الجريمة بنسف قدرة الأنظمة السياسية على العمل بشفافية ونزاهة، كذلك انتشار الفساد بالمؤسسات التابعة للدولة كوجود مؤسسات تعمل للحصول على مكاسب من الجريمة أو تسمح للجماعات الإجرامية بالحصول على مكاسب دون أن تتدخل، ووجود طبقة سياسية تحمي هذه الجماعات وتتحالف معها ووجود حكم محلي واقليمي فاسد لا يؤدي وظائفه مما يعني عجز في توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، كذلك عدم وجود الإستقرار السياسي في الدولة الذي يؤدي إلى عدم الثقة بهياكل الدولة وسياستها والانقلاب المتكرر عليها، والإضرار بالنظام السياسي العام وبسمعة الدولة (Shaw & kemp, 2012).

(4.5.1.2) الآثار النفسية: تتعدد الآثار النفسية المترتبة على انتشار الجريمة بالمجتمع حيث يشكل الخوف من الجريمة موضوعاً ذا أهمية بالنسبة للباحثين وعلماء الجريمة، بسبب العدد الكبير من الأشخاص الذين يعانون من الخوف من الجريمة، وهنا يكون الخوف من الجريمة أكثر من التعرض بشكل فعلي للايذاء أو الجريمة (Addington, 2009).

مما تقدم نتوصل إلى أن انتشار الجريمة يهدد الأمن النفسي لأفراد المجتمع ويقلل من الشعور بالطمأنينة النفسية والانفعالية وعدم الشعور بالآمن الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات القلق والتوتر

والغضب عند أفراد المجتمع نتيجة لمشاعر الخوف من الجريمة واحتمال الإيذاء، وشعورهم بالتهديد الشخصي بشكل دائم وخوفهم من الوقوع كضحايا للجريمة والقلق على سلامتهم بشكل يومي، كل هذا يؤثر على الصحة النفسيّة والجسديّة لأفراد المجتمع.

(2.2) واقع الجريمة في الضفة الغربية:

لقد كانت الجريمة وما زالت شاغلة جميع الدول والمجتمعات سواءً أكانت نامية أم متقدمة، كونها تعدُّ واحدة من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تلازم الإنسان في كل الأماكن وكل الأوقات، لهذا حظيت بكثير من الإهتمام، وجاء هذا الإهتمام بسبب نتائجها المدمرة التي تؤثر على المجتمع ككل وتقف في وجه كل تقدم وتحضر، والمجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات، يتعرض إلى عدة أنواع من الجرائم تؤثر عليه بشكل سلبي وتهدد أمنه الاجتماعي، وتؤثر ببنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتصيب مراكز الضبط الاجتماعي داخله، مما يعني تفكك المجتمع ومنع تماسكه، والمجتمع الفلسطيني يعدُّ حالة استثنائية تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، هذا بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يتعرض له والذي يعرقل عملية مكافحة الجريمة والحد من ويلاتها، حيث تعدّ العوامل السياسية من أهم العوامل التي تؤثر في معدلات الجريمة في المجتمع الفلسيطيني، فالاحتلال الإسرائيلي يشكل العامل الأساسي في زيادة معدلات الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال تقسيمه للمناطق الفلسطينية إلى مناطق (أ،ب،ج) حسب اتفاقية أوسلو لعام (1993) التي أسهمت وبشكل كبير في ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الكثير من المناطق، مما ساعد في انتشار الجريمة في هذه المناطق بشكل كبير، ولعب الاحتلال دور كبير في تسهيل وصول المخدرات والسلاح غير الشرعي إلى أيدي العابثين، هذا بدوره أسهم في ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع الفلسطيني، ومن العوامل السياسية الأخرى التي أسهمت في ارتفاع الجريمة داخل المجتمع الفلسيطيني أيضاً حالة الانقسام السياسي الداخلي بين أفراد الشعب الفلسيطيني، فهذا الانقسام أدى إلى وجود أفكار وآراء متعأرضة قد تخلق جواً مليئاً بالصراعات التي تدور

بين أفراد الشعب الفلسطيني، هذا الصراع الهدف منه إثبات الذات والسيطرة على المجتمع، إضافة لوجود الطمع وتراجع الأخلاق وضعف الدين لدى البعض من الأفراد، إضافة لتدني مستوى التعليم والمستوى المعيشي وغيرها الكثير من العوامل الأخرى.

ولا تعدّ العوامل السياسية العامل الوحيد الذي يقف وراء ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني، فهناك عدد من العوامل التي لها تأثير في زيادة معدلات الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لها تأثير مباشر وكبير في زيادة أو خفض معدلات الجرائم في المجتمع الفلسطيني، أما فيما يخص العوامل الاقتصادية فكان لها تأثير كبير في معدلات الجرائم في المجتمع الفلسطيني، حيث إن حالة الفقر المرتفعة داخله تحول بين الفرد وطموحاته، فهناك فئة من الشعب الفلسطيني لا تستطيع توفير أدنى متطلباتها الأساسية اللازمة للعيش بكرامة، فهذه الحالة قد تدفع الكثير من أفراد المجتمع الفلسطيني للقيام بسلوكات إجرامية، ذلك لتحقيق أو توفير الاحتياجات الأساسية.

إضافة لما سبق يتضح لنا أن البطالة المرتفعة لا يقل تأثيرها عن الفقر في ارتفاع معدلات الجرائم في فلسطين، حيث إن نسبة البطالة عام (2016) بلغت (26.9%) حسب إحصائيات (جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2016)، وفي عام (2017) بلغت (29.2%) كما جاءت في دراسة (أبو شهلا، 2017) المشار لها في دراسة (السلايمة، 2018)، أما في عام (2018) فقد بلغت (30.8%) حسب إحصائيات (جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2018)، وفي عام (2019) بلغت (25.3%) حسب إحصائيات (جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2019)، هذه النسب دليل على أن البطالة من العوامل المؤدية للجريمة في المجتمع الفلسطيني، فالأفراد يلجأون إلى ارتكاب الجرائم لتوفير حاجاتهم ومتطلبات حياتهم الأساسية في ظل إرتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن الضغوط النفسية التي قد يتعرض لها الشاب الفلسطيني بسبب قلة فرص العمل وتعويض النقص الذي يشعر به بفعل تلك الضغوط، وأما فيما يخص العوامل الاجتماعية

فهي تؤثر في معدلات الجرائم من خلال تفكك أو ترابط النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع الفلسطيني، فكما أسلفنا فإن المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية يتميز عن غيره من المجتمعات، ذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي يقسم المجتمع ويضيق عليه الخناق، فنجد كثيرا من الشباب يتركون القرى والمخيمات ليعيشوا في المدن التي تعدُّ مركزا للأعمال والخدمات هروباً من المعوقات التي قد يتعرضون إليها أثناء ذهابهم إلى العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وعدم تجانسه، بسبب تعدد الثقافات المكونة للمجتمع الواحد، مما قد يعمل على وجود صراع بين تلك الثقافات وبالتالي ارتفاع معدلات الجريمة بصورةٍ أو بأخرى.

إضافة لما سبق فإن العوامل الجغرافية أيضاً تؤثر تأثيراً كبيراً على معدلات الجرائم في فلسطين، فالمجتمع الفلسطيني يتكون من مدن وقرى إضافة إلى المخيمات التي تكونت نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام (1948)، مما يعني تنوع البيئات الجغرافية فهناك إختلاف بين معدلات ونوع الجرائم المرتكبة في كل منطقة عن غيرها من المناطق، بالتالي تنوع الخصائص والثقافات المكونة للمجتمع التي تؤثر في ممارسة الجريمة كما تمّ الإشارة له ضمن العوامل الاجتماعية، فالقرى الفلسطينية تمتاز بكثير من الصفات التي تميزها عن المدن والمخيمات، وهناك صفات تمتاز بها المدن وكذلك المخيمات تميزها عن غيرها من المناطق، فمثلا نجد أن القرى تمتاز بالعلاقات المترابطة والمتماسكة وذلك لأن أغلب ساكنيها يعودون إلى عائلة واحدة، بعكس ما هو عليه في المدينة التي تمتاز بضعف العلاقات داخلها بسبب تنوع المجتمعات الأصلية للأشخاص الذين يعيشون فيها، أما فيما يخص المخيمات فنجد أن طبيعة المخيم تمتاز بكثير من الصفات من أهمها الكثافة السكانية المرتفعة بالرغم من المساحة المحدودة، أيضاً حالة الفقر ومعدل البطالة المرتفع الذي تعاني منه المخيمات وسوء البنية التحتيّة لها، هذا كله يؤدي إلى تنوع وإختلاف معدلات الجرائم بين المدن والقرى والمخيمات.

مما تقدم يتضح لنا أن هناك عوامل كثيرة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، أسهمت وبشكل كبير في ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع الفلسيطيني، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تنوع الجرائم وتنوع العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، هذا ما أكدته نظرية العوامل المتعددة التي تشير إلى أن ممارسة الجريمة لا تعود لسبب ودافع واحد، وإنما لعدة عوامل حتى وإن اختلف تأثير هذه العوامل، فعلى الرغم من إختلاف نسبة التأثير إلا أن هناك عدة عوامل تدفع الفرد لممارسة الجريمة حسب تلك النظرية، فيما يلي سيتم عرض إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) للجرائم المرتكبة في الضفة الغربية من عام (2016–2019)، للتعرف إلى المحافظات التي تكثر بها الجرائم، بالإضافة إلى معرفة أكثر الجرائم انتشاراً في الضفة الغربية كما في الجدول رقم (1:2):

جدول رقم (1.2): الجرائم المرتكبة مصنفة حسب نوعها خلال الفترة بين (2016–2019)

الرقم	نوع الجريمة	العام			
		2016	**2017**	**2018**	**2019**
1	الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس	11938	12777	14344	13483
2	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة	1130	1948	1488	1195
3	الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم	2162	2474	2982	2612
4	الجرائم المرتكبة ضد الأموال	5039	5353	4496	4676
5	الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة	1729	1851	1675	1891
6	الجرائم المرتكبة ضد النظام العام	2365	2925	3026	2854
7	الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة	1734	1150	926	1210
8	جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة	3182	3621	3974	3639
المجموع		**29279**	**32099**	**32911**	**31560**

يتضح لنا من الجدول السابق أن هناك ارتفاعاً في معدلات الجرائم في الضفة الغربية بالفترة الواقعة بين (2016–2019)، حيث نجد أن عدد الجرائم في عام (2016) كان (29279) جريمة، وفي عام (2017) وصل عدد الجرائم إلى (32099)، أما في عام (2018) فقد كان عدد الجرائم المسجلة (32911) جريمة، وهذا يدل على إختلاف معدل الجرائم وارتفاعها بشكل ملحوظ في تلك السنوات، ويعود السبب وراء الزيادة في معدلات الجرائم في الضفة الغربية في تلك السنوات إلى الحالة الاقتصادية المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وعدم قدرته على تلبية احتياجته الأساسية، وعوامل اجتماعية تسهم في ضرب نسيجه الاجتماعي، وعوامل سياسية تخلق نوعاً من عدم الإستقرار وتخل بالأمن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، أما في عام (2019) فقد انخفضت معدلات الجريمة في الضفة الغربية لتصل إلى (31560) جريمة لكن هذا الانخفاض كان ضئيلاً جدا، ويمكن أن يعود هذا الانخفاض إلى تعديل بعض القوانين التي أسهمت في دورها بخفض معدلات الجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث هناك العديد من القوانين الفلسطينية التي كان لها دور كبير وفعال في خفض الجريمة تحديداً بعض الجرائم التي لها قوانين خاصة بها مثل (قرار بقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة (2018) ، قرار بقانون مكافحة المخدرات رقم (15) لسنة (2015) ، قرار بقانون محكمة الجنايات الكبرى رقم (9) لسنة (2018) الذي تمّ الغاء العمل به بقرار بقانون رقم (14) لسنة (2019)، قرار بقانون حماية التراث الثقافي المادي الفلسطيني رقم (11) لسنة (2018)، حيث عملت هذه القرارات بقانون على الحد من ارتكاب الجرائم من خلال تجريم أفعال وأعمال لم تكن مجرمة في القوانين السابقة واضفاء عقوبات رادعة لها سواءً بالردع العام أم الخاص، كما ونصت هذه القرارات بقوانين على بعض الإجراءات الشديدة والجادة في مرحلتي التحقيق الإبتدائي والنهائي الذي يضفي صفة الخطورة على الجرائم التي نصت عليها تلك القرارات بقوانين، هذا ما يفسر سبب انخفاض معدلات الجرائم بالإضافة إلى تفعيل دور الأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم من خلال القيام بعدة حملات أمنية للمناطق التي كثرت بها الجرائم في الآونة

الأخيرة كالخليل ونابلس وجنين، إضافة إلى وعي المواطنين بمخاطر الجريمة والخوف من العقوبة المترتبة على القيام بهذا الفعل.

وأما فيما يخص نسبة التغير في ارتكاب الجرائم خلال الفترة بين (2016–2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، الجدول رقم (2.2) يبين معدل الارتفاع أو الانخفاض في معدلات ارتكاب الجرائم بين عام وآخر:

جدول رقم (2.2): نسبة التغير في ارتكاب الجرائم خلال الفترة بين (2016–2019)

العام	عدد الجرائم	الزيادة أو النقصان	
		التغير	نسبة التغير (%)
2015	26552	-----	-----
2016	29279	2727+	10.3+
2017	32099	2820+	9.6+
2018	32911	812+	2.5 +
2019	31560	1351 -	4.1-

بعد ما تقدم من الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الجرائم من عام (2015) إلى عام (2018) وانخفاضها في عام (2019) عما كانت عليه في عام (2018)، حيث كانت نسبة التغير بين عام (2015) وعام (2016) بمعدل (2727+) بنسبة (3،10+)، ووصلت نسبة التغير بين عام (2016) وعام (2017) إلى (2820+) بنسبة (6،9+)، ووصلت نسبة التغير بين عام (2017) وعام (2018) إلى (812+) بنسبة (5،2+)، أما في عام (2019) فقد انخفض معدل ارتكاب الجرائم ليصل مقدار التغير بين هذا العام وعام (2018) إلى (1351–) وبنسبة (1،4–).

بعد عرض معدل الجرائم بالضفة الغربية في الفترة الواقعية بين (2016–2019) حسب إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينية، ومعدل كل نوع جريمة على حدة، والتعرف إلى أكثر المحافظات ارتكابا للجرائم الجنائية، ومعرفة مقدار التغير في معدلات الجرائم، سيتم تفصيل هذه الجرائم ومعدلاتها في كل محافظة على حدة، لمعرفة أي المحافظات الأكثر توجها نحو ارتكاب الجريمة عن غيرها من المحافظات، وسيتم تقسيمها حسب نوع الجريمة حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، على النحو الآتي:

أولاً: الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس خلال الفترة بين (2016–2019) يوضحها الجدول رقم (3.2):

جدول: (3.2): الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس خلال الفترة بين (2016–2019)

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	399	475	438	484
2	الخليل	2770	2706	2575	2527
3	ضواحي القدس	305	331	374	358
4	بيت لحم	1151	1214	1455	1327
5	جنين	623	1749	2073	2842
6	رام الله	1687	1446	2053	1182
7	سلفيت	763	837	732	839
8	طوباس	498	298	546	490
9	طولكرم	843	798	1034	787
10	قلقيلية	1015	913	947	1038
11	نابلس	1884	2010	2117	1609

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة الخليل سجلت أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام (2016)، حيث سجلت (2770) جريمة، تليها محافظة نابلس بـ (1884) جريمة، وسجلت ضواحي القدس أقل معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس لعام (2016) بمعدل (399) جريمة، وفي عام (2017) كانت محافظة الخليل أيضاً بالمرتبة الأولى في معدل الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس بمعدل (2706) جريمة، تليها محافظة نابلس بمعدل (2010) جريمة، في حين سجلت محافظة طوباس أقل معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص عام (2017)، حيث سجلت (298) جريمة، وفي عام (2018) كانت الصدارة في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص لمحافظة الخليل، حيث كانت في المرتبة الأولى بمعدل (2575) جريمة، والمرتبة الثانية كانت لصالح مدينة نابلس بمعدل (2117) جريمة، وسجلت ضواحي القدس أقل معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص لعام (2018) بمعدل (374) جريمة، أما في عام (2019) فقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص بمعدل (2842) جريمة، تليها محافظة الخليل بمعدل (2527) جريمة، بينما سجلت ضواحي القدس أقل معدل بـ (358) جريمة.

ويتضح لنا أن تصدر محافظة الخليل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس من بين المحافظات الأخرى يعود لكونها تعدّ أكبر محافظة بين محافظات الوطن، إضافة إلى وجود أماكن داخل محافظة الخليل يصعب على الأجهزة الأمنية الفلسطينية الوصول إليها؛ ذلك بسبب سيطرة الاحتلال عليها ووجود المستوطنين داخلها، مما يعمل هذا على تشجيع المواطنين بارتكاب الجرائم، إضافة إلى أن محافظة الخليل من أكثر محافظات الوطن التي تلجأ في حل مشاكلها إلى الحل العشائري بعيدا عن الحل القانوني، وهذا يساعد في كثرة الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس، سواءً أكانت هذه الجرائم مرتكبة بدواعي الثأر أو بدواعي الدفاع عن الشرف.

وفيما يخص محافظة نابلس فهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد محافظة الخليل، ويتضح لنا أن السبب في ذلك يعود إلى كثرة المناطق التي تضعف سيطرة الأجهزة الأمنية عليها لإنها مصنفة كمناطق (ج) حسب اتفاقية أوسلو، إضافة إلى وجود ثلاثة مخيمات داخلها مما يزيد من الكثافة السكانية داخل المحافظة والتي تساعد بدورها في ارتفاع معدلات الجرائم داخل المحافظة، إضافة إلى ضعف تطبيق القانون من قبل الأجهزة الأمنية في المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

ثانياً: الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة خلال الفترة بين (2016-2019) يوضحها الجدول رقم (4.2):

جدول رقم (4.2): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة خلال الفترة بين (2016-2019)

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	35	44	49	44
2	الخليل	205	154	145	211
3	ضواحي القدس	68	108	12	21
4	بيت لحم	61	107	116	139
5	جنين	72	656	367	278
6	رام الله	393	529	462	198
7	سلفيت	28	96	90	96
8	طوباس	20	38	20	21
9	طولكرم	47	43	66	30
10	قلقيلية	80	68	55	78
11	نابلس	121	105	106	79

يوضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة رام الله سجلت أعلى معدل في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة بمعدل (393) جريمة في عام (2016)، تليها محافظة الخليل بمعدل (205) جريمة، بينما سجلت محافظة طوباس أدنى معدل بـ (20) جريمة، في حين عام (2017)، سجلت محافظة جنين أعلى معدل في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة بمعدل (656) جريمة، تليها محافظة رام الله بمعدل

(529) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أدنى معدل بـ (38) جريمة، كما وسجلت محافظة رام الله أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة في عام (2018) بمعدل (462) جريمة، تليها محافظة جنين بمعدل (367) جريمة، بينما سجلت ضواحي القدس (12) جريمة كأدنى معدل لعام (2019)، وأما في عام (2019) فقد كان أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة من نصيب محافظة جنين بمعدل (278) جريمة، تليها محافظة الخليل بمعدل(211) جريمة، بينما سجلت محافظة طوباس وضواحي القدس أقل معدل بـ (21) جريمة لك منهما.

ويعود تصدر محافظة رام الله في تسجيل أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام (2016 و 2018)، إلى كون محافظة رام الله تختلف عن باقي المحافظات الأخرى، هذا الإختلاف ناتج عن تعدد جنسيات ساكنيها، وأغلب من يقطنون بها جاءوا من مجتمعات مختلفة؛ ذلك لأن محافظة رام الله تعدّ العاصمة الثانية بعد القدس لفلسطين، ناهيك عن التعدد الثقافي الموجود في المحافظة ذلك لإنها تحتوي على جميع الوزارات، إضافة إلى وجود جميع مقرات الأجهزة الأمنية المركزية فيها، وهذا التعدد يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

وأما فيما يخص محافظة جنين فقد سجلت أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة لعام (2017 و2019)، وقد يعود السبب في ذلك إلى قرب محافظة جنين من مناطق فلسطين (48)، هذا القرب يؤدي إلى اكتظاظ شوارع محافظة جنين بمواطنين (48) ممن يختلف تفكيرهم وثقافتهم عن سكان محافظات الضفة الغربية بشكل عام ومحافظة جنين بشكل خاص، مما يساعد هذا على ارتفاع معدلات الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العام في محافظة جنين.

أما محافظة طوباس فقد سجلت أدنى معدل في ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، ومن الممكن أن يكون السبب في ذلك إلى كون محافظة طوباس من المحافظات الصغيرة نوعا ما، إضافة إلى

أن محافظة طوباس تعدّ من المحافظات الزراعية، أي أن أغلب سكإنها يعملون بالزراعة، ولا يوجد أيضاً تنوع في الثقافات داخل محافظة طوباس مما ساعد في خفض معدلات ارتكاب الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

ثالثاً: الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم خلال الفترة بين (2016-2019) يوضحها الجدول رقم (5.2):

جدول رقم (5.2): الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم خلال الفترة بين (2016-2019)

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	68	144	105	117
2	الخليل	535	411	434	459
3	ضواحي القدس	53	155	222	92
4	بيت لحم	80	101	306	362
5	جنين	150	175	361	259
6	رام الله	339	459	603	311
7	سلفيت	502	451	358	451
8	طوباس	54	73	81	107
9	طولكرم	37	31	46	82
10	قلقيلية	278	259	225	197
11	نابلس	66	215	241	175

إن الجدول أعلاه يوضح لنا أن محافظة الخليل سجلت أعلى معدل في الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم لعام (2016)، حيث سجلت (535) جريمة، تليها محافظة سلفيت بـ (502) جريمة، وسجلت محافظة طولكرم أقل معدل في الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم لعام (2016) بمعدل (37) جريمة، أما في عام (2017) سجلت محافظة رام الله أعلى معدل في الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم بمعدل (459) جريمة، تليها محافظة سلفيت بمعدل (451)

جريمة، وسجلت محافظة طولكرم أدنى معدل بـ (31) جريمة، وأما في عام (2018) كانت الصدارة في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم لمحافظة رام الله بمعدل (603) جريمة، تليها محافظة الخليل بمعدل (434) جريمة، في حين سجلت محافظة طولكرم أدنى معدل بـ (46) جريمة، وأما عام (2019) فقد كان أعلى معدل في الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم من نصيب محافظة الخليل بمعدل (459) جريمة، تليها محافظة سلفيت بمعدل (451) جريمة، بينما سجلت محافظة طولكرم أقل معدل بـ (82) جريمة.

يتضح لنا مما سبق أن محافظة الخليل ورام الله قد تصدرنّ ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم خلال الفترة بين (2016–2019)، ويعود ذلك إلى كثرة السكان في هاتين المحافظتين مما يجعلهنّ عرضة إلى كثير من هذه الجرائم، إضافة إلى ما تمتاز به كل محافظة منهنّ من تعدد كبير في الثقافات المكونة للمجتمع مما يجعل من ارتفاع مثل هذه الجرائم أمراً سهلاً.

رابعاً: الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال الفترة بين (2016–2019) يوضحها الجدول رقم (6.2):

جدول رقم (6.2) الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال الفترة بين (2016–2019).

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	498	442	534	523
2	الخليل	872	676	598	695
3	ضواحي القدس	274	233	67	221
4	بيت لحم	385	414	350	475
5	جنين	347	1111	527	710
6	رام الله	1215	1076	1129	606
7	سلفيت	162	175	151	159
8	طوباس	94	94	191	122
9	طولكرم	250	271	216	122
10	قلقيلية	268	237	179	201
11	نابلس	674	624	554	842

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن محافظة رام الله سجلت أعلى معدل بـ (1215) جريمة لعام (2016)، تليها محافظة الخليل بمعدل (872) جريمة، في حين سجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (94) جريمة، أما في عام (2017) فقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل بـ (1111) جريمة، تليها محافظة رام الله بـ (1076) جريمة، وسجلت محافظة طوباس (94) جريمة كأقل معدل، وفي عام (2018) سجلت محافظة رام الله (1129) جريمة كأعلى معدل، تليها محافظة الخليل بـ (598) جريمة، بينما سجلت ضواحي القدس (67) جريمة كأدنى معدل، أما في عام (2019) فقد سجلت محافظة نابلس أعلى معدل بـ (842) جريمة، تليها محافظة جنين بـ (710) جريمة، وسجلت محافظتا طولكرم وطوباس أقل معدل بـ (122) جريمة.

ويمكن تفسير النسب كالآتي، فقد حصلت محافظة رام الله على أعلى نسبة في تسجيل الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال الفترة بين (2016–2019) في أكثر من مرة، هذا الارتفاع يعود إلى كثرة رواد هذه المحافظة من خارجها بهدف العمل وغيره، إضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من سكان محافظة رام الله من المغتربين قد تركوا بيوتهم خالية وهاجروا إلى الدول الغربية، وهذا يعني أن هذه المنازل معرضة للسرقة أكثر من غيرها، ويمكن مناقشة نتائج تلك الإحصائيات بناءً على نظرية النشاط الرتيب التي تتعلق في غياب الأقفال أو غياب المراقبة، مما يعني كثرة في ممارسة الجريمة، لهذا نرى أن محافظة رام الله سجلت أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الأموال.

أيضاً محافظة جنين ومحافظة نابلس يكثر فيها ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى وجود نشاط تجاري وحركة أناس من خارج المحافظة بما فيهم فلسطينيّ 48، إضافة إلى وجود المنازل والفلل التي تفتقر للمراقبة مما يساعد في سرقتها كما في محافظة رام الله.

خامساً: الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة خلال الفترة بين (2016-2019) يوضحها الجدول رقم (7.2):

جدول رقم (7.2): الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة خلال الفترة بين (2016-2019).

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	58	87	85	86
2	الخليل	447	440	389	401
3	ضواحي القدس	61	41	36	72
4	بيت لحم	167	234	216	208
5	جنين	182	234	205	291
6	رام الله	102	185	148	252
7	سلفيت	98	89	127	93
8	طوباس	57	34	54	46
9	طولكرم	121	98	91	118
10	قلقيلية	146	118	94	109
11	نابلس	290	291	230	215

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة الخليل سجلت أعلى معدل بـ (447) جريمة لعام (2016)، تليها محافظة نابلس بمعدل (290) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (57) جريمة، وفي عام (2017) سجلت محافظة الخليل أيضاً أعلى معدل بـ (440) جريمة، تليها محافظة نابلس بـ (291) جريمة، وسجلت محافظة طوباس (34) جريمة كأقل معدل، وفي عام (2018) سجلت محافظة الخليل

(389) جريمة كأعلى معدل، تليها محافظة نابلس بـ (230) جريمة، بينما سجلت ضواحي القدس (36) جريمة كأدنى معدل، أمّا في عام (2019) فقد سجلت محافظة الخليل أعلى معدل بـ (401) جريمة، تليها محافظة جنين بـ (291) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (46) جريمة.

إن السبب في تصدر محافظة الخليل ومحافظة نابلس في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والاخلال بسير العدالة كأعلى معدل خلال الفترة بين (2016–2019) يعود إلى وجود مناطق داخل هذه المحافظات تتمتع بنوع من الفلتان الأمني وعدم الخضوع إلى القانون وتنفيذه، ففي محافظة الخليل يوجد منطقة الحارة التحتة التي تعد من المناطق التي يصعب على الأجهزة الأمنية تطبيق القانون داخلها، وذلك لكونها منطقة مصنفة كمناطق (ج) تخضع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي حسب اتفاقية أوسلو، هذا يعني أن سكان هذه المنطقة يواجهون الأجهزة الأمنية بالقوة ويعملون على إحباط محاولات الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون داخلها، أما فيما يخص محافظة نابلس فإنها تحتوي على الكثير من المناطق المصنفة (ج) التي تحتاج إلى تنسيق أمني مع الجانب الإسرائيلي لتطبيق القانون والعدالة في هذه المناطق، إضافة إلى وجود ثلاثة مخيمات داخل المحافظة وهذه المخيمات تتميز بتكوينات يصعب على الأجهزة الأمنية فرض القانون داخلها، وأكبر مثال عليها مخيم بلاطة الذي هو موضوع الدراسة الحالية، فهناك الكثير من الحملات الأمنية التي لجأت إليها الأجهزة الأمنية لتطبيق القانون داخله لكن قوبلت بالتصدي لها بالسلاح والقوة من قبل أبناء المخيم، إن ما تمّ ذكره يفسر تصدر محافظتي الخليل ونابلس كأعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة.

سادساً: الجرائم المرتكبة ضد النظام العام خلال الفترة بين (2016-2019) يوضحها الجدول رقم (8.2):

جدول رقم (8.2): الجرائم المرتكبة ضد النظام العام خلال الفترة بين (2016-2019).

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	98	227	221	189
2	الخليل	299	425	348	389
3	ضواحي القدس	411	261	372	270
4	بيت لحم	215	150	215	440
5	جنين	255	505	355	284
6	رام الله	328	316	480	360
7	سلفيت	89	100	183	100
8	طوباس	48	58	79	70
9	طولكرم	189	138	160	159
10	قلقيلية	287	533	431	368
11	نابلس	146	212	182	225

عند الحديث عن الجرائم المرتكبة ضد النظام العام فإننا نقصد عدة جرائم منها (السكر المصحوب بالشغب، زراعة المخدرات وترويجها، حيازة السلاح من دون ترخيص، إهانة الشعور الديني) وغيرها الكثير من الجرائم التي تندرج تحت هذا المسمى، حيث يُعرف النظام العام على أنه "مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد، ويتوجب على الجميع مراعاتها وتحقيقها، وهدف المشرع من تجريم تلك الجرائم وتنظيمها هو الحفاظ على المصلحة العامة وتحقيق الإستقرار والأمن (الحياني، 2010)، ويتضح لنا من الجدول أعلاه أن ضواحي القدس سجلت أعلى معدل في الجرائم المرتكبة ضد النظام العام لعام (2016) حيث سجلت (411) جريمة، تليها محافظة رام الله بـ (328) جريمة، وسجلت

محافظة طوباس أقل معدل في الجرائم المرتكبة ضد النظام العام لعام (2016) بمعدل (48) جريمة، والسبب في تصدر ضواحي القدس يعود إلى عدة عوامل منها صعوبة سيطرة الأجهزة الأمنية داخلها، لإنها مناطق (ج) إضافة إلى سهولة وصول المواد المخدرة إلى هذه المناطق، فنجد أن أكثر الجرائم المرتكبة ضد النظام العام في ضواحي القدس لعام (2016) هي جرائم ترويج المخدرات وحيازتها حيث بلغت (229) جريمة يليها جرائم تعاطي المخدرات وحيازتها حيث بلغت (170) جريمة.

أما في عام (2017) سجلت محافظة قلقيلية أعلى معدل بـ (533) جريمة، تليها محافظة جنين بمعدل (505) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أدنى معدل بـ (58) جريمة، قد يعود السبب في تصدر محافظة قلقيلية عام (2017) لهذه الجرائم قربها من خط التماس مع الجانب الإسرائيلي مما يعني سهولة وصول المواد المخدرة والأسلحة غير القانونية إلى المحافظة، إضافة إلى ضبط أراضي مزروعة بالمخدرات داخلها.

وأما في عام (2018) فكانت الصدارة في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد النظام العام لمحافظة رام الله بمعدل (480) جريمة، تليها محافظة قلقيلية بمعدل (431) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أدنى معدل بـ (79) جريمة، يتضح لنا أن ارتفاع معدل ارتكاب الجرائم في محافظة رام الله يعود إلى كونها تحتوي على تجمع كبير من الأفراد الذين هم من مجتمعات مختلفة، مما يعني أنهم يتمتعون بحرية أكثر مما لو كانوا في مجتمعاتهم الأصلية الأمر الذي يزيد من ارتكاتبهم للجرائم المرتكبة ضد النظام العام، إضافة إلى حملة الهويات الزقاء الذين يمتلكون بيوتاً داخل المحافظة الذين لا يسري عليهم القانون الفلسطيني ولا يشكل رادعاً لهم مما يزيد من ارتكابهم لمثل هذه الجرائم داخل المحافظة، إن ما يؤكد ذلك المشاتل التي تم القبض عليها داخل منازل في مناطق مختلفة من محافظة رام الله منها على سبيل المثال منطقة الطيرة، والبيوت الكثيرة التي تحتوي على أسلحة وذخائر غير قانونية، ووجود محلات تجارية مرخصة

لبيع المشروبات الروحية يسهل من وصولها إلى الكثير من سكان المحافظة مما يزيد من هذه الجرائم المرتكبة ضد النظام العام في محافظة رام الله.

أما في عام (2019) فقد كان أعلى معدل من نصيب محافظة بيت لحم بمعدل (440) جريمة، يليها محافظة الخليل بمعدل (389) جريمة، بينما سجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (70) جريمة، ويتضح لنا أن السبب في ارتفاع معدلات ارتكاب مثل هذه الجرائم في محافظة بيت لحم يعود إلى كونها محافظة سياحية يقصدها السياح من جميع دول العالم بسبب وجود المعالم الدينية والتاريخة داخلها وإقامة الأعياد المسيحية التي يشارك بها عدد كبير من الناس سواء أكانوا مسلمين أم مسيحين، فعدد زوار محافظة بيت لحم في هذه الأوقات من كل عام كبير جدا مما يزيد ذلك في ارتكاب الكثير من الجرائم المرتكبة ضد النظام العام مثل السكر المصحوب بالشغب وحيازة السلاح وتجارة وتعاطي المخدرات، وليس بالضرورة أن يكون مرتكبو مثل هذه الجرائم من سكان المحافظة؛ لأنه كما ذكرنا سابقا أنها محافظة سياحية وتاريخية يقصدها الكثير من الناس سواءً من داخل فلسطين أم خارجها، إضافة إلى الأعياد المسيحية التي تقام في تواريخ معينية من كل عام ويشارك بها المسلمون والمسيحيون من جميع أرجاء الوطن.

سابعاً: الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016–2019) يوضحها الجدول (9.2):

جدول رقم (9.2): الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016–2019).

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	28	57	51	32
2	الخليل	299	258	235	272
3	ضواحي القدس	29	37	29	47
4	بيت لحم	35	53	87	142
5	جنين	942	168	56	124
6	رام الله	155	116	105	203
7	سلفيت	33	72	78	84
8	طوباس	32	22	16	28
9	طولكرم	44	29	42	42
10	قلقيلية	42	37	20	43
11	نابلس	95	301	207	193

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة جنين سجلت أعلى معدل بـ (942) جريمة لعام (2016)، تليها محافظة الخليل بـ (299) جريمة، وسجلت محافظة أريحا أقل معدل بـ (399) جريمة، وفي عام (2017) كانت محافظة نابلس بالمرتبة الأولى في معدل الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة بمعدل (301) جريمة، تليها أيضاً محافظة الخليل بمعدل (258) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (22) جريمة، وفي عام (2018) سجلت محافظة الخليل أعلى معدل بـ (235) جريمة، تليها محافظة نابلس بمعدل (207) جريمة، بينما سجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (16) جريمة، أما في عام (2019) فقد سجلت محافظة الخليل أعلى معدل في الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة بمعدل (272) جريمة، تليها محافظة رام الله بمعدل (203) جريمة، وسجلت محافظة طوباس أقل معدل بـ (358) جريمة.

كما ويتضح لنا أن تصدر محافظة جنين ونابلس والخليل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة يعود إلى كثرة تعامل هذه المحافظات في الأوراق المالية والعقارات والشقق السكنية مما يؤدي بالأفراد إلى ارتكاب العديد من الجرائم التي تندرج تحت هذا النوع من الجرائم من تزوير الأوراق والمستندات الرسمية وتزوير الأوراق المالية، إضافة إلى تزوير النقود لاستهلاكها داخل السوق الفلسطيني، أيضاً ارتكاب جرائم الرشوة لتيسير عملية تزوير الأوراق المالية والمستندات، إضافة إلى كثرة الشيكات الراجعة التي تستخدم في شراء المركبات والشقق السكنية التي تكثر في هذه المحافظات.

ثامناً: جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016-2019) يوضحها الجدول رقم (10.2):

جدول رقم (10.2): جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016-2019)

الرقم	المحافظة	العام			
		2016	2017	2018	2019
1	أريحا	131	125	213	169
2	الخليل	815	749	686	579
3	ضواحي القدس	38	112	65	67
4	بيت لحم	279	364	410	355
5	جنين	235	524	681	660
6	رام الله	256	258	313	219
7	سلفيت	361	484	503	484
8	طوباس	109	133	186	189
9	طولكرم	192	152	237	163
10	قلقيلية	219	210	174	273
11	نابلس	547	510	506	481

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن محافظة الخليل سجلت أعلى معدل بـ (815) جريمة لعام (2016)، تليها محافظة نابلس بمعدل (547) جريمة، وسجلت ضواحي القدس (38) جريمة كأقل معدل، وفي عام (2017) سجلت محافظة الخليل أيضاً أعلى معدل بـ (749) جريمة، تليها محافظة جنين بـ (524) جريمة، وسجلت أيضاً ضواحي القدس أقل معدل بـ(112) جريمة، وفي عام (2018) سجلت محافظة

الخليل مجددا أعلى معدل بـ (686) جريمة، تليها محافظة جنين بـ (681) جريمة، وضواحي القدس سجلت أقل معدل بـ(65) جريمة، أمّا في عام (2019) فقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل بـ (660) جريمة، تليها محافظة الخليل بـ (579) جريمة، بينما سجلت ضواحي القدس أدنى معدل بـ (67) جريمة. إن النسب السابقة وضحت لنا أن محافظة الخليل قد تصدرت أعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الأملاك العامة والخاصة، قد يعود السبب في ارتفاع ارتكاب محافظة الخليل لمثل هذه الجرائم كونها محافظة عشائرية أي إنها تلجأ إلى أخذ الحق باليد أكثر من أخذه عن طريق القانون، ففي حالات الثأر يكثر حرق المنازل والاعتداء على أملاك الناس للأخذ بالثأر وارجاع الحق، لهذا نرى ارتفاعاً ملحوظاً واستمراراً لتصدر محافظة الخليل كأعلى معدل في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الأملاك العامة والخاصة.

إن ما سبق يوضح لنا أكثر المناطق التي تنتشر بها الجريمة في الضفة الغربية، كما ويوضح ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في هذه المناطق، حيث سيتم التركيز هنا على أربعة من الجرائم وإظهار معدلاتها وأكثر المحافظات التي تُرتكب فيها هذه الأنواع من الجرائم وذلك على النحو الآتي:

(1) جرائم القتل:

في هذا السياق سوف يتم عرض إحصائيات جريمة القتل في الضفة الغربية من عام (2016) إلى عام (2019)، وإظهار أي المحافظات الأكثر ارتكاباً لجريمة، أما فيما يخص جرائم القتل عام (2016) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2016) كما في الجدول رقم (11.2):

جدول رقم (11.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2016)

المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	المجموع الكلي
أريحا	0	0	0	0
الخليل	0	4	1	5
ضواحي القدس	3	0	0	3
بيت لحم	1	1	1	3
جنين	5	0	1	6
رام الله	1	0	0	1
سلفيت	1	2	1	4
طوباس	1	0	0	1
طولكرم	0	1	0	1
قلقيلية	1	0	0	1
نابلس	6	6	1	13
المجموع	**19**	**14**	**5**	**38**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم القتل في الضفة الغربية في العام (2016) بلغت (38) جريمة، وحسب إحصائيات (الشرطة الفلسطينة، 2017) أنه نتج عن هذه الجرائم مقتل (43) شخصاً منهم (35) ذكوراً و (8) إناث، كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبه ارتكاب لجرائم القتل في محافظة نابلس حيث بلغت ما نسبته (34%)، تليها محافظة جنين بنسبة (16%)، تليها محافظة الخليل بنسبه (13%)، ثم محافظة سلفيت بنسبة (10)%، تليها محافظتا بيت لحم وضواحي القدس بنسبه (8%)، تليهما محافظة رام الله وطولكرم وطوباس وقلقيلية بنسبة (3%) تقريبا، وكانت اقل نسبة في محافظة أريحا حيث لم يسجل أي جريمة قتل بالمحافظة، وقد بلغ عدد جرائم القتل العمد (19) جريمة بما نسبتة (50%) من النسبة الكلية لجرائم القتل، في حين بلغ عدد جرائم القتل القصد (14) جريمة شكلت ما نسبته (37%) من إجمالي جرائم القتل، وبلغ عدد جرائم القتل عن غير قصد (5) جرائم بما نسبته (13%) من مجموع جرائم القتل الكلي في عام (2016).

أما إحصائيات جريمة القتل في الضفة الغربية لعام (2017) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2017)، **يُمثلها الجدول رقم (12.2):**

جدول رقم (12.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2017)

المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	المجموع الكلي
أريحا	1	0	0	1
الخليل	4	1	0	5
ضواحي القدس	2	0	1	3
بيت لحم	3	0	0	3
جنين	2	0	1	3
رام الله	5	0	0	5
سلفيت	0	0	0	0
طوباس	0	0	0	0
طولكرم	1	2	0	3
قلقيلية	3	0	0	3
نابلس	3	4	1	8
المجموع	**24**	**7**	**3**	**34**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم القتل في الضفة الغربية في العام (2017) بلغت (34) جريمة، وحسب إحصائيات (الشرطة الفلسطينة، 2018) نتج عن هذه الجرائم مقتل (34) شخصاً منهم (29) ذكوراً بنسبة (85%)، و(5) إناث بنسبة (15%)، كما ويلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبه لارتكاب جرائم القتل في محافظة نابلس حيث بلغت ما نسبته (23.5%)، يليها محافظتا الخليل ورام الله بنسبة (14.7%)، تليهما محافظة بيت لحم وقلقيلية وطولكرم وجنين وضواحي القدس بنسبة (8.8%)، يليهما محافظة أريحا بنسبة (2.9%)، وكانت أقل نسبة في محافظتي سلفيت وطوباس حيث لم يسجل أي جريمة قتل بها، إضافة لما سبق يُلاحظ من الجدول أن جرائم القتل في عام (2017) قد انخفضت عن جرائم القتل في عام (2016) بنسبة (10)%، وقد بلغ عدد جرائم القتل العمد (24) جريمة بما نسبتة

(70.6%) من إجمالي جرائم القتل، وبلغ عدد جرائم القتل القصد (7) جرائم بنسبة (20.6%)، وبلغ عدد جرائم القتل عن غير قصد (3) جرائم بما نسبته (8،8%) من مجموع جرائم القتل الكلي لعام (2017).

وأما إحصائيات جريمة القتل في الضفة الغربية لعام (2018) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2018)، جاءت كما في الجدول رقم (13.2):

جدول رقم (13.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2018)

المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	المجموع الكلي
أريحا	0	0	0	0
الخليل	3	0	2	5
ضواحي القدس	2	0	1	3
بيت لحم	1	0	0	1
جنين	4	1	1	6
رام الله	3	0	0	3
سلفيت	0	0	0	0
طوباس	0	0	0	0
طولكرم	2	0	0	2
قلقيلية	1	0	0	1
نابلس	1	1	1	3
المجموع	**17**	**2**	**5**	**24**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم القتل في الضفة الغربية في العام (2018) بلغت (24) جريمة نتج عنها مقتل (24) شخصاً، حيث كان أعلى نسبة لارتكاب جرائم القتل في محافظة جنين حيث بلغت ما نسبته (25%)، تليها محافظة الخليل بنسبة (20.8%)، تلاها محافظة نابلس ورام الله وضواحي القدس بنسبه (12.5%) لكل منهما، يليهما محافظة طولكرم بنسبة (8.3%) يليها محافظتا بيت لحم وقلقيلية بنسبة (4.2%)، وكانت أقل نسبة في محافظة أريحا وسلفيت وطوباس حيث لم يسجل أي جريمة قتل بهما، وقد بلغ عدد جرائم القتل العمد (17) جريمة حيث شكلت ما نسبتة (70.8%)، وبلغ عدد جرائم

القتل القصد (2) جريمة شكلت ما نسبته (4،8%)، وبلغ عدد جرائم القتل عن غير قصد (5) جرائم بما نسبته (20.8%) من مجموع جرائم القتل الكلي لعام 2018، ويتضح من الجدول أن جرائم القتل في عام 2018 قد انخفضت عن جرائم القتل في عام (2017) بنسبة (29%).

أما فيما يخص إحصائيات جريمة القتل في الضفة لعام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، جاءت كما في الجدول رقم (14.2):

جدول رقم (14.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2019)

المحافظة	القتل العمد	القتل القصد	القتل عن غير قصد	المجموع الكلي
أريحا	0	0	0	0
الخليل	5	5	0	10
ضواحي القدس	3	0	1	4
بيت لحم	1	1	1	3
جنين	3	1	0	4
رام الله	1	0	0	1
سلفيت	1	0	0	1
طوباس	0	2	0	2
طولكرم	0	2	0	2
قلقيلية	0	0	1	1
نابلس	2	2	3	7
المجموع	**16**	**13**	**6**	**35**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم القتل في الضفة الغربية في العام (2019) بلغت (35) جريمة، نتج عنها مقتل (35)، ويتضح أن أعلى نسبه ارتكاب لجرائم القتل في محافظة الخليل حيث بلغت ما نسبته (28.6%)، تليها محافظة نابلس بنسبة (20%)، تلاها محافظتا القدس وجنين بنسبه (11.4%) لكل منهما، تليهما محافظة بيت لحم بنسبة (8.8%)، وتليهما محافظتا طوباس وطولكرم بنسبة (5.7%) لكل منهما، يليهما محافظة رام الله وسلفيت وقلقيلية بنسبة (2.8%)، وكانت أقل نسبة في محافظة أريحا

حيث لم يسجل أي جريمة قتل فيها، وقد بلغ عدد جرائم القتل العمد (16) جريمة في عام 2019 والتي شكلت ما نسبتة (46%)، وبلغ عدد جرائم القتل القصد (13) جريمة حيث شكلت ما نسبته (37%)، بينما بلغ عدد جرائم القتل عن غير قصد (6) جرائم شكلت ما نسبته (17%) من مجموع جرائم القتل الكلي لعام (2019)، كما ويتضح من الجدول أن جرائم القتل في عام (2019) قد ارتفعت عن جرائم القتل في عام (2018) بنسبة (45.8%)، مما تقدم يتضح لنا أن جرائم القتل في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019) كانت أنخفاض ملحوظ إلا إنها عاودت ارتفاعها في عام (2019)، حيث بلغ نسبة الارتفاع إلى (45.8)% عن العام السابق.

ويتضح لنا مما سبق أن ارتفاع معدلات جرائم القتل في محافظات نابلس وجنين والخليل في الفترة الواقعة بين (2016–2019) يعود إلى كثرة الأماكن التي تضعف بها سيطرة الأجهزة الأمنية سواء المناطق المصنفة (ج) أو المخيمات التي تمتاز بكثافة سكانية ولها صفاتها الجغرافية التي تحد من قدرة الأجهزة الأمنية من السيطرة عليها، إضافة إلى سهولة وصول السلاح غير القانوني إلى أيدي العابثين في تلك المحافظات مما يزيد من احتمالية وقوع جرائم القتل في كل إشكالية تحدث، إضافة إلى أن الحكم العشائري المُسيطر في الوقت الحالي الذي يُدعم أخذ الحق باليد وعدم اللجوء إلى القانون تحديداً في محافظة الخليل يساعد في ارتكاب جرائم القتل سواء على خلفية الشرف أو بهدف الثأر كما هو متعارف وبكثرة في غالبية جرائم القتل.

(2) **جرائم المخدرات:**

وأما فيما يخص جرائم المخدرات حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، تتمثل إحصائياتها كما في الجدول رقم (15.2):

جدول رقم (15.2): جرائم المخدرات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)

المحافظة	العام			
	2016	2017	2018	2019
أريحا	77	190	207	178
الخليل	165	147	225	215
ضواحي القدس	275	267	371	304
بيت لحم	100	98	140	178
جنين	133	210	240	164
رام الله	210	202	350	299
سلفيت	42	37	47	46
طوباس	31	33	57	58
طولكرم	187	188	174	187
قلقيلية	96	113	167	172
نابلس	121	139	154	192
المجموع	**1437**	**1624**	**2132**	**1993**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم المخدرات في الضفة الغربية في ازدياد بين عام وآخر فكما نرى أن هناك زيادة ملحوظة في عدد جرائم المخدرات في الضفة الغربية، ففي عام (2016) بلغ عدد جرائم المخدرات في الضفة الغربية (1437) جريمة، وفي عام (2017) بلغ عدد جرائم المخدرات (1624)،

وفي عام (2018) بلغ عدد الجرائم (2132) جريمة، أما في عام (2019) فقد انخفض معدل ارتكاب جرائم المخدرات لتصل إلى (1993) جريمة، كما ويتضح لنا أن ارتفاع معدل جرائم المخدرات في الضفة الغربية يعود إلى ضعف القوانين غير الرادعة التي تجعل من ممارسة مثل هذه الجرائم سهلة وكثيرة، إضافة إلى ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على كثير من المناطق الفلسطينية نتيجة لتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ،ب،ج) حسب اتفاقية أوسلو عام (1994) هذا كله يساعد في ارتفاع ملحوظ في عدد جرائم المخدرات في الضفة الغربية، ولمعرفة النسب المئوية لقضايا ضبط المخدرات في الضفة الغربية موزعة حسب المحافظة، ومعرفة أي محافظات الضفة الأكثر ارتكاباً لهذا النوع من الجرائم حسب سنوات الدراسة، يُنظر إلى الأشكال الآتية:

النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات لعام (2016) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2016)، يُمثلها الشكل رقم (1.2):

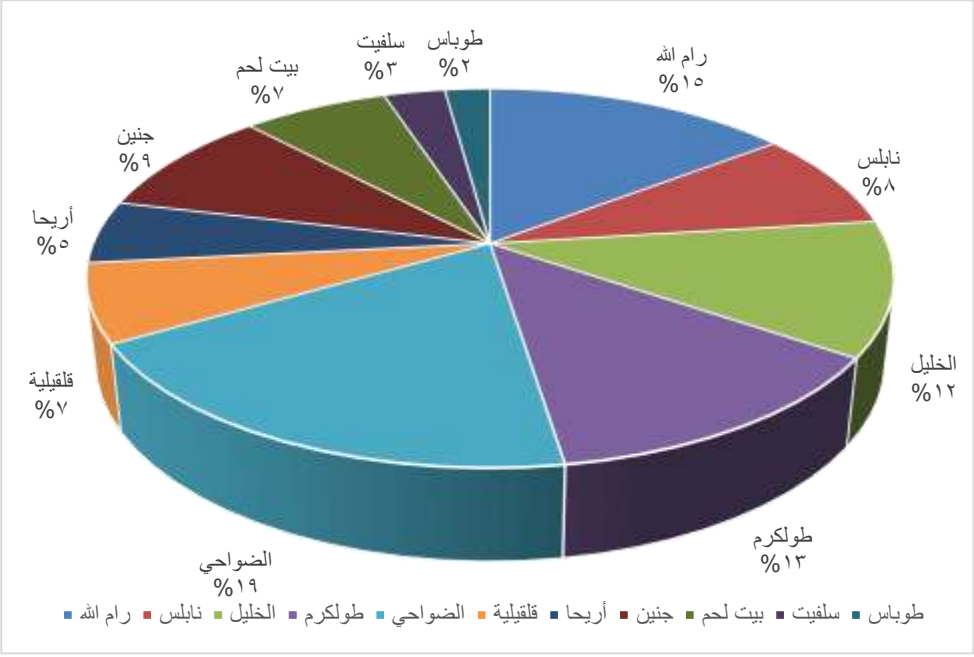

شكل رقم (1.2) النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2016)

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن ضواحي القدس سجلت أعلى نسبة ضبط مخدرات حيث بلغت نسبتها (20%) من المجموع الكلي لقضايا ضبط المخدرات لعام (2016)، تليها محافظة رام الله حيث بلغت (15%)، وقد سجلت أقل نسبة ضبط في محافظة طوباس بنسبة (2%).

أما فيما يرتبط بالنسب المئوية لقضايا ضبط المخدرات في الضفة الغربية لعام (2017) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2017)، يُمثلها الشكل رقم (2.2):

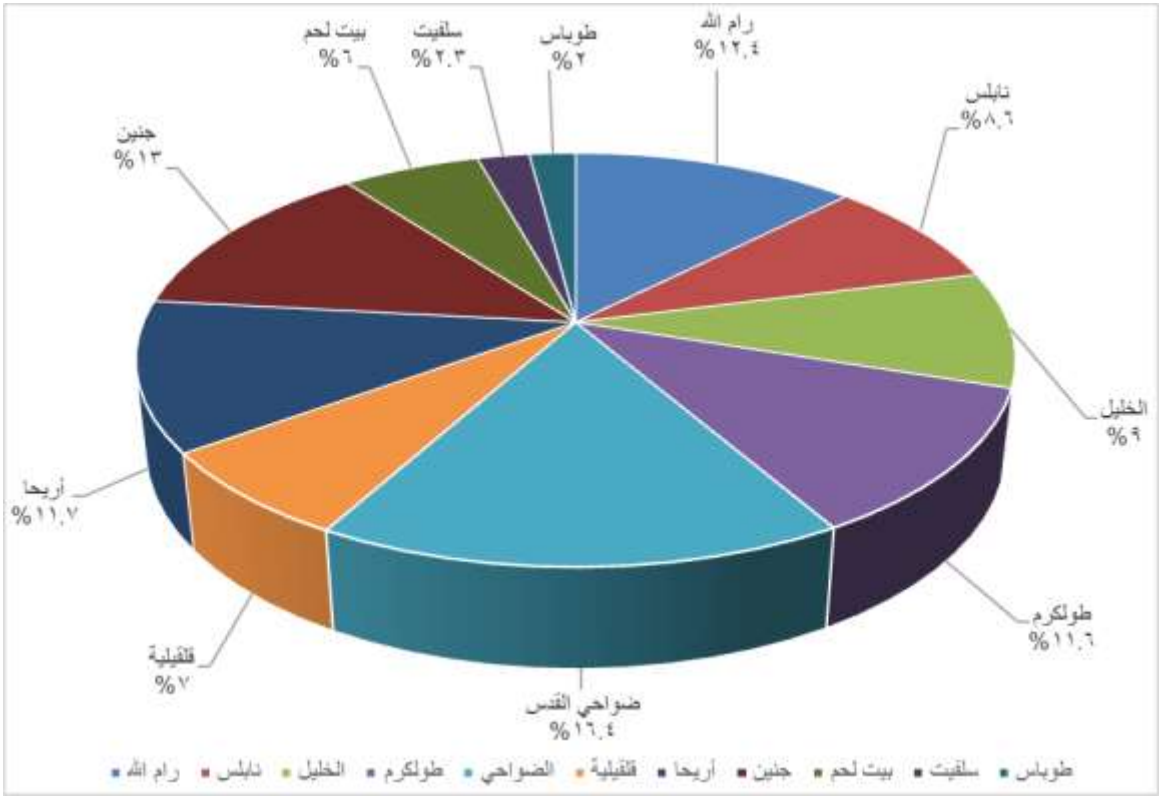

شكل رقم (2.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2017)

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن ضواحي القدس قد سجلت أعلى نسبة ضبط للمخدرات، حيث بلغت (16.4) %، تليها محافظة جنين حيث بلغت (13) %، ثم تليها محافظة رام الله حيث بلغت (12.4) % وقد سجلت أقل نسبة ضبط في محافظة طوباس حيث بلغت (2) %.

وفيما يرتبط بالنسب المئوية لقضايا ضبط المخدرات في الضفة الغربية لعام (2018) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2018)، يُمثلها الشكل رقم (3.2):

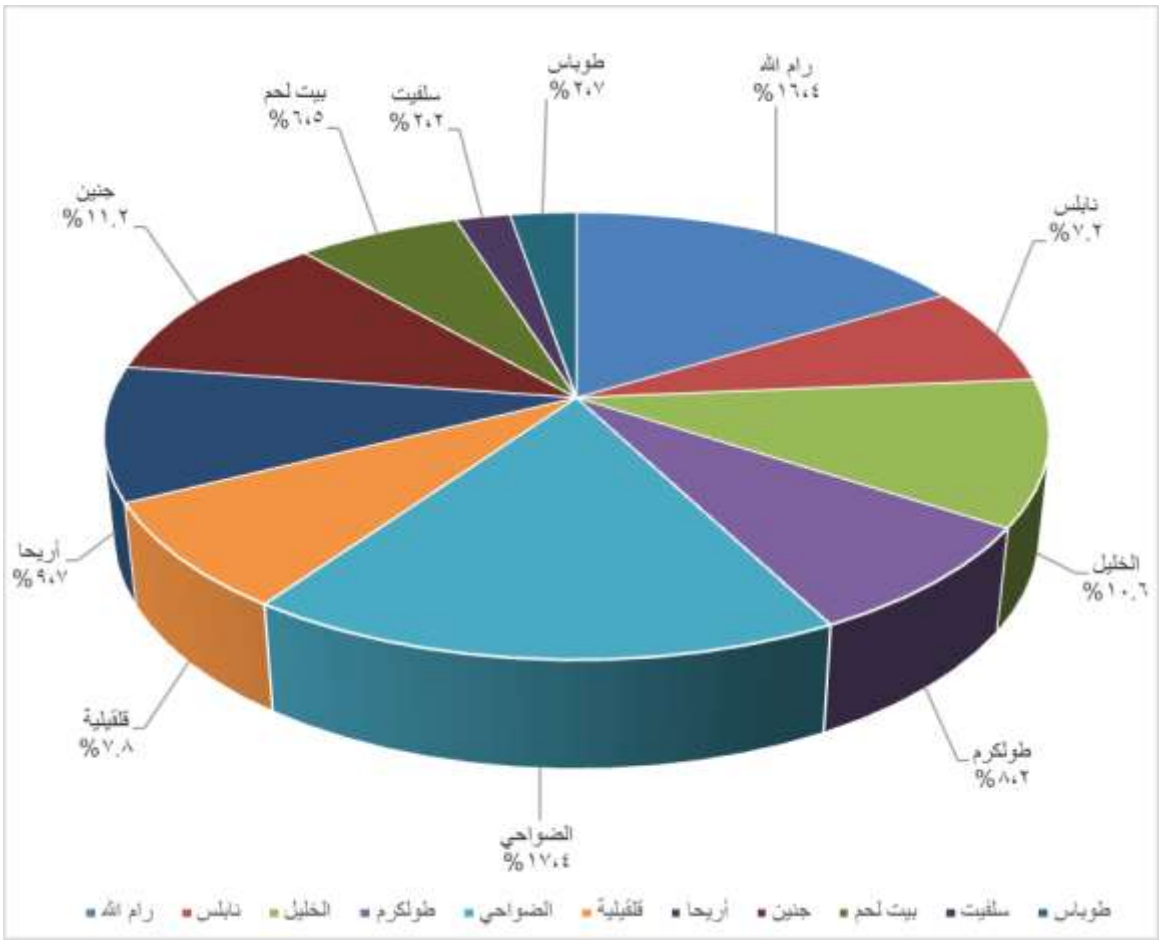

شكل رقم (3.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2018)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن ضواحي القدس قد سجلت أعلى نسبة ضبط للمخدرات حيث بلغت نسبتها (17.4%)، تليها محافظة رام الله بنسبة (16.4%)، تليها محافظة جنين حيث بلغت نسبتها (11.2%)، تليها محافظة الخليل حيث بلغت (6،10%)، وقد سجلت أقل نسبة ضبط في محافظة سلفيت بنسبة بلغت (2.2%).

وأما فيما يرتبط بالنسب المئوية لقضايا ضبط المخدرات في الضفة الغربية لعام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، **كانت كما في الشكل رقم (4.2):**

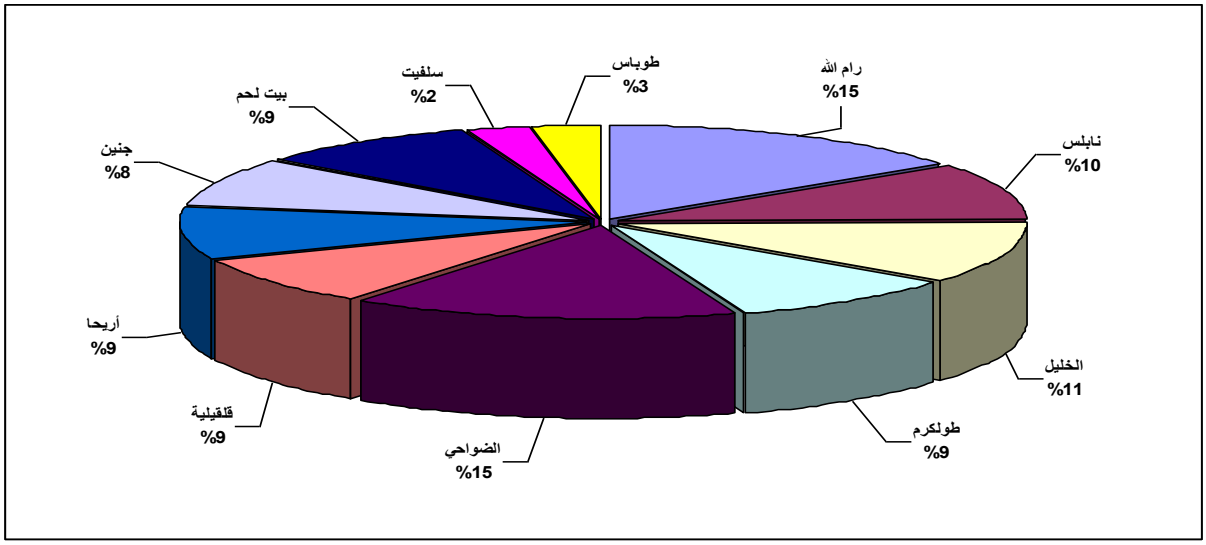

شكل رقم (4.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2019)

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن محافظتي القدس ورام الله قد سجلتا أعلى نسبة ضبط للمخدرات في عام 2019 حيث بلغت (15%)، تلاهما محافظة الخليل حيث بلغت (11%)، ثم محافظة نابلس حيث بلغت (10%)، وقد سجلت أقل نسبة ضبط في محافظة سلفيت بنسبة (2%).

مما سبق يتضح لنا أن ضواحي القدس هي من سجلت أعلى نسبة في ضبط المخدرات بالفترة الواقعة بين (2016–2019)، هذا يعود بسبب كونها مناطق قريبة من مناطق الاحتلال مما يسهل عملية وصول المواد المخدرة، بالإضافة إلى إنها مناطق تصنف كمناطق (ج) يصعب على الأجهزة الأمنية الفلسطينية السيطرة عليها وتطبيق القانون الفلسطيني داخلها، إضافة إلى ضعف التنشئة الاجتماعية في تلك المناطق بسبب الثقافة التي تسود فيها، تلك الثقافة التي تختلف عن ثقافة المجتمع الفلسطيني وتتعأرض معها في الكثير من الممارسات التي قد تكون سبب ودافع في انحراف الأفراد.

(2) جرائم السرقة:

من أجل بيان الإختلاف في معدلات جرائم السرقة في الضفة الغربية في الفترة (2016–2019)، وإظهار أي محافظات الضفة الأكثر ارتكابا لجرائم السرقة حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، يُنظر إلى الجدول رقم (16.2):

جدول رقم (16.2): جرائم السرقات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)

المحافظة	العام			
	2016	2017	2018	2019
أريحا	275	220	179	176
الخليل	591	456	402	424
ضواحي القدس	240	195	27	153
بيت لحم	317	313	208	147
جنين	189	575	419	464
رام الله	1047	875	945	389
سلفيت	72	118	76	118
طوباس	70	74	110	106
طولكرم	108	97	122	74
قلقيلية	152	102	66	91
نابلس	531	431	347	628
المجموع الكلي	**3592**	**3456**	**2901**	**2770**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جرائم السرقات في الضفة الغربية بالفترة الواقعة بين (2016–2019) كانت في انخفاض مستمر وملحوظ، ففي عام (2016) كان عدد جرائم السرقات في الضفة الغربية (3592) جريمة، وفي عام (2017) كان عدد الجرائم (3456) جريمة، وفي عام (2018) كان عدد الجرائم (2901) جريمة، أما في عام (2019) فقد وصل عدد الجرائم إلى (2770) جريمة، أما فيما يخص المحافظات التي تكثر بها جرائم السرقات، ففي عام (2016) سجلت محافظة رام الله أعلى معدل في ارتكاب جرائم السرقات حيث سجلت (1047) جريمة، تليها محافظة الخليل بـ (591) جريمة، وقد سجلت محافظة طوباس أقل معدل في ارتكاب جرائم السرقات حيث سجلت (70) جريمة، وفي عام (2017) سجلت محافظة رام الله أعلى معدل في ارتكاب جرائم السرقات بعدد (875) جريمة، تليها محافظة جنين حيث سجلت (575) جريمة، أما محافظة طوباس فقد سجلت أدنى معدل بـ (74) جريمة، أما في عام (2018) سجلت محافظة رام الله أعلى معدل في ارتكاب جرائم السرقات حيث سجلت (945) جريمة، تليها محافظة جنين فقد سجلت (419) جريمة، وسجلت ضواحي القدس أدنى معدل بـ (27) جريمة، وفي عام (2019) سجلت محافظة نابلس أعلى معدل، حيث سجلت (628) جريمة، تليها محافظة جنين بمعدل (464) جريمة، وقد سجلت محافظة طولكرم أقل معدل فقد سجلت (74) جريمة، إن ما سبق وضح لنا الانخفاض الملحوظ والمستمر في معدل جرائم السرقات في الضفة الغربية، قد يعود السبب في ذلك إلى تحسن الوضع المعيشي داخل المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة إلى حد ما لدى مجموعة من الأفراد والأسر، وهذا التحسن قد يكون السبب في إنخفاض نسبة السرقات، حيث إن الإنخفاض لا يعني التخلص من جريمة السرقة فهي ما زالت موجودة مع إختلاف النسب.

وأما فيما يخص جرائم السرقة في محافظات الضفة الغربية يتضح لنا أن محافظة رام الله تصدرت أعلى معدل، يعود السبب في هذا الارتفاع إلى كثرة الطبقات المكونة لمجتمع رام الله الذي يضم الأغنياء والفقراء، إضافة إلى أن سكان محافظة رام الله ينتمون إلى مجتمعات مختلفة، يعمل هذا الإختلاف في سهولة ارتكاب الجرائم المختلفة منها جرائم السرقة، إضافة إلى وجود عدد كبير من المنازل والفلل الفارغة من أهلها بهدف التغرب خارج الوطن، فقد تعدّ محافظة رام الله من أكثر المحافظات التي تتغرب سكانها إلى الدول الغربية ويحملون جنسيات غربية ولا يأتون إلى منازلهم إلا قليلا مما يجعل من هذه المنازل أماكن يُطمع بها حسب نظرية الفرصة.

(3) جرائم حيازة السلاح غير القانوني:

من أجل التعرف إلى إحصائيات جرائم حيازة السلاح غير القانوني في الضفة الغربية بالفترة الواقعة بين (2016 – 2019)، وبيان الإختلاف في معدلات جرائم حيازة السلاح غير الشرعي في الضفة الغربية في هذه الفترة حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، وإظهار أي المحافظات الأكثر ارتكابا لجرائم حيازة السلاح غير القانوني، ننظر إلى الجدول رقم (17.2):

جدول رقم (17.2): جرائم حيازة السلاح غير القانوني في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)

المحافظة	العام			
	2016	2017	2018	2019
أريحا	2	0	7	1
الخليل	5	13	9	1
ضواحي القدس	3	11	0	3
بيت لحم	6	11	1	1
جنين	23	35	50	6
رام الله	2	2	2	0
سلفيت	4	3	3	3
طوباس	3	4	10	2
طولكرم	3	4	2	0
قلقيلية	25	11	30	0
نابلس	11	12	8	4
المجموع	**87**	**106**	**122**	**21**

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن جرائم حيازة السلاح غير القانوني في عام (2016) بلغت (87) جريمة، وفي عام (2017) بلغت (106) جريمة، أما في عام (2018) فقد بلغت (122) جريمة، هذا يعني أن

تلك الجرائم كانت في ازدياد مستمر وملحوظ ، أما في عام (2019) فقد انخفضت بشكل كبير جدا حيث بلغت (21) جريمة، وفي عام (2016) كانت محافظة قلقيلية أكثر المحافظات تسجيلا بـ (25) جريمة، تليها محافظة جنين بـ (23) جريمة، وكانت محافظتا أريحا ورام الله أقل المحافظات تسجيلا بـ (2) جريمة، أما عام (2017) فقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل بعدد جرائم (35) جريمة، تليها محافظة الخليل فقد سجلت (13) جريمة، ثم محافظة نابلس فقد سجلت (12) جريمة، أما محافظة أريحا فلم تسجل أي جريمة، وفي عام (2018) سجلت محافظة جنين أعلى معدل بـ (50) جريمة، تليها محافظة قلقيلية بـ (30) جريمة، ولم تسجل ضواحي القدس أية جريمة، ويعود ذلك إلى الحملات الأمنية المتكررة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في ملاحقة الخارجين عن القانون في هذه المناطق، أما في عام (2019) فقد سجلت محافظة جنين أعلى معدل بـ (6) جرائم، تليها محافظة نابلس بـ (4) جرائم، أما محافظة رام الله وقلقيلية وطولكرم لم تسجلا أي جريمة .

ويتضح لنا أن تصدر محافظتي جنين وقلقيلية في معدل ارتكاب جرائم حيازة السلاح غير القانوني يعود إلى كونهما محافظتين حدوديتن، أي أنهما قريبتان من مناطق التماس مع الاحتلال الإسرائيلي، مما يُسهل عملية وصول السلاح إلى هاتين المحافظتين، إضافة إلى صعوبة سيطرة الأجهزة الأمنية على مثل تلك الأماكن مما يعمل على زيادة ارتكاب الجرائم، إضافة إلى الثقافة الموجودة داخل هذه المحافظات التي تشجع على حيازة السلاح غير القانوني وتعده صورة للرجولة.

(3.2) واقع الجريمة في مخيم بلاطة:

تعرض المجتمع الفلسطيني ولا يزال لهجمة استعمارية وصهيونية أحدثت تغيرات في بنيته في مختلف النواحي جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وطبقياً، لقد مارس خلالها الاحتلال الصهيوني شتى الوسائل والأساليب لتهجير الفلسطينيين من قراهم ومدنهم وإقامة الدولة الصهيونية عليها، إذ تمثلت التغييرات على

بنية الشعب الفلسطيني طبقياً من خلال تكوين طبقة جديدة ضمت الفلاحين مع ملاك الأراضي، الفقير مع الغني، ابن المدينة مع ابن الريف، عرفت هذه الطبقة فيما بعد ولا تزال بـ"اللاجئين"، أما سياسياً فقد سلبت منه سيادته وحريته، أما اقتصادياً فَقَدَ الفلسطيني مصدر رزقه نتيجة لطرده من أرضه ومصنعه الذي يعد المصدر الرئيس لدخله، وجغرافياً فقد شرد الفلسطيني في مختلف بقاع الأرض وكونوا تجمعات عرفت بالمخيمات (مبيض، 2010)، فحسب دراسة (سلامة، 2008) بلغ عدد المخيمات في الدول العربية (59) مخيماً موزعين في كل الدول العربية من (الأردن، لبنان، سوريا، العراق)، إضافة إلى (19) مخيماً في محافظات الضفة الغربية، و(8) مخيمات في قطاع غزة، إذ يشكل هؤلاء اللاجئون إحدى أهم الحقائق المميزة للواقع، والشاهد الحي على سياسات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

والمخيمات تعدّ حالة استثنائية في المجتمع الفلسطيني، وذلك لكمية الضغوط التي يعيشها سكإنها من كثافة سكانية مرتفعة مقارنة بمساحتها الضئيلة جدا، وفقدانهم أراضيهم وممتلكاتهم وأعمالهم بسبب تهجيرهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ولا تزال المخيمات الفلسطينية تعاني من سياسة الاحتلال الممنهجة التي أدت إلى تدهور المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية في تلك المخيمات، وأيضاً سوء الخدمات المقدمة للمخيمات من قبل الجهات الأهلية والحكومية، ولهذا أصبح اللاجئ الفلسطيني يعيش مشاعر متناقضة ليس فقط اتجاه الاحتلال الإسرائيلي، بل امتدت هذه المشاعر لتصل إلى المحيط الذي يعيش فيه، كما في مخيم بلاطة فهو كغيره من المخيمات الفلسطينية يعاني من تدهور في نواحي الحياة ككل، فحالة الفقر الكبيرة التي تسيطر عليه تجعل من أهداف وحاجات أفراده صعبة المنال، بالإضافة إلى معدل البطالة المرتفع الذي يفصل بين طموحات شبابه وبين تحقيقها، وضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على المخيم، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بصغر مساحته ومساحة منازله وحالة الصراع والاقتتال الداخلي بين عائلاته أدى إلى نشوء حالة إجرامية تسيطر على حياته اليومية، مما جعل منه مكاناً خصباً لارتكاب العديد من الجرائم.

إضافة لما سبق فإن مخيم بلاطة يعيش نوعا من الإهمال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي، فالأبنية داخله تفتقر إلى التهوية والإضاءة اللازمة للعيش الكريم، إضافة إلى صغر مساحة المنازل داخله التي تحتوي على عدد أفراد كبير، وقربها من بعضها البعض، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تولد مجموعة كبيرة من الضغوط التي دفعت بأبناء المخيم إلى ارتكاب العديد من الجرائم لتحيق أهدافهم ورغباتهم وطموحاتهم، إضافة إلى حالة العزلة التي يعيشها اللاجئون في مخيم بلاطة وشعورهم بالاغتراب والنقص بسبب رفض المجتمع المحيط لهم وعدم تقبلهم، كونه لاجئاً يعيش في المخيمات التي تفتقر لأدنى مستوى من مواصفات العيش الكريم، فقد ذكرت دراسة (مبيض، 2010) أن النظرة السلبية من المجتمع المحيط تجاه اللاجئ الفلسطيني الذي ألصق به العديد من التهم كالبائع للأرض والهارب وغيرها، أسهمت بخلق شعور لدى اللاجئين أن هذا المحيط يحتقرهم ويتعامل معهم بدونية، الأمر الذي أوجد شعوراً بالحقد والعدوانية من قبل اللاجئ تجاه ذلك المحيط، وما صاحبها من أوضاع إنسانية قاسية عاشها اللاجئ منذ عهد اللجوء حتى وقتنا الحاضر، كل ذلك دفع اللاجئ الفلسطيني للتخوف والتردد من إقامة علاقات مختلفة مع ذلك المحيط، الأمر الذي عزز من شعور اللاجئ بالعزلة التي قد تكون سبباً في ممارسة الجريمة داخل المخيم وارتفاعها عاماً بعد عام، إن ما يؤكد ذلك إحصائيات جهاز الشرطة الفلسطينية للجرائم المرتكبة في مخيم بلاطة من عام (2016–2019)، وهي على النحو الآتي:

(1) جرائم القتل: فيما يخص جرائم القتل، سوف يتم عرض إحصائيات جرائم القتل في مخيم بلاطة من عام (2016) إلى عام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) كما في الجدول رقم (18.2):

جدول رقم (18.2): جرائم القتل في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019).

العام	عدد الجرائم
2016	1
2017	1
2018	2
2019	4
المجموع الكلي	**8**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جرائم القتل كثيرة مقارنة بمخيم لم يتجاوز الواحد كيلو متر مربع، وهذا إن دل فإنما يدل على كثرة الجرائم في مخيم بلاطة، يعود ذلك للعديد من العوامل التي سبق وأن تمّ الحديث عنها، منها على سبيل المثال لا الحصر الضغوط التي يتعرض لها اللاجئ في مخيم بلاطة، إضافة إلى ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية والتفكك الاجتماعي داخل المخيم، ومن الجدول أعلاه يتضح لنا أيضاً أنه لم تخلُ أي سنة من جرائم القتل داخل المخيم، وأنه في عام (2019) ارتفعت نسبة الجرائم إلى ما يقارب (50%) عن العام الذي يسبقه.

(2) **جرائم المخدرات:** فيما يخص جرائم المخدرات سوف يتم عرض إحصائيات جرائم المخدرات في مخيم بلاطة من عام (2016) إلى عام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019) كما في الجدول رقم (19.2):

جدول رقم (19.2): جرائم المخدرات في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019)

العام	عدد الجرائم
2016	19
2017	23
2018	26
2019	36
المجموع الكلي	**104**

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد جرائم المخدرات عام (2016) بلغ (19) جريمة، وفي عام (2017) بلغ عدد الجرائم (23) جريمة، أما عام (2018) فقد بلغ عدد الجرائم (26) جريمة، وبلغ عدد الجرائم عام (2019) (36) جريمة، ويتضح لنا من الإحصائيات أعلاه الارتفاع الملحوظ والمستمر في عدد جرائم المخدرات داخل مخيم بلاطة، وهذا يعود إلى عدم الوعي بمخاطر هذه الآفة، وما هي أضرارها على الفرد والمجتمع، إضافة إلى تساهل القانون الفلسطيني مع مثل هذه الجرائم، حيث يؤدي هذا التساهل إلى عدم الخوف من ارتكاب مثل هذه الجرائم، إضافة لما سبق هناك دور لمحدودية سيطرة الأجهزة الأمنية على مخيم بلاطة مما يجعل من السهل ترويج وتجارة المخدرات داخل المخيم، هذا ما يفسر هذه الزيادة الملحوظة بين عام وآخر داخل المخيم.

(3) جرائم السرقة: في هذا الإطار سوف يتم عرض إحصائيات جرائم المخدرات في مخيم بلاطة من عام (2016) إلى عام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، كما في جدول رقم (20.2):

جدول رقم (20.2): جرائم السرقة في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019)

العام	عدد الجرائم
2016	84
2017	53
2018	23
2019	31
المجموع الكلي	**191**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن عدد جرائم السرقة في عام (2016) بلغ (84) جريمة، في حين بلغ عدد الجرائم في عام (2017) (53) جريمة، وفي عام (2018) فقد بلغ عددها (23) جريمة، بينما في عام (2019) بلغ عددها (31)، هذا يعني أن جرائم السرقة في مخيم بلاطة كانت مرتفعة في عام (2016) وعام (2017)، وانخفضت نسبتها بشكل كبير وملحوظ في عام (2018) لتصل إلى (23) جريمة، وفي عام (2019) عادت إلى الارتفاع وسجلت (31) جريمة سرقة داخل المخيم، قد يعود السبب وراء هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدل الفقر والبطالة التي يعاني منها شباب المخيم، إضافة إلى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء مما يجعل من ارتكاب مثل هذه الجرائم أمراً سهلاً، إضافة إلى ضعف القانون الفلسطيني وضعف تطبيقه من قبل الأجهزة الأمنية داخل المخيم.

(4)الجرائم الإلكترونية: يمكن تحليل واقع الجرائم الإلكترونية داخل مخيم بلاطة من عام (2016) إلى عام (2019) حسب إحصائيات (جهاز الشرطة الفلسطينية، 2019)، كما في الجدول رقم (21.2):

جدول رقم (21.2): الجرائم الإلكترونية في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019)

العام	عدد الجرائم
2016	22
2017	16
2018	19
2019	25
المجموع الكلي	**82**

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن عدد الجرائم الإلكترونية داخل المخيم في عام (2016) بلغت (22)، في حين بلغت في عام (2017) (16) جريمة، في حين بلغ عددها عام (2018) (19) جريمة، وفي عام (2019) بلغ عددها (25) جريمة، هذا يعني أن الجرائم الإلكترونية في مخيم بلاطة كانت مرتفعة في عام (2016) ثم انخفضت عام (2017) عما كانت عليه عام (2016)، ومن ثم عادت ارتفعت في عامي (2018) و (2019)، وقد يعود السبب في هذا الارتفاع إلى عدم وعي شباب وشابات المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص بخطورة وسائل التواصل الاجتماعي مما يجعلهم ضحية إلى مثل هذه الجرائم، إضافة إلى ضعف التنشئة الاجتماعية وضعف القانون فهو غير رادع لمرتكبي الجرائم، إضافة إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وكذلك ضعف وتدني مستوى الذكاء العاطفي لدى الأفراد (ذكور، إناث) (جاني، ضحية)، إن تدني مستوى الذكاء لدى الفرد وعدم قدرته على التحكم بمشاعره قد يُعرضه لأن يكون ضحية الجرائم والإبتزاز الإلكتروني.

(4.2) الإتجاهات النظرية والنظريات المفسرة لظاهرة الجريمة:

وأما فيما يخص الإتجاهات النظريّة والنظريات المفسرة لظاهرة الجريمة التي تُعدّ المرشد الذي يقوم بتحديد معالم أي ظاهرة يراد دراستها، سوف تستند هذه الدراسة إلى الإطار الايكولوجي (الجغرافي) الذي جاء به (ستارك) عام (1990) بالإضافة للامعياريّة والضغوط العامة التي تقع في مثل تلك المناطق المُهمشة والفقيرة وذلك على النحو الآتي:

(1.4.2) الإتجاه الايكولوجي (الجغرافي) في تفسير الجريمة: يرى أصحاب هذا الإتجاه أن هناك ارتباطاً كبيراً بين المهددات الأمنية والظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والموقع الجغرافي والتغيرات التي تطرأ عليها من خلال دراسة معدلات الجريمة وتوزيعاتها، حيث هناك العديد من التغيرات التي تؤثر في معدلات الجريمة، من أهم هذه التغيرات درجات الحرارة والرطوبة، فنجد أن معدلات الجريمة ترتفع في المناطق التي تكون درجات حرارتها مرتفعة ودرجة الرطوبة مرتفعة، وتقل معدلاتها في المناطق التي تقل بها درجات الحرارة وتقل درجة الرطوبة بها، أي أن هناك علاقة طردية بين درجات الحرارة ودرجة الرطوبة وبين معدلات الجريمة (النجار، 2012).

وهناك إختلاف بين علماء وأنصار هذا الإتجاه فمنهم من يرى أن الوقائع الجغرافية لها تأثير مباشر في معدلات الجريمة وعلى رأسهم (جيري) الذي يُعتبر من الآباء المؤسسين للمدرسة الجغرافية في علم الإجرام، حيث يرى أن هناك تأثيراً مباشاًر للوقائع الجغرافية الطبيعية على ارتكاب السلوك الإجرامي، والبعض الآخر يرى أن للموقع الجغرافي تأثيراً غير مباشر في معدلات الجرائم وعلى رأسهم (كيتليه) الذي ينظر إلى الجريمة من منظور أيكولوجي، حيث إنه لم يهمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تختص بالبقعة الجغرافية وعلاقتها بمعدلات الجريمة في تلك المنطقة (يونس، 2005).

ولتأكيد العلاقة ما بين المناطق الجغرافية وممارسة الجريمة قام (ستارك) في إجراء دراسة لتحديد بعض السمات التي تميز المناطق ذات المعدلات المرتفعة للجريمة، حيث ذكر خمسة سمات للمناطق الحضرية ذات المعدلات المرتفعة في الإنحراف والجريمة هي (الكثافة، الفقر، الإستخدام المتعدد، الخراب، سرعة الزوال)، ولعل أهم هذه السمات وجود الفقر في هذه المناطق المختلفة (وريكات، 2013).

مما سبق يتضح لنا أن أنصار هذا الإتجاه ربطوا الجريمة بالظروف الطبيعية والمناخية للموقع الجغرافي، حيث إن أنصار هذا الإتجاه ربطوا ارتفاع معدلات الجريمة بارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، وأيضاً تختلف معدلات الجريمة في المناطق الجبليّة عن معدلات الجريمة في المناطق السهلية، وقد ربطوا الجريمة بالمكان أو بالبقعة الجغرافية، بناءً على هذا الإتجاه فنجد أن هناك أماكن مهيئة لوقوع الجريمة فيها أكثر من غيرها من الأماكن، ذلك لما تحمله من سمات معينة تميزها عن غيرها من الأماكن، مثلا المناطق الفقيرة تكثر بها معدلات الجرائم عن غيرها من المناطق الأخرى.

والمخيمات بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص يُعد حالة خاصة في المجتمع الفلسطيني، فعند الحديث عن المخيمات فإننا نتحدث عن مجتمعات مؤهلة لأن تكون مرتع للأفعال الإجرامية سوءا كان نتيجة للشكل العام للمخيم من منازل قريبة من بعضها البعض أو بسبب الاكتظاظ السكاني الكبير جدا في بقعة جغرافية صغيرة، أم إلى ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية داخل المخيم سواءً أكان هذا الضعف نتيجة لطبيعة المخيم أم نتيجة للإهمال وعدم اهتمام الدولة بالمخيمات كغيرها من المناطق الأمر الذي زاد من فقره وفقر سكانه.

وفيما يخص المنظور الأيكولوجي انطلقت فكرة هذا المنظور في القرن التاسع عشر من قبل الإحصائي المشهور (مايهو) عندما جمع كماً هائلا من المعلومات الإحصائية حول المجرمين المحترفين، وقام بعدها هينير في دراسة لأحد الأحياء في سياتل الذي يقطنه إيطاليون من أصول صقلية، ووجد استمرار وتيرة

الإنحراف في هذا الحي حتى بعد ترك سكانه الأصليين له، هذا ما دفعه للقول بوجود شيء ما يتميز به المكان ذو العلاقة بالجريمة، هنا لا بد من التركيز على الأماكن والجماعات بدلا من التركيز على الأفراد وخصائصهم، أيضاً علماء مدرسة شيكاغو الأمريكية لم يهملوا المنظور الإيكولوجي في دراساتهم، إلا أن ستارك الذي حاول من خلال إجراء مسحي إثبات أن الكثير من علماء الجريمة قد تجاهلوا الكثير من السمات المهمة للجريمة والإنحراف حيث يرى أن علماء شيكاغو لم يتحدثوا عن العوامل الأخرى، ويذكر ستارك خمس سمات للمناطق الحضرية ذات المعدلات المرتفعة في الإنحراف والجريمة هي (الكثافة، الفقر، الإستخدام المتعدد، الخراب، سرعة الزوال)، لعل أهم هذه السمات وجود الفقر فيها (وريكات، 2013).

مما سبق نستنتج أن الجريمة مرتبطة بالمكان أي بالبقعة الجغرافية، بناءً على هذه النظرية نجد أن هناك أماكن مهيئة لوقوع الجريمة فيها أكثر من غيرها من الأماكن، ذلك لما تحمله من سمات معينة تميزها عن غيرها من الأماكن ما يؤدي إلى وقوع الجريمة، ولعل من أهم السمات والعوامل غياب السيطرة القانونية وسيطرة أجهزة الأمن عليها، إضافة إلى الاكتظاظ السكاني والضغط على الموارد القليلة والفقر الذي يعيشه أغلب سكان هذه المناطق، حيث بيوتهم وبيئتهم غير مهيئة للعيش الكريم، إضافة إلى ازدياد نسبة البطالة بين سكان هذه المناطق مما يجعل منها أن تكون مناطق مهيئة أكثر من غيرها لوقوع الجريمة داخلها.

وعليه وبناء على ما سبق نرى أن المخيم من أكثر المناطق عرضة إلى ارتكاب وممارسة الجريمة بسبب إختلافه عن أي بقعة جغرافية أخرى، فالمخيمات تعدّ من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في المجتمع الفلسيطني، ناهيك عن حالة الفقر وارتفاع معدلات البطالة التي تسود المخيم، إضافة إلى كل هذا ضعف الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون داخله؛ ذلك لأن المخيم يتمتع بطبيعة جغرافية تحول بين سيطرة الأجهزة الأمنية وتطبيق القانون كما يطبق في الأماكن الأخرى من المجتمع الفلسطيني، كل هذه العوامل والظروف

التي تتطرقت إليها النظرية تعدّ عاملا مساعدا إذا لم يكن أساسيا في ارتفاع معدلات الجرائم داخل المخيمات الفلسطينية لسد حاجتهم التي يحول كل من الفقر والبطالة دون تحقيقها، وأيضاً استغلالهم لضعف سيطرة الأجهزة الأمنية لتتنفيذ جرائمهم دون ملاحقة قانونية، ومخيم بلاطة وارتفاع معدلات الجرائم فيه دليل على ما جاء في هذه النظرية.

(2.4.2) إتجاه الضغوط العامة واللامعياريّة في الجريمة والإنحراف: لقد حاول العالم (أقنو) توسيع نظرية الأنومي للعالم ميرتون، فقد أراد الذهاب إلى أبعد من التعأرض بين الأهداف والوسائل محاولا البحث في مصادر الضغط الاجتماعي، فيرى أن الجريمة والإنحراف ما هما إلا تكييف للضغوط بغض النظر عن مصدر تلك الضغوط الاجتماعية، لقد تحدث عن ثلاثة مصادر رئيسة للضغوط تتمثل بـ:

- الفشل في الوصل إلى الأهداف الإيجابية.
- تغير مثيرات ذات قيمة إيجابية.
- المواجهة مع مثيرات سلبية (الخطيب، 2019).

بناءً على ما سبق نرى أن الجريمة مرتبطة بالضغوط التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فعندما تكون الضغوط كبيرة وتحول بين أهداف الأفراد وبين تحقيقها تدفع بهؤلاء الأفراد إلى الإنحراف والجريمة، فالأفراد الذين يتعرضون إلى نوع ما من الضغوط وتكون حياتهم ليست كبقية أقرانهم من الشباب يدفعهم ذلك الإحساس إلى الشعور بظلم الحياة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط عليهم مما يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة لتحقيق أهدافهم التي لم يسمح لهم الواقع تحقيقها، لعل من أهم الضغوطات الناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها الشباب في المجتمع (قلة فرص العمل، صعوبة تأمين السكن الذي يضمن لهم حياة مريحة، عدم توفر تكاليف الزواج الباهظة، عدم قدرتهم على استكمال تعليمهم

في الجامعات)، كل تلك الضغوطات وأكثر تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم من أجل إشباع الحاجات التي لا يستطيعون إشباعها بطرق شرعية.

إضافة لما سبق نرى أن النظرية تحدثت أن من مصادر الضغوط وجود خبرات سيئة لدى الفرد تعمل على تولد ضغوط تدفعه لممارسة الجريمة، فالخبرات السيئة التي تسيطر على أذهان هؤلاء الأفراد تولد لديهم ضغوطات كثيرة وتشعرهم بالنقص مما يدفعهم ذلك إلى ارتكاب الجريمة للخلاص من تلك الخبرات السلبية ولتعويض هذا النقص الذي يعيشونه، ناهيك عن الأفعال والمثيرات السلبية التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد والتي من الممكن أن تدفعهم للانحراف والجريمة، بناء على ما سبق يمكن القول إن ممارسة الجريمة في مخيم بلاطة ما هي إلا نتيجة لمجوعة الضغوطات التي يتعرض لها الشباب داخل المخيم، هذه الضغوط جميعها تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة سواء لتحقيق أهدافه، أم للهروب والتعويض عن النقص الذي يشعر به الفرد بسبب هذه الضغوط، إضافة إلى الخبرات السيئة التي تسيطر على أذهانهم، فشعور الأفراد الذين يقطنون المخيم أنهم لاجئون وفي أرض ليست أرضهم وفقدان بيوتهم وفقدان أشخاص أعزاء عليهم، يمكن أن تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة تحديداً عند محاولة الأفراد الخلاص من الخبرات السلبية.

وأما فيما يخص النظرية اللامعيارية أو الأنومي فمن أشهر روادها "أميل دوركايم وميرتون"، توضح هذه النظرية أنه نتيجة إختلال التركيب الاجتماعي الناجمة عن التطور الحضاري والتكنولوجي، تضعف وتخفي القيم والأعراف والتقاليد والمعتقدات، التي كانت رادعاً للسلوك المنحرف في المجتمع، نتيجة لذلك لا يمكن قياس سلوك ما باعتباره سلوكاً سوياً أو غير سويّ، مما يعني زوال الوسائل المتبعة في الضبط الاجتماعي، وقد يلاقي الأسوياء نتيجة ذلك صعوبة في تلبية احتياجاتهم، فيحدث قلق وتوتر لدى الفرد، بالتالي ارتباكه أو عزلته عن المجتمع، وقد يصبح معادياً وغير مبالٍ، فتمزق وسائل الضبط الاجتماعي ينعكس على القيم التي تسنها المجتمعات، فينتج عن ذلك محاولة الأفراد تحقيق أكبر قدر ممكن من إحتياجاتهم والوصول إلى

أهدافهم دون وجه حق مما لا يستطيعون تحقيقه بالطرق المشروعة التي تحددها قيم المجتمع، بالتالي قد يلجأ البعض إلى ممارسة العديد من الجرائم لتحقيق رغباتهم بطرق غير مشروعة أو استخدام الشبكة العنكبوتية للهروب من واقعهم الذي لا يمكن تغييره (Kornhauser,1978).

ومما سبق يتضح لنا أن الثقافة السائدة في المجتمع قد تتغير نتيجة لتنوع الثقافات داخل المجتمع الفلسطيني إذ تختلف من قرية، لمخيم، لمدينة، وهذا التغير أدى إلى انحلال القيم والمبادئ بالتالي انحلال الروابط الاجتماعية التي كانت تسهم في ضبط الخلل وردعه.

(5.2) الدراسات السابقة وذات العلاقة:

من خلال المسح الشامل للمكتبات والدراسة المستفيضة حول موضوع الدراسة تمّ العثور على عدد قليل من الدراسات السابقة وذات العلاقة التي ترتبط بالموضوع، منها دراسات عربية تتمثل في دراسة كل من (جبر، 2017) و (طوقان، 2012) و (نوري، 2011) و (الزواهرة، 2009) و (الحاج حسن، 2007) و (المشهداوي، 2005) و (المصري، 2002)، ومنها دراسات أجنبية تتمثل في دراسة كل من (Myzafer & Engjellushe,2013)، (Bircan & et al, 2011)، (Bensinq, 1981) المشار إليها في دراسة (السلايمة، 2018)، (Winter & Raphael, 2001)

(1.5.2) الدراسات العربية:

- دراسة جبر (2017) بعنوان "**تأثير حيازة الأسلحة على ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع: دراسة ميدانية على النجف الأشرف**"، هدفت الدراسة التعرف إلى المشكلات التي يعاني منها الفرد داخل المجتمع وتأثير حيازة السلاح على ارتفاع نسبة الجريمة، استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وتكوّن مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات كلية الاجتماع في جامعة القادسية، في حين تكونت عينة الدراسة من (50) مبحوثا، استخدم الباحث الإستبانة كأداة لجمع البيانات، من أهم

النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم الإستقرار السياسي في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، إضافة إلى أن الصراعات والتقلبات والحروب جميعها أمور تشجع من تنشيط وترويج بيع الأسلحة، كذلك ازدهار التجارة غير المشروعة للسلاح هو أداة لتوفير أو حدوث جريمة الإرهاب لا سيما كون هذا السلاح يتوفر في نفس الدولة، كما كان من نتائج حمل السلاح ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العراقي، في حين أوصت الدراسة إلى أن التصدي لظاهرة السلاح غير الشرعي لا يكون عبر القوانين فقط بل يجب تحصين المجتمع فكرياً بأضرار هذا السلوك، والعمل على إقامة الحواجز التي تحول بين تهريب السلاح إلى الأسواق.

- وأما دراسة طوقان (2012) بعنوان "**التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية**"، هدفت الدراسة التعرف إلى مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته، تكون مجتمع الدراسة من سكان محافظة نابلس، بلغت نسبة العينة الدراسة (12) شخصاً من المحكومين في سجن شرطة نابلس و(16) موقوف، استخدم الباحث أداة الإستبانة والمقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها سن القوانين التي تعطي الصلاحيات إلى السلطات وتمكن الشرطة من القيام بواجبها، أيضاً احتل مخيم بلاطة المركز الأول في عدد القضايا المبلغ عنها عام (2009) ذلك بنسبة (9 %) في مدينة نابلس ومخيماتها، من أهم التوصيات التي تمّ التوصل إليها تتمثل في أهمية التوجيه والإرشاد لسلوكيات المراهقين من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتوجيه الباحثين لعمل أبحاث ودراسات عن هذا الموضوع، وحث المحاكم على إنهاء البت في القضايا المرفوعة إليها خلال السنوات السابقة، بالإضافة إلى التشديد على وجود فراغات مكانية وحدائق، والتأكيد على وجود ارتدادات في قوانين البناء.

- وفيما يخص دراسة نوري (2011) بعنوان "**العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**"، هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، المؤثرة في ارتكاب الجريمة، استخدم الباحث المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي، تكون مجتمع الدراسة من عدد من الموقفين في شرطة الانبار، بلغ عدد عينة الدراسة (60) مبحوثاً، استخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعلم من أهمها أن هناك عوامل عديدة أدت إلى ارتكاب الجريمة وأن نسبة الجرائم عند فئة الشباب أكثر بكثير من أي فئة أخرى وأيضاً الجرائم عند الذكور سجلت نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالإناث وأن الجرائم تنتشر بين الأفراد أصحاب التعليم المتدني أكثر من غيرهم، في حين أوصت الدراسة إلى دراسة احتياجات الشباب حسب طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لطبيعة الحياة العصرية ودراسة أوضاع الشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل لهم وتعميق دور الأسرة وبنائها في المجتمع من خلال ابراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية.
- وأما دراسة الزواهرة (2009) بعنوان "**أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**"، هدفت الدراسة التعرف إلى أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جهاز الأمن العام في الأردن موزعين على خمسة أقاليم أمنية، أعتمدت الدراسة على إسلوب العينة العشوائية البسيطة والعينة العنقودية المنتظمة، في حين بلغت العينة (462) مبحوثاً من أصل (3421) عاملاً في جهاز الأمن العام ضمن رتبة ضابط وضابط صف، استخدم الباحث الإستبانة كأداة لجمع البيانات، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك وجود أثر لكل من متغيرات (تدني الأجور، الدخل، الفقر، البطالة) في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، من أهم التوصيات التي تم التوصل إليها ضرورة قيام

الحكومة برفع دخل الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم وفرض تشريعات جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجُرمي.

- وأما فيما يخص دراسة الحاج حسن (2007) بعنوان "**أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس**"، هدفت الدراسة التعرف إلى أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من هذه الجرايمة في المدن الفسطينية، اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته، طبقت هذه الدراسة على جميع سكان محافظة نابلس، تمّ اختيار عينة عشوائية كان عددها (1016) شخصاً، استخدم الباحث الإستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمية العامل السياسي والأمني في عدم الإستقرار الأمني في مدينة نابلس، والإختلالات الأمنية الناجمة عن الانتفاضة والفقر وغياب القانون زادت من مخاوف المواطنين وقلقهم من زيادة اضطراب الوضع الأمني، من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الأمن وأهمية ايجاد أن يكون هناك أولويات في القضايا الأمنية لدى الجمهور.
- في حين دراسة المشهداني (2005) بعنوان "**واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**"، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أهم أنماط الجريمة المتبعة في الوطن العربي والتنبؤ بحجم الجريمة وصلتها بمختلف المتغيرات بما توفر من بيانات إحصائية تم التوصل إليها، ولفت انتباه المجتمع إلى خطورة ذلك الداء اللعين، ركزت الدراسة على ثلاثة أنواع من الجرائم هي (السرقة، القتل العمد، المخدرات)، واستخدم الباحث المنهج الكمي في عرض وتحليل الظاهرة الجرمية بالوطن العربي بالاعتماد على بيانات الجريمة المتوفرة عن طريق المصادر الرسمية، وتكوّن مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم داخل الوطن العربي بأقطاره كافة، واستخدم الباحث التحليل

الإحصائي للبيانات من أجل التوصل للنتائج التي كان من أهمها أن هناك تفاوتاً في معدل الجريمة بين الأقطار العربية ويعود هذا الإختلاف إلى إختلاف النواحي الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها، من أهم التوصيات التي نتجت عن الدراسة توسيع العمل في مشاريع التنمية الاجتماعية ووضع البرامج والخطط لتحسين الوضع التعليمي والصحي والاقتصادي لسكان الأقطار العربية كافة، إضافة إلى ترسيخ وتعزيز القيم الدينية من خلال المؤسسات التربويّة والتعليميّة.

- وأما دراسة المصري (2002) بعنوان "**الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس**"، هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير الاكتظاظ السكاني في وجود المشكلات الاجتماعية وزيادتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج المقارن، تمثل مجتمع الدراسة من سكان محافظة نابلس بأقسامها كافة، في حين تكونت عينة الدراسة من ثلاث مناطق وهي (رفيديا، مخيم العين، حارة القريون)، تم استخدام عينة عشوائية ممثلة بـ (12%) من جميع الأسر في هذه الثلاث مناطق بلغت العينة (220) أسرة، استخدم الباحث أداة الإستبانة لجميع البيانات، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن ظاهرة الاكتظاظ تؤدي إلى تدهور حياة الأفراد وانتشار الجرائم وزيادة العنف بين الأفراد، وأن عدم استقرار الأسرة الناتج عن سوء الوضع المكاني يؤثر سلباً على الصحة النفسيّة والحياة الاجتماعية للأفراد الأمر الذي قد يؤدي إلى انحرافهم للبحث عن الاستقلاليّة والحريّة غير المقيّدة، كما تعدّ الدراسة أن الفقر مسؤول بشكل جزئي عن الجريمة بسبب الإحباط الدائم والتطفل على حياة الأفراد من قبل الآخرين، أوصت الدراسة بضرورة توفير السكن الملائم لجميع المواطنين دون إستثناء، والعمل على تعزيز دور السلطات والبلديات في التنمية الحضرية والريفية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأفراد.

(2.5.2) الدراسات الأجنبية:

- دراسة مايزفر وانيلش (Myzafer & Engjellushe,2013) بعنوان "**جغرافيا الجريمة في ألأنيا من عام (2000-2011)**"، هدفت الدراسة إلى تحديد التوزيع الجغرافي والمكاني للجريمة في دولة ألأنيا، إضافة إلى تحديد الأشكال الجديدة للجرائم في مدنها ذلك استنادا على الإحصاءات الرسمية عن الفترة بين عام (2000-2012)، اعتمدت الدراسة المنهج الكارتوجرافي والبيانات والاحصاءات الرسمية لتحقيق أهدافه، توصلت الدراسة إلى وجود بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب نحو الجريمة منها (انخفاض المستوى التعليمي، العيش في المناطق النائية، تدني مستوى المعيشة، عدم ملاءمة الأوضاع الاقتصادية، البطالة، والرغبة بالغنى دون بذل الجهد).
- دراسة بركان وآخرون (Bircan & et al, 2011) بعنوان "**البطالة وعدم المساواة وعلاقتها بالجريمة في بلجيكيا**"، هدفت الدراسة التعرف إلى أثر ارتفاع كل من معدلات البطالة وعدم المساوة في مستويات الدخل على معدلات الجريمة في المجتمع البلجيكي خلال الفترة (2001-2006)، إضافة للتعرف إلى نمط التوزيع المكاني للجريمة في دولة بلجيكيا خلال فترة الدراسة، اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كذلك استخدمت الدراسة تقنيات التحليل المكاني لتحقيق أهدافها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل في متغير معدلات جرائم الفقر، لكن لم يكن هنالك أثر ذو دلالة احصائية لمتغير عدم المساواة في مستويات الدخل في متغير معدلات جرائم العنف، كذلك وجدت الدراسة أن هنالك تركزاً لجرائم العنف في المناطق الحضرية بينما توزعت جرائم الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الدولة.

- دراسة وينتر ورافايل (Winter & Raphael, 2001) بعنوان "**ارتفاع البطالة وزيادة الجرائم في الولايات المتحدة**"، هدفت الدراسة التعرف إلى أكثر أنواع الجرائم انتشاراً في الولايات المتحدة، قسمت الجرائم المرتكبة إلى نوعين هما (جرائم الممتلكات وجرائم الإعتداء على النفس)، كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين هذين النوعين والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والطرق الممكنة لتخفيف البطالة للحد من هذه الجرائم، استخدم الباحثان منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها أن هناك علاقة طردية بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات أكثر مما هي عليها من جرائم على النفس، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات هذه الجرائم في المجتمع الأمريكي، من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة حل مشكلة البطالة من خلال التخفيف من عدد المهاجرين المستقبلين في الولايات المتحدة، إضافة إلى إيجاد وسائل استراتيجية مانعة وأكثر قوة لحماية ممتلكات الأفراد وحماية أمنهم.
- دراسة بنسنك (Bensinq, 1981) المشار إليها في دراسة (السلايمة، 2018) بعنوان "**الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل**"، هدفت الدراسة التعرف إلى مجموعة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكب الجرائم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته، تمثل مجتمع الدراسة من مجموعة من السجناء في سجن مدينة كليفلاند بولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تكونت عينة الدراسة من (600) مجرم، واستخدم الباحث المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى أن (75%) من مرتكبي الجرائم يعانون من الفقر وسوء التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي للمنطقة، والنزعة نحو التمرد وعدم الثقة، وإن معظم هؤلاء المجرمين هم أشخاص يرتكبون جريمة القتل من دون أن يكون لديه عوامل ذات أهمية واضحة، وأن عوامل

جرائم القتل كانت تُعزى للعوامل الاقتصادية حيث إن معظم هؤلاء المجرمين كانوا عاطلين عن العمل.

(3.5.2) ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذات العلاقة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة وذات العلاقة بما يأتي:

- تختلف من حيث المنهج المستخدم حيث تم إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي بشقيه الكمي والكيفي وأيضاً منهج تحليل المضمون لتحليل بيانات الجريمة المتوفرة لدى المصادر الرسمية الفلسطينية، وهذا يختلف عن الدراسات الأخرى التي استخدمت منهج واحد كما هو الحال في دراسة (جبر،2017) و(طوقان، 2012) و(حسن،2007)، كما وتختلف عن دراسة (Myzafer & Engjellushe,2013) التي استخدمت المنهج المنهج الكارتوجرافي.
- الدراسات السابقة ربطت الجريمة بمتغير واحد أو اثنين فمنها من تحدث عن حيازة السلاح غير الشرعي ودوره في ارتكاب الجريمة كما في دراسة (جبر، 2017) وأخرى الظروف الاقتصادية والاجتماعية كما في دراسة (Bensing, 1981) وغيرها الاكتظاظ السكاني ودوره في ارتكاب الجريمة، أما الدراسة الحالية تتحدث عن واقع الجريمة بشكل أشمل فهي تتحدث عن العوامل وراء ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، وأساليب تنفيذ الجرائم في مخيم بلاطة، وأكثر الجرائم انتشاراً داخل مخيم بلاطة، والآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، التدابير الأمنية التي تتخذها الدولة لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، ودرجة فاعلية القانون بالحد من الجرائم والقضاء عليها داخل مخيم بلاطة، ودور المؤسسات الأهلية ولجان الإصلاح داخل مخيم بلاطة في مكافحة الجريمة، بمعنى تختلف الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة وذات العلاقة بمتغيراتها.

- تعد الدراسة الحالية من الدراسات النادرة التي تبحث حول "واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة ما بين (2016–2019)/ التحديات والحلول" إذ إن هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في ذلك، تحديداً عندما يتعلق الأمر بمخيمات اللاجئين تلك المخيمات التي تعتبر منسيّة من الباحثين والمختصين والدارسين، بمعنى تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في حدودها المكانية التي تحدثت عن مخيم معروف بمساحة محددة وكثافة سكانيّة مرتفعة وإرتفاع في نسبة الفقر والبطالة داخله.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(1.3) منهج الدراسة

(2.3) مجتمع الدراسة

(3.3) عينة الدراسة

(4.3) أداة الدراسة

(5.3) صدق الأداة

(6.3) ثبات الأداة

(7.3) إجراءات الدراسة

(8.3) المعالجات الإحصائية

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات التي تمّ اتباعها في تنفيذ الدراسة، التي من ضمنها تعريف منهج الدراسة، وصف مجتمع الدراسة، تحديد العينة، إعداد أداة الدراسة (الإستبانة) والتأكد من صدقها وثباتها، بيان إجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، فيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

(1.3) منهج الدراسة:

تمّ إستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي بشقيه الكمي من خلال إستخدام أداة الإستبيان والكيفي من خلال إستخدام أداة المقابلة ومنهج تحليل المضمون لتحليل بيانات الجريمة المتوفرة لدى المصادر الرسميّة الفلسطينيّة لوصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى نتائج أكثر دقة وشموليّة، باعتباره من المناهج الهامة الذي يعبر كماً ونوعاً عن معطيات الدراسة، ولانه يعد طريقة علميّة منظمة لوصف وتحليل وتفسير واستخلاص النتائج، إضافة إلى أنه تم الرجوع إلى الدارسات السابقة في نفس المجال وإجراء مسح شامل للمكتبات والدوريات والدارسات العربية والأجنبية والمقالات والإحصائيات وكل ما يتعلق بهذه الدراسة من أجل وضع الأسس العلميّة والإطار النظري المطلوب.

(2.3) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الذين يقطنون في مخيم بلاطة من الفئة العمرية ما بين (18–29) عام البالغ عددهم (3442) حسب إحصائيات (دائرة انتخابات محافظة نابلس، 2019).

(3.3) عينة الدراسة:

تم إختيار عينة الدراسة بالطريقة القصديّة، تكونت عينة الدراسة من (340) فرد بنسبة ما يقارب (10%) من مجتمع الدراسة، الجداول رقم (1.3) يُبين توزيع عينة الدراسة:

جدول رقم (1.3): الخصائص الديمغرافيّة والاجتماعية والاقتصادية والتعليميّة لعينة الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	206	60.6
	انثى	134	39.4
العمر	20–18	66	19.4
	23–21	99	29.1
	26–24	73	21.5
	29–27	102	30.0
الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء	132	38.8
	متزوج/ة	194	57.1
	غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	4.1
المؤهل التعليمي	ثانوي فاقل	126	37.1
	دبلوم متوسط	66	19.4
	دبلوم عالي	15	4.4
	بكالوريوس	121	35.6
	ماجستير فأعلى	12	3.5
المهنة	موظف قطاع حكومي	100	29.4
	موظف قطاع خاص	67	19.7
	عامل	74	21.8
	عاطل عن العمل	31	9.1
	ربة بيت	47	13.8

	طالب	21	6.2
الدخل الشهري	اقل من 1500	31	9.1
	1500- اقل من 2500	159	46.8
	2500 – اقل من 3500	108	31.8
	3500- اقل من 4500	25	7.4
	4500 فاكثر	17	5.0
المستوى المعيشي	جيد جدا – ممتاز	42	12.4
	جيد	108	31.8
	متوسط	159	46.8
	سيء – سيء جدا	31	9.1
التعرض للجريمة	نعم	98	28.8
	لا	242	71.2
نوع الجريمة	لم يتعرض للجريمة	242	71.2
	عنف جسدي	41	12.1
	ابتزاز الكتروني	31	9.1
	عنف أسرى	14	4.1
	تحرش لفظي	12	3.5

يبين الجدول رقم (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة (60.6%) للذكور، ونسبة (39.4%) للإناث، ويُبين متغير العمر أن نسبة (19.4%) من (18–20) سنة، ونسبة (29.1%) من (21–23) سنة، ونسبة (21.5%) من (24–26) سنة، ونسبة (30%) من (27–29) سنة، ويُبين متغير الحالة الاجتماعية أن نسبة (38.8%) للعزاب، ونسبة (57.1%) للمتزوجين، ونسبة (4.1%) لغير ذلك(أرمل/ة، مطلق/ة)، في حين يُبين متغير المؤهل التعليمي أن نسبة (37.1%) لثانوي فأقل، ونسبة (19.4%) للدبلوم المتوسط، ونسبة (4.4%) للدبلوم العالي، ونسبة (35.6%) للبكالوريوس، ونسبة (3.5%) للماجستير فأعلى، ويبين متغير المهنة أن نسبة (29.4%) موظف قطاع حكومي، ونسبة (19.7%) موظف قطاع خاص، ونسبة (21.8%) عامل، ونسبة (9.1%) عاطل عن العمل، ونسبة (13.8%) ربة منزل، ونسبة (6.2%) للطلاب، ويبين متغير الدخل الشهري أن نسبة (9.1%) لأقل من (1500) شيكل، ونسبة (46.8%) من (1500–أقل من 2500 شيكل)، ونسبة

(31.8%) من (2500–أقل من 3500 شيكل)، ونسبة (7.4%) من (3500–أقل من 4500 شيكل)، ونسبة (5%) ل (4500 شيكل فأكثر). ويبين متغير المستوى المعيشي أن نسبة (12.4%) لجيد جداً حتى ممتاز، ونسبة (31.8%) لجيد، ونسبة (46.8%) للمتوسط، ونسبة (9.1%) لسيء حتى سيء جداً. ويبين متغير التعرض للجريمة أن نسبة (28.8%) لنعم، ونسبة (71.2%) للا، ويبين متغير نوع الجريمة أن نسبة (71.2%) لم يتعرض للجريمة، ونسبة (12.1%) للعنف الجسدي، ونسبة (9.1%) للإبتزاز الإلكتروني، ونسبة (4.1%) للعنف الأسري، ونسبة (3.5%) للتحرش اللفظي.

(4.3) أداة الدراسة:

تمّ إستخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تكونت الأداة من جزئيين كما على النحو الاتي:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات الديموغرافية لأفراد العينة.

الجزء الثاني: يحتوي على مجالات ومحاور وفقرات الدراسة، تضمن على (76) فقرة موزعة على (6) مجالات كما على النحو الآتي:

1. عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة: يتألف من (18) فقرة.
2. الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة: يتألف من (14) فقرة.
3. الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة: يتألف من (10) فقرات.
4. الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة: يتألف من (10) فقرات.
5. إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة: يتألف من (14) فقرة.
6. دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة: يتألف من (10) فقرات.

(5.3) صدق الأداة:

تم تصميم الإستبانة بصورتها الأولية كما في ملحق رقم (1)، من ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على المشرفة ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث تم توزيع الإستبانة على عدد من المحكمين كما في ملحق رقم (2) لإبداء الرأي في فقراتها من حيث مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم آخراج الإستبانة بصورتها النهائية كما في ملحق رقم (3)، من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الإستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، اتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الإستبانة، هذا يدل على أن هناك التساق داخلي بين الفقرات، لمزيد من التوضيح أنظر/ي الجداول الآتية:

جدول رقم (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.310**	0.000	7	0.258**	0.000	13	0.423**	0.000
2	0.274**	0.000	8	0.339**	0.000	14	0.587**	0.000
3	0.120*	0.027	9	0.343**	0.000	15	0.130*	0.000
4	0.499**	0.000	10	0.264**	0.000	16	0.430**	0.016
5	0.217**	0.000	11	0.211**	0.000	17	0.337**	0.000
6	0.307**	0.000	12	0.330**	0.000	18	0.442**	0.000

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

جدول رقم (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.208**	0.000	6	0.369**	0.000	11	0.354**	0.000
2	0.398**	0.000	7	0.387**	0.000	12	0.465**	0.000
3	0.447**	0.000	8	0.136*	0.012	13	0.201**	0.000
4	0.201**	0.000	9	0.323**	0.000	14	0.285**	0.000
5	0.307**	0.000	10	0.368**	0.000			

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

جدول رقم (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.589**	0.000	5	0.514**	0.000	9	0.647**	0.000
2	0.436**	0.000	6	0.533**	0.000	10	0.285**	0.000
3	0.604**	0.000	7	0.612**	0.000			
4	0.616**	0.000	8	0.480**	0.000			

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

جدول رقم (5.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.157**	0.004	5	0.499**	0.000	9	0.641**	0.000
2	0.464**	0.000	6	0.473**	0.000	10	0.335**	0.000
3	0.545**	0.000	7	0.527**	0.000			
4	0.648**	0.000	8	0.553**	0.000			

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

جدول رقم (6.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.197**	0.000	6	0.473**	0.000	11	0.370**	0.000
2	0.117*	0.031	7	0.291**	0.000	12	0.420**	0.000
3	0.233**	0.000	8	0.135*	0.012	13	0.431**	0.000
4	0.315**	0.000	9	0.490**	0.000	14	0.162**	0.003
5	0.317**	0.000	10	0.396**	0.000			

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

جدول رقم (7.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.318**	0.000	5	0.387**	0.000	9	0.464**	0.000
2	0.387**	0.000	6	0.168**	0.002	10	0.369**	0.000
3	0.293**	0.000	7	0.523**	0.000			
4	0.525**	0.000	8	0.270**	0.000			

**** داله احصائية عند 0.001**

*** داله احصائية عند 0.050**

(6.3) ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، كانت الدرجة الكلية لواقع الجريمة في مخيم بلاطة (0.912)، هذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة، الجدول رقم (2.3) يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

جدول رقم (8.3) : نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة	18	0.831
الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة	14	0.809
الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة	10	0.748
الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	10	0.789
إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة	14	0.841
دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	10	0.772
الدرجة الكلية	**76**	**0.912**

يتضح من الجدول أعلاه أن محاور الدراسة تتمتع بمعاملات ثبات مرتفعة تفي بأغراض الدراسة الحالية.

(7.3) إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق عدة خطوات متسلسلة، حيث تمّ إعداد أداة الدراسة بعد الإطلاع على الأدب النظري بصورتها الأوليّة كما في ملحق رقم (1)، بعد ذلك وبعد موافقة مشرفة الرسالة (د. وفاء الخطيب) على الأداة تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين كما في ملحق رقم (2) لإبداء الرأي فيها وآخراجها بصورتها النهائية كما في ملحق رقم (3)، بعد ذلك تمّ تحديد أفراد عينة الدراسة، حيث تمّ الحصول على الموافقات المطلوبة لتوزيع الاداة عليهم، تمّ توزيع (350) إستأنة على المبحوثين، تمّ إسترداد (340) إستأنة صالحة للتحليل، تمّ استبعاد (10) إستبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل، فيما بعد تمّ ترميز وإدخال الإستبيانات الصالحة للتحليل على برنامج (SPSS) بهدف تحليلها وإستخراج النتائج المطلوبة .

(8.3) المعالجات الإحصائية:

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقام معينة)، ذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة، تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الإستبانة، إضافة لإختبار (ت) (t-test) وإختبار تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وتحليل ميل خط الانحدار (Regression)، ومعامل ارتباط بيرسون ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، ذلك بإستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع

عرض النتائج

(1.4) مقدمة

(2.4) نتائج أسئلة الدراسة

(3.4) نتائج المقابلات المُعمقة

عرض النتائج

(1.4) مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة، التي تمّ التوصل إليها حول موضوع الدراسة وهو "**واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)/التحديات والحلول**" وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها، وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية حسب المعادلة: الحد الأعلى_الحد الأدنى/عدد المحاور= طول الفترة بين كل درجة ودرجة (أعلى درجة موافق بشدة 5 درجات، وأقل درجة معارض بشدة درجة واحدة)، والفترات بينهم (5-1=4 فترات) يتم تقسيم هذه الفترات على ثلاث درجات (4/3=1.33).

بذلك تكون طول كل فترة (1.33)، وبذلك تكون الدرجة المنخفضة (أقل درجة هي 1 نضيف عليها طول الفترة 1.33= 2.33 فما دون تكون الدرجة منخفضة، والدرجة المتوسطة 2.34 نضيف عليها طول الفترة 1.33 تصبح من 2.34-3.67 متوسطة، وأعلى من ذلك تكون الدرجة عالية).

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
مرتفعة	5 - 3.6
متوسطة	3.67 -2.34
منخفضة	2.33 -1

(2.4) نتائج أسئلة الدراسة:

(1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول: ما واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)؟ تمّ الإجابة عن هذا السؤال بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

(1.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة الي تعبر عن عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، كما في الجدول رقم (1.4):

جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	إنتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح)	9	4.71	0.604	مرتفعة	94.2
2	إنتشار المخدرات (إدمان، تجارة، ترويج، زراعة)	6	4.54	0.863	مرتفعة	90.8
3	إرتفاع مستوى البطالة (قلة فرص العمل)	16	4.49	0.702	مرتفعة	89.8
4	شعور السكان بالظلم الاجتماعي	1	4.43	0.698	مرتفعة	88.6
5	عدم الوعي بمخاطر ممارسة الجريمة	11	4.38	0.919	مرتفعة	87.6
6	الإنتهاكات المُمارسة من الإحتلال الإسرائيلي ضد أبناء المخيم	18	4.28	0.857	مرتفعة	85.6
7	الكثافة السكانيّة (الإزدحام)	15	4.12	0.629	مرتفعة	82.4
8	التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة (المشاكل الأسريّة)	14	4.11	0.899	مرتفعة	82.2
9	التفكك الاجتماعي داخل المخيم	13	4.04	0.779	مرتفعة	80.8
10	ضيق المسكن (صغر المساحة نسبةً لعدد ساكنيه)	4	4.02	1.265	مرتفعة	80.4
11	ضعف البنية التحتيّة للمخيم قياساً بمحيطه	17	3.99	0.768	مرتفعة	79.8
12	سوء الوضع الاقتصادي لمجموع السكان	5	3.96	1.125	مرتفعة	79.2
13	شعور السكان بالتهميش بسبب ضعف الخدمات المُقدمة للمخيم من الجهات الأهليّة	3	3.92	0.886	مرتفعة	78.4
14	ضعف الضوابط الاجتماعية	10	3.86	1.150	مرتفعة	77.2
15	شعور السكان بالتهميش بسبب ضعف الخدمات المُقدمة للمخيم من الجهات الرسميّة	2	3.84	1.039	مرتفعة	76.8
16	غياب الأمل في المستقبل (اليأس، الإحباط)	12	3.71	0.851	مرتفعة	74.2
17	ضعف القيم الأخلاقيّة	7	3.39	1.111	متوسطة	67.8
18	ضعف الضوابط الدينيّة	8	3.15	1.270	متوسطة	63.0
الدرجة الكلية			**4.0528**	**0.2738**	**مرتفعة**	**81.1**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(4.052) وانحراف معياري (0.273) هذا يدل على أن عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة جاءت بدرجة مرتفعة وبنسبة مئوية (81.1%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (1.4) أن (16) فقرة جاءت بدرجة مرتفعة، وفقرتين جاءتا بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة "إنتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح)" على أعلى متوسط حسابي (4.71)، يليها فقرة "إنتشار المخدرات (إدمان، تجارة، ترويج، زراعة)" بمتوسط حسابي (4.54)، وحصلت الفقرة "ضعف الضوابط الدينيّة" على أقل متوسط حسابي (3.15)، يليها الفقرة "ضعف القيم الأخلاقيّة" بمتوسط حسابي (3.39).

(2.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة الجدول رقم، كما في الجدول رقم (2.4):

جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	الاتجار غير الشرعي بالسلاح	4	4.64	0.527	مرتفعة	92.8
2	الجرائم الالكترونية بما فيها الإبتزاز بجميع أشكاله	5	4.45	0.610	مرتفعة	89.0
3	المخدرات (إدمان، تجارة، ترويج، زراعة)	1	4.38	0.817	مرتفعة	87.6
4	القتل	2	4.35	0.797	مرتفعة	87.0
5	الأخذ بالثأر	7	4.29	0.792	مرتفعة	85.8
6	مقاومة رجال الأمن	6	4.01	0.882	مرتفعة	80.2
7	تخريب ممتلكات الآخرين	10	3.96	0.775	مرتفعة	79.2
8	الإحتيال	12	3.94	0.948	مرتفعة	78.8

9	السرقة بما فيها السطو المُسلح	3	3.93	0.963	مرتفعة	78.6
10	النصب	11	3.90	0.919	مرتفعة	78.0
11	إشعال الحرائق	14	3.79	0.826	مرتفعة	75.8
12	البلطجة (ترويع، تخويف) الآخرين	9	3.69	0.880	مرتفعة	73.8
13	الإختطاف	13	3.61	1.159	متوسطة	72.2
14	الجرائم الأخلاقيّة (الاغتصاب ، التحرش)	8	2.17	1.027	منخفضة	43.4
الدرجة الكلية			**3.9363**	**0.2556**	**مرتفعة**	**78.7**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.93) وانحراف معياري (0.255)، هذا يدل على أن مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة جاءت بدرجة مرتفعة وبنسبة مئوية (78.7%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن (12) فقرة جاءت بدرجة مرتفعة، وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة وفقرة واحدة جاءت بدرجة منخفضة، وحصلت الفقرة "الاتجار غير الشرعي بالسلاح" على أعلى متوسط حسابي (4.64)، يليها فقرة "الجرائم الالكترونية بما فيها الإبتزاز بجميع أشكاله" بمتوسط حسابي (4.45)، وحصلت الفقرة "الجرائم الأخلاقيّة (الاغتصاب، التحرش)" على أقل متوسط حسابي (2.17)، يليها الفقرة "الإختطاف" بمتوسط حسابي (3.61).

(3.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، كما في الجدول رقم (3.4):

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للاثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	ترك بعض السكان المخيم كمكان إقامة (نزوح، هجرة)	2	4.66	0.474	مرتفعة	93.2
2	تحول المخيم كمخبأ للخارجين عن القانون	3	4.14	0.694	مرتفعة	82.8
3	تدهور مستمر في جوانب الحياة (الاقتصادية، الصحيّة، التعليميّة، السياسيّة، الاجتماعية)	4	4.09	0.654	مرتفعة	81.8
4	زيادة تكاليف اصلاح الضرر الناتج عن ممارسة الجريمة بمختلف أشكالها	7	4.08	0.621	مرتفعة	81.6
5	عدم شعور سكان المخيم بالأمان	8	4.05	0.521	مرتفعة	81.0
6	تفكك النسيج الاجتماعي	6	4.04	0.738	مرتفعة	80.8
7	التفكك الأسري الناتج عن زيادة المشاكل الأسريّة	9	4.00	0.714	مرتفعة	80.0
8	تدهور السلم الاجتماعي في المخيم	1	3.90	0.758	مرتفعة	78.0
9	اللجوء إلى السلوك الإجراني (أخذ الحق باليد)	5	3.89	0.654	مرتفعة	77.8
10	زيادة نسبة الطلاق داخل المخيم	10	3.17	1.183	متوسطة	63.4
الدرجة الكلية			**4.0032**	**0.34507**	**مرتفعة**	**80.1**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(4.00) وانحراف معياري (0.345)، هذا يدل على أن مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة جاءت بدرجة مرتفعة وبنسبة مئوية (80.1%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن (9) فقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة "ترك بعض السكان المخيم كمكان إقامة (نزوح، هجرة)" على أعلى متوسط حسابي (4.66)، يليها فقرة "تحول المخيم كمخبأ للخارجين عن القانون" بمتوسط حسابي (4.14)، وحصلت الفقرة "زيادة نسبة الطلاق داخل المخيم" على أقل متوسط حسابي (3.17)، يليها الفقرة "اللجوء إلى السلوك الإجراني (أخذ الحق باليد)" بمتوسط حسابي (3.89).

(4.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، كما في الجدول رقم (4.4):

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المخيم	10	3.54	0.796	متوسطة	70.8
2	حملات أمنية (مطاردة، إعتقال) المطلوبين على ذمة جرائم	2	2.71	1.475	متوسطة	54.2
3	تنظيم مخيمات تعايش لفئات الشباب	8	2.02	0.628	منخفضة	40.4
4	إقامة الحواجز الأمنية	1	2.01	0.580	منخفضة	40.2
5	حملات توعوية (ندوات، ورش العمل، مؤتمرات) لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة	5	1.93	0.657	منخفضة	38.6
6	توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل	9	1.82	0.688	منخفضة	36.4
7	الحرص على تطبيق القانون	3	1.72	0.765	منخفضة	34.4
8	حملات عفو لمرتكبي الجرائم في مقابل الالتزام بالقانون بعد الإفراج	6	1.66	0.626	منخفضة	33.2
9	تعزيز مبدأ سيادة القانون (تطبيق القانون على الجميع بعدالة)	4	1.61	0.608	منخفضة	32.2
10	تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها	7	1.52	0.612	منخفضة	30.4
	الدرجة الكلية		**2.0524**	**0.3587**	**منخفضة**	**41.0**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.05) وانحراف معياري (0.358)، هذا يدل على أن

الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة جاءت بدرجة منخفضة وبنسبة مئوية (41.0%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن فقرتين جاءتا بدرجة متوسطة و(8) فقرات جاءت بدرجة منخفضة، وحصلت الفقرة "زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المخيم" على أعلى متوسط حسابي (3.54)، يليها فقرة "حملات أمنية (مطاردة، إعتقال) المطلوبين على ذمة جرائم" بمتوسط حسابي (2.71)، في حين حصلت الفقرة "تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها" على أقل متوسط حسابي (1.52)، يليها الفقرة "تعزيز مبدأ سيادة القانون (تطبيق القانون على الجميع بعدالة)" بمتوسط حسابي (1.61).

(5.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، كما في الجدول رقم (5.4):

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لإجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	إنشاء أندية رياضية داخل المخيم	14	3.92	0.887	مرتفعة	78.4
2	إقامة صناديق إدخار لدعم العائلات الفقيرة داخل المخيم	6	3.35	1.305	متوسطة	67.0
3	الشراكة مع الجهات الحكومية لمكافحة الجريمة	3	3.29	1.365	متوسطة	65.8
4	عقد لقاءات مع وجهاء المخيم للحد من الجرائم	5	3.21	1.346	متوسطة	64.2
5	رفع المستوى المعيشي لبعض العائلات الفقيرة من خلال تقديم المعونات لهم	10	3.17	1.295	متوسطة	63.4
6	تنفيذ مشاريع (إنتاجيّة، خدمية) لتوفير فرص عمل للشباب	1	3.13	1.112	متوسطة	62.6
7	مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون	7	3.11	1.451	متوسطة	62.2
8	دعم برامج العمل التطوعي داخل المخيم	11	3.11	1.578	متوسطة	62.2

9	توعية السكان بمخاطر تفشي الجريمة	9	3.05	1.213	متوسطة	61.0
10	تحسين البنيّة التحتيّة داخل المخيم	13	3.02	1.368	متوسطة	60.4
11	تطوير المراكز (الصحيّة ، النسوية) القائمة داخل المخيم	12	3.01	1.561	متوسطة	60.2
12	إنهاء حالات النزاع بين عائلات المخيم المتشاجرة	8	2.78	1.369	متوسطة	55.6
13	إقامة مراكز تدريب مهني للشباب لتأهيلهم للعمل	2	2.31	1.043	منخفضة	46.2
14	العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم	4	2.09	1.394	منخفضة	41.8
الدرجة الكلية			**3.0397**	**0.416**	**متوسطة**	**60.8**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.03) وانحراف معياري (0.416)، هذا يدل على أن إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة جاءت بدرجة متوسطة وبنسبة مئوية (60.8%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) أن فقرة واحدة جاءت بدرجة مرتفعة، و(11) فقرة جاءت بدرجة متوسطة وفقرتين جاءتا بدرجة منخفضة، وحصلت الفقرة "إنشاء أندية رياضية داخل المخيم" على أعلى متوسط حسابي (3.92)، يليها فقرة "إقامة صناديق إدخار لدعم العائلات الفقيرة داخل المخيم" بمتوسط حسابي (3.35)، وحصلت الفقرة "العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم" على أقل متوسط حسابي (2.09)، يليها الفقرة "إقامة مراكز تدريب مهني للشباب لتأهيلهم للعمل" بمتوسط حسابي (2.31).

(6.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس: ما دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة التي تعبر عن دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، كما في الجدول رقم (6.4):

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة

الرقم	الفقرات	ترتيب الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة	النسبة المئوية %
1	الشراكة مع اللجنة الشعبية لإنهاء الخلافات بين سكان المخيم	4	3.84	1.242	مرتفعة	76.8
2	متابعة القضايا مع العائلات المتشاجرة لحين انتهائها	8	3.82	1.418	مرتفعة	76.4
3	الشراكة مع الأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم	3	3.81	1.252	مرتفعة	76.2
4	إصلاح ذات البين	6	3.51	1.077	متوسطة	70.2
5	العمل على إنهاء الخلافات العائلية في المخيم	2	3.48	1.265	متوسطة	69.6
6	المساعدة في ترميم البيوت غير الصالحة للسكن داخل المخيم	10	3.38	1.190	متوسطة	67.6
7	تسهيل إجراءات تسليم المجرمين إلى العدالة	5	3.29	1.333	متوسطة	65.8
8	المطالبة بزيادة المساحة المُخصصة للبناء داخل المخيم (توسيع حدود المخيم)	9	3.22	1.043	متوسطة	64.4
9	العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم	1	3.11	1.342	متوسطة	62.2
10	إعداد (لقاءات، مؤتمرات، ندوات) تهدف إلى رفع وعي المواطنين بأخطار ممارسة الجريمة	7	3.04	1.488	متوسطة	60.8
	الدرجة الكلية		**3.449**	**0.471**	**متوسطة**	**69.0**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.44) وانحراف معياري (0.471) وهذا يدل على أن دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة جاءت بدرجة متوسطة وبنسبة مئوية (69.0%)، كما وتشير النتائج في الجدول رقم (6.4) أن (3) فقرات جاءت بدرجة مرتفعة، و(7) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت

الفقرة "الشراكة مع اللجنة الشعبية لإنهاء الخلافات بين سكان المخيم" على أعلى متوسط حسابي (3.84)، يليها فقرة "متابعة القضايا مع العائلات المتشاجرة لحين انتهائها" بمتوسط حسابي (3.82). وحصلت الفقرة "إعداد (لقاءات، مؤتمرات، ندوات) تهدف إلى رفع وعي المواطنين بأخطار ممارسة الجريمة" على أقل متوسط حسابي (3.04)، يليها الفقرة "العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم" بمتوسط حسابي (3.11).

(7.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السابع: ما الصعوبات التي تواجه كل من (أجهزة السلطة الفلسطينية، اللجنة الشعبية، لجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟، تمّ الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة على أسئلة المقابلات المُعمقة كما على النحو الآتي: أن من أكثر الصعوبات التي يمكن أن تواجه الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان العشائر هي انعدام الثقة بين المواطن في مخيم بلاطة وبين هذه المؤسسات، إضافة إلى عدم قيام الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح بعملها بالشكل المطلوب، وأيضاً قلة الوعي لدى فئة الشباب من أبناء المخيم، إضافة إلى الضعف الذي يسيطر على لجان الإصلاح واللجنة الشعبية والذي يعتبر عائقا في مكافحة الجريمة داخل المخيم.

(8.1.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثامن: ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

تمّ الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة على أسئلة المقابلات المُعمقة كما على النحو الآتي: أن من أهم الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائقا أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم هي زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي داخل المخيم ، إضافة إلى تقليل معدلات الفقر والبطالة داخل المخيم، وتوفير فرص العمل، وأيضاً زيادة وعي المواطنين في

مخاطر الجريمة وآثارها السلبية على الوطن والمواطن، وضرورة تكامل العمل الأمني والمؤسسي داخل المخيم، إضافة إلى ضرورة الضرب بيد من حديد على أيدي المتنفذين الذين يقومون بتشغيل مناصبهم لأهوائهم الشخصية كأحد الحلول الممكنة.

(2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019) حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحويله للأسئلة الفرعية التالية:

(1.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (7.4):

جدول رقم (7.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	4.0310	0.26416	1.793	0.074
انثى	134	4.0862	0.28585		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.793)، ومستوى الدلالة (0.074)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، بذلك تمّ قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

تمّ فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (8.4):

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	4.0926	0.29127
23-21	99	4.0168	0.25241
26-24	73	4.0852	0.31016
29-27	102	4.0387	0.25185

يلاحظ من الجدول رقم (8.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (9.4):

جدول رقم (9.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.330	3	0.110	1.472	0.222
داخل المجموعات	25.090	336	0.075		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.472) ومستوى الدلالة (0.222) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تم قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تمّ فحص الفرضية الثالثة من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (10.4):

جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	4.0715	0.27880
متزوج/ة	194	4.0424	0.27599
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	4.0198	0.18695

يلاحظ من الجدول رقم (10.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (11.4):

جدول رقم (11.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.083	2	0.041	0.550	0.578
داخل المجموعات	25.338	337	0.075		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.550) ومستوى الدلالة (0.578) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

تمّ فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، كما في الجدول رقم (12.4):

جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	4.0754	0.28549
دبلوم متوسط	66	4.0000	0.29138
دبلوم عالي	15	4.0704	0.25671
بكالوريوس	121	4.0556	0.25870
ماجستير فأعلى	12	4.0556	0.21451

يلاحظ من الجدول رقم (12.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (13.4):

جدول رقم (13.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.254	4	0.063	0.845	0.497
داخل المجموعات	25.166	335	0.075		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.845) ومستوى الدلالة (0.497) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تم قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

تمّ فحص الفرضية الخامسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (14.4):

جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	4.0950	0.25111
موظف قطاع خاص	67	4.0522	0.26181
عامل	74	4.0038	0.27082
عاطل عن العمل	31	3.9821	0.29965
ربة بيت	47	4.0757	0.31902
طالب	21	4.0794	0.26210

يلاحظ من الجدول رقم (14.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (15.4):

جدول رقم (15.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.551	5	0.110	1.479	0.196
داخل المجموعات	24.870	334	0.074		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.479) ومستوى الدلالة (0.196) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تمّ قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (16.4):

جدول رقم (16.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	4.0287	0.36848
1500- اقل من 2500	159	4.0423	0.26917
2500 – اقل من 3500	108	4.0694	0.25341
3500- اقل من 4500	25	4.0933	0.24831
4500 فاكثر	17	4.0294	0.29925

يلاحظ من الجدول رقم (16.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (17.4):

جدول رقم (17.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.116	4	0.029	0.384	0.820
داخل المجموعات	25.304	335	0.076		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.384) ومستوى الدلالة (0.820) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تم قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

تمّ فحص الفرضية السابعة من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (18.4):

جدول رقم (18.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	4.0701	0.26772
جيد	108	4.0694	0.25341
متوسط	159	4.0423	0.26917
سيء – سيء جدا	31	4.0251	0.36875

يلاحظ من الجدول رقم (18.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (19.4):

جدول رقم (19.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.084	3	0.028	0.371	0.774
داخل المجموعات	25.336	336	0.075		
المجموع	25.420	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.371) ومستوى الدلالة (0.774) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تم قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (20.4):

جدول رقم (20.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
نعم	98	4.0153	0.29167	1.546	0.124
لا	242	4.0680	0.26540		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.546)، ومستوى الدلالة (0.124)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تم قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

تمّ فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (21.4):

جدول رقم (21.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	4.0014	0.27652
ابتزاز الكتروني	31	4.0287	0.27475
عنف أسرى	14	3.9524	0.34306
تحرش لفظي	12	4.1019	0.33571

يلاحظ من الجدول رقم (21.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (22.4):

جدول رقم (22.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.159	3	0.053	0.615	0.607
داخل المجموعات	8.093	94	0.086		
المجموع	8.252	97			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.615) ومستوى الدلالة (0.607) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تم قبول الفرضية التاسعة.

(2.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (23.4):

جدول رقم (23.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	3.9459	0.27003	0.855	0.393
انثى	134	3.9216	0.23205		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.855)، ومستوى الدلالة (0.393)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، بذلك تم قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

تم فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (24.4):

جدول رقم (24.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	3.9946	0.27545
23-21	99	3.9473	0.24672
26-24	73	3.8836	0.26258
29-27	102	3.9258	0.24059

يلاحظ من الجدول رقم (24.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (25.4):

جدول رقم (25.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.451	3	0.150	2.325	0.075
داخل المجموعات	21.707	336	0.065		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.325) ومستوى الدلالة (0.075) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تم قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (26.4).:

جدول رقم (26.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	3.9567	0.26562
متزوج/ة	194	3.9286	0.24388
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	3.8520	0.31256

يلاحظ من الجدول رقم (26.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (27.4):

جدول رقم (27.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.166	2	0.083	1.272	0.282
داخل المجموعات	21.992	337	0.065		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.272) ومستوى الدلالة (0.282) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

تمّ فحص الفرضية الرابعة من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، كما في الجدول رقم (28.4).

جدول رقم (28.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	3.9773	0.26227
دبلوم متوسط	66	3.9069	0.24488
دبلوم عالي	15	4.0333	0.23976
بكالوريوس	121	3.8949	0.24916
ماجستير فأعلى	12	3.9643	0.26639

يلاحظ من الجدول رقم (28.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (29.4):

جدول رقم (29.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.627	4	0.157	2.438	0.047
داخل المجموعات	21.531	335	0.064		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.438) ومستوى الدلالة (0.047) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة

الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تم رفض الفرضية الرابعة. وتم فحص نتائج إختبار (LSD) لبيان اتجاه الفروق كما في الجدول رقم (30.4):

جدول رقم (30.4): نتائج إختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
ثانوي فاقل	دبلوم متوسط	0.07040	0.069
	دبلوم عالي	-0.05601	0.419
	بكالوريوس	0.08240*	0.011
	ماجستير فأعلى	0.01304	0.865
دبلوم متوسط	ثانوي فاقل	-0.07040	0.069
	دبلوم عالي	-0.12641	0.082
	بكالوريوس	0.01200	0.757
	ماجستير فأعلى	-0.05736	0.471
دبلوم عالي	ثانوي فاقل	0.05601	0.419
	دبلوم متوسط	0.12641	0.082
	بكالوريوس	0.13841*	0.047
	ماجستير فأعلى	0.06905	0.482
بكالوريوس	ثانوي فاقل	-0.08240*	0.011
	دبلوم متوسط	-0.01200	0.757
	دبلوم عالي	-0.13841*	0.047
	ماجستير فأعلى	-0.06936	0.367
ماجستير فأعلى	ثانوي فاقل	-0.01304	0.865
	دبلوم متوسط	0.05736	0.471
	دبلوم عالي	-0.06905	0.482
	بكالوريوس	0.06936	0.367

من الجدول أعلاه يتضح لنا ان الفروق بين (ثانوي فأقل) و (بكالوريوس) كانت لصالح (ثانوي فأقل)، وبين (الدبلوم العالي) و (البكالوريوس) كانت لصالح (الدبلوم العالي).

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

تم فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (31.4):

جدول رقم (31.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	3.9214	0.24587
موظف قطاع خاص	67	3.9478	0.24065
عامل	74	3.9131	0.30655
عاطل عن العمل	31	3.9539	0.22402
ربة بيت	47	3.9271	0.23241
طالب	21	4.0476	0.24046

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (32.4):

جدول رقم (32.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.345	5	0.069	1.055	0.385
داخل المجموعات	21.814	334	0.065		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.055) ومستوى الدلالة (0.385) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة

الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (33.4):

جدول رقم (33.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	4.0115	0.22968
1500- اقل من 2500	159	3.9250	0.26137
2500 – اقل من 3500	108	3.9246	0.24913
3500- اقل من 4500	25	4.0314	0.28278
4500 فاكثر	17	3.8403	0.19809

يلاحظ من الجدول رقم (33.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (34.4):

جدول رقم (34.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.593	4	0.148	2.304	0.058
داخل المجموعات	21.565	335	0.064		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.304) ومستوى الدلالة (0.058) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تم قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

تم فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (35.4):

جدول رقم (35.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	3.9490	0.26506
جيد	108	3.9246	0.24913
متوسط	159	3.9250	0.26137
سيء – سيء جدا	31	4.0184	0.23033

يلاحظ من الجدول رقم (35.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (36.4):

جدول رقم (36.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.251	3	0.084	1.283	0.280
داخل المجموعات	21.907	336	0.065		
المجموع	22.158	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.283) ومستوى الدلالة (0.280) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تم قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (37.4):

جدول رقم (37.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نعم	98	3.9125	0.27474	1.046	0.297
لا	242	3.9460	0.24746		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.046)، ومستوى الدلالة (0.297)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تم قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

تم فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (38.4):

جدول رقم (38.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	3.8902	0.27157
ابتزاز الكتروني	31	3.9585	0.29322
عنف أسرى	14	3.8724	0.28733
تحرش لفظي	12	3.9167	0.23559

يلاحظ من الجدول رقم (38.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (39.4):

جدول رقم (39.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.109	3	0.036	0.472	0.703
داخل المجموعات	7.213	94	0.077		
المجموع	7.322	97			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.472) ومستوى الدلالة (0.703) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تمّ قبول الفرضية التاسعة.

(3.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

تمّ فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (40.4):

جدول رقم (40.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	3.9927	0.37507	0.696	0.487
انثى	134	4.0194	0.29366		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.696)، ومستوى الدلالة (0.487)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، بذلك تمّ قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

تمّ فحص الفرضية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (41.4):

جدول رقم (41.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	3.9318	0.37176
23-21	99	3.9970	0.29432
26-24	73	3.9918	0.29238
29-27	102	4.0637	0.39821

يلاحظ من الجدول رقم (41.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (42.4):

جدول رقم (42.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.723	3	0.241	2.044	0.108
داخل المجموعات	39.643	336	0.118		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.044) ومستوى الدلالة (0.108) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تمّ قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تمّ فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (43.4):

جدول رقم (43.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	3.9682	0.34471
متزوج/ة	194	4.0278	0.34303
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	3.9929	0.37306

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (44.4):

جدول رقم (44.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.281	2	0.141	1.182	0.308
داخل المجموعات	40.085	337	0.119		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.182) ومستوى الدلالة (0.308) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تمّ قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

تمّ فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، كما في الجدول رقم (45.4):

جدول رقم (45.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	3.9770	0.36795
دبلوم متوسط	66	3.9652	0.29897
دبلوم عالي	15	4.1600	0.40320
بكالوريوس	121	4.0322	0.33695
ماجستير فأعلى	12	4.0000	0.31334

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (46.4):

جدول رقم (46.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.653	4	0.163	1.377	0.241
داخل المجموعات	39.713	335	0.119		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.377) ومستوى الدلالة (0.241) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تمّ قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

تمّ فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (47.4):

جدول رقم (47.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	4.0010	0.31607
موظف قطاع خاص	67	4.0209	0.32359
عامل	74	3.9878	0.38922
عاطل عن العمل	31	4.0161	0.34938
ربة بيت	47	4.0149	0.32835
طالب	21	3.9667	0.43627

يلاحظ من الجدول رقم (47.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (48.4):

جدول رقم (48.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.079	5	0.016	0.130	0.985
داخل المجموعات	40.288	334	0.121		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.130) ومستوى الدلالة (0.985) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تمّ قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (49.4):

جدول رقم (49.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	3.9419	0.38103
1500- اقل من 2500	159	4.0239	0.34264
2500 – اقل من 3500	108	3.9898	0.34423
3500- اقل من 4500	25	3.9720	0.36231
4500 فاكثر	17	4.0529	0.29180

يلاحظ من الجدول رقم (49.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (50.4):

جدول رقم (50.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.270	4	0.068	0.564	0.689
داخل المجموعات	40.096	335	0.120		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.564) ومستوى الدلالة (0.689) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تمّ قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

تمّ فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (51.4):

جدول رقم (51.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	4.0119	0.34585
جيد	108	3.9898	0.34423
متوسط	159	4.0239	0.34264
سيء – سيء جدا	31	3.9323	0.36459

يلاحظ من الجدول رقم (51.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (52.4):

جدول رقم (52.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.247	3	0.082	0.689	0.560
داخل المجموعات	40.120	336	0.119		
المجموع	40.366	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.689) ومستوى الدلالة (0.560) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تمّ قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (53.4):

جدول رقم (53.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نعم	98	3.9745	0.35648	0.977	0.329
لا	242	4.0149	0.34041		

يتبين من الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.977)، ومستوى الدلالة (0.329)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تم قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

تمّ فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (54.4):

جدول رقم (54.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	3.9512	0.37558
ابتزاز الكتروني	31	4.0065	0.38029
عنف أسرى	14	3.9929	0.36261
تحرش لفظي	12	3.9500	0.22764

يلاحظ من الجدول رقم (54.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (55.4):

جدول رقم (55.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.066	3	0.022	0.168	0.918
داخل المجموعات	12.260	94	0.130		
المجموع	12.326	97			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.168) ومستوى الدلالة (0.918) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تمّ قبول الفرضية التاسعة.

(4.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

تمّ فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (56.4):

جدول رقم (56.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	2.0874	0.36484	2.274	0.024
انثى	134	1.9985	0.34357		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (2.274)، ومستوى الدلالة (0.024)، أي أنه توجد فروق في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، حيث كانت الفروق لصالح الذكور، بذلك تمّ رفض الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

تمّ فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (57.4):

جدول رقم (57.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	2.0015	0.31937
23-21	99	2.0798	0.33715
26-24	73	2.0397	0.44276
29-27	102	2.0676	0.33689

يلاحظ من الجدول رقم (57.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (58.4):

جدول رقم (58.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.281	3	0.094	0.725	0.538
داخل المجموعات	43.347	336	0.129		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.725) ومستوى الدلالة (0.538) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تمّ قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تمّ فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (59.4):

جدول رقم (59.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	2.0538	0.36286
متزوج/ة	194	2.0448	0.35161
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	2.1429	0.42916

يلاحظ من الجدول رقم (59.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (60.4):

جدول رقم (60.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.126	2	0.063	0.488	0.615
داخل المجموعات	43.502	337	0.129		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.488) ومستوى الدلالة (0.615) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تمّ قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة:

"**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي**".

تمّ فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي.

جدول رقم (61.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	2.0333	0.37417
دبلوم متوسط	66	2.0379	0.33867
دبلوم عالي	15	1.8667	0.25542
بكالوريوس	121	2.0860	0.35854
ماجستير فأعلى	12	2.2250	0.33878

يلاحظ من الجدول رقم (61.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (62.4):

جدول رقم (62.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.071	4	0.268	2.107	0.080
داخل المجموعات	42.557	335	0.127		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.107) ومستوى الدلالة (0.080) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تمّ قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

تمّ فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (63.4):

جدول رقم (63.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	2.0080	0.33655
موظف قطاع خاص	67	2.0418	0.41200
عامل	74	2.0946	0.33796
عاطل عن العمل	31	2.1452	0.31394
ربة بيت	47	2.0298	0.35808
طالب	21	2.0619	0.41167

يلاحظ من الجدول رقم (63.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (64.4):

جدول رقم (64.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.629	5	0.126	0.977	0.432
داخل المجموعات	42.999	334	0.129		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.977) ومستوى الدلالة (0.432) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة

الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تمّ قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (65.4):

جدول رقم (65.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	2.0645	0.39627
1500- اقل من 2500	159	2.0075	0.33613
2500 – اقل من 3500	108	2.1056	0.37933
3500- اقل من 4500	25	2.0640	0.37514
4500 فاكثر	17	2.0941	0.31912

يلاحظ من الجدول رقم (65.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (66.4):

جدول رقم (66.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.663	4	0.166	1.291	0.273
داخل المجموعات	42.966	335	0.128		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.291) ومستوى الدلالة (0.273) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تمّ قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

تمّ فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (67.4):

جدول رقم (67.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	2.0738	0.35065
جيد	108	2.1056	0.37933
متوسط	159	2.0075	0.33613
سيء – سيء جدا	31	2.0677	0.39529

يلاحظ من الجدول رقم (67.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (68.4):

جدول رقم (68.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.652	3	0.217	1.698	0.167
داخل المجموعات	42.977	336	0.128		
المجموع	43.628	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.698) ومستوى الدلالة (0.167) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تمّ قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (69.4):

جدول رقم (69.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نعم	98	2.0724	0.36206	0.657	0.512
لا	242	2.0442	0.35782		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.657)، ومستوى الدلالة (0.512)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تمّ قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

تمّ فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (70.4):

جدول رقم (70.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	2.0659	0.34613
ابتزاز الكتروني	31	2.0645	0.35360
عنف أسرى	14	2.2000	0.44549
تحرش لفظي	12	1.9667	0.33394

يلاحظ من الجدول رقم (70.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (71.4):

جدول رقم (71.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.366	3	0.122	0.928	0.430
داخل المجموعات	12.350	94	0.131		
المجموع	12.716	97			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.928) ومستوى الدلالة (0.430) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تم قبول الفرضية التاسعة.

(5.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس".

تمّ فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (72.4):

جدول رقم (72.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	3.0385	0.41281	0.067	0.947
انثى	134	3.0416	0.42383		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.067)، ومستوى الدلالة (0.947)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس، بذلك تمّ قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر".

تمّ فحص الفرضية الثانية من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (73.4):

جدول رقم (73.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	3.0974	0.34121
23-21	99	2.9632	0.42691
26-24	73	3.0479	0.39413
29-27	102	3.0707	0.45935

يلاحظ من الجدول رقم (73.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (74.4):

جدول رقم (74.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.902	3	0.301	1.745	0.158
داخل المجموعات	57.924	336	0.172		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.745) ومستوى الدلالة (0.158) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تمّ قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تمّ فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (75.4):

جدول رقم (75.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	3.0265	0.38322
متزوج/ة	194	3.0538	0.43482
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	2.9694	0.47769

يلاحظ من الجدول رقم (75.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (76.4):

جدول رقم (76.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.130	2	0.065	0.375	0.688
داخل المجموعات	58.696	337	0.174		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.375) ومستوى الدلالة (0.688) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تمّ قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

تمّ فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، كما في الجدول رقم (77.4):

جدول رقم (77.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	3.0816	0.38806
دبلوم متوسط	66	3.0379	0.40874
دبلوم عالي	15	2.9857	0.51593
بكالوريوس	121	2.9947	0.43994
ماجستير فأعلى	12	3.1310	0.37899

يلاحظ من الجدول رقم (77.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (78.4):

جدول رقم (78.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.611	4	0.153	0.878	0.477
داخل المجموعات	58.216	335	0.174		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.878) ومستوى الدلالة (0.477) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تمّ قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة".

تمّ فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (79.4):

جدول رقم (79.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	3.0550	0.40772
موظف قطاع خاص	67	2.9627	0.40260
عامل	74	3.0637	0.44072
عاطل عن العمل	31	2.9700	0.43400
ربة بيت	47	3.1064	0.43700
طالب	21	3.0816	0.33142

يلاحظ من الجدول رقم (79.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (80.4):

جدول رقم (80.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.860	5	0.172	0.991	0.423
داخل المجموعات	57.966	334	0.174		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.991) ومستوى الدلالة (0.423) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة

الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تمّ قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (81.4):

جدول رقم (81.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	3.1083	0.40778
1500- اقل من 2500	159	3.0624	0.44649
2500 – اقل من 3500	108	2.9782	0.36896
3500- اقل من 4500	25	3.0571	0.38576
4500 فاكثر	17	3.0672	0.47075

يلاحظ من الجدول رقم (81.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (82.4):

جدول رقم (82.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.657	4	0.164	0.947	0.437
داخل المجموعات	58.169	335	0.174		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.947) ومستوى الدلالة (0.437) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تمّ قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي "

تمّ فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (83.4):

جدول رقم (83.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	3.0816	0.41307
جيد	108	2.9782	0.36896
متوسط	159	3.0624	0.44649
سيء – سيء جدا	31	3.0806	0.41434

يلاحظ من الجدول رقم (83.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (84.4):

جدول رقم (84.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.617	3	0.206	1.187	0.315
داخل المجموعات	58.209	336	0.173		
المجموع	58.826	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.187) ومستوى الدلالة (0.315) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تمّ قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (85.4):

جدول رقم (85.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نعم	98	3.0102	0.41776	0.831	0.407
لا	242	3.0517	0.41636		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.831)، ومستوى الدلالة (0.407)، أي أنه لا توجد فروق في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تمّ قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها "

تمّ فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (86.4):

جدول رقم (86.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	2.9774	0.38810
ابتزاز الكتروني	31	3.1037	0.46064
عنف أسرى	14	2.9694	0.41339
تحرش لفظي	12	2.9286	0.41538

يلاحظ من الجدول رقم (86.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (87.4):

جدول رقم (87.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.418	3	0.139	0.794	0.500
داخل المجموعات	16.510	94	0.176		
المجموع	16.929	97			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.794) ومستوى الدلالة (0.500) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تمّ قبول الفرضية التاسعة.

(6.2.2.4) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس: هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)؟ للإجابة عن هذا السؤال تمّ تحويله للفرضيات التالية:

نتائج الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

تمّ فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، كما في الجدول رقم (88.4):

جدول رقم (88.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ذكر	206	3.4660	0.46916	0.805	0.422
انثى	134	3.4239	0.47623		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.805)، ومستوى الدلالة (0.422)، أي أنه لا توجد فروق في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، بذلك تمّ قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

تمّ فحص الفرضية الثانية بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، كما في الجدول رقم (89.4):

جدول رقم (89.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
20-18	66	3.5667	0.44664
23-21	99	3.4303	0.48095
26-24	73	3.4301	0.48696
29-27	102	3.4059	0.46199

يلاحظ من الجدول رقم (89.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (90.4):

جدول رقم (90.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.164	3	0.388	1.755	0.156
داخل المجموعات	74.266	336	0.221		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.755) ومستوى الدلالة (0.156) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، بذلك تمّ قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

تمّ فحص الفرضية الثالثة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول رقم (91.4):

جدول رقم (91.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
أعزب/عزباء	132	3.5144	0.49256
متزوج/ة	194	3.4098	0.46063
غير ذلك (أرمل/ة، مطلق/ة)	14	3.3857	0.36973

يلاحظ من الجدول رقم (91.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (92.4):

جدول رقم (92.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.919	2	0.459	2.078	0.127
داخل المجموعات	74.511	337	0.221		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.078) ومستوى الدلالة (0.127) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بذلك تمّ قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

تمّ فحص الفرضية الرابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، كما في الجدول رقم (93.3):

جدول رقم (93.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
ثانوي فاقل	126	3.4984	0.46972
دبلوم متوسط	66	3.3318	0.41774
دبلوم عالي	15	3.4000	0.42088
بكالوريوس	121	3.4471	0.49347
ماجستير فأعلى	12	3.6667	0.52107

يلاحظ من الجدول رقم (93.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (94.4):

جدول رقم (94.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.819	4	0.455	2.069	0.084
داخل المجموعات	73.611	335	0.220		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.069) ومستوى الدلالة (0.084) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، بذلك تمّ قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

تمّ فحص الفرضية الخامسة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما في الجدول رقم (95.4):

جدول رقم (95.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
موظف قطاع حكومي	100	3.4840	0.47752
موظف قطاع خاص	67	3.4313	0.50519
عامل	74	3.3676	0.44786
عاطل عن العمل	31	3.5581	0.45591
ربة بيت	47	3.3766	0.47421
طالب	21	3.6333	0.37594

يلاحظ من الجدول رقم (95.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (96.4):

جدول رقم (96.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.963	5	0.393	1.785	0.115
داخل المجموعات	73.467	334	0.220		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.785) ومستوى الدلالة (0.115) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، بذلك تمّ قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

تمّ فحص الفرضية السادسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، كما في الجدول رقم (97.4):

جدول رقم (97.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
اقل من 1500	31	3.5129	0.53587
1500- اقل من 2500	159	3.3862	0.45846
2500 – اقل من 3500	108	3.4722	0.47534
3500- اقل من 4500	25	3.5120	0.43905
4500 فاكثر	17	3.6882	0.42703

يلاحظ من الجدول رقم (97.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، ولمعرفة دلالة الفروق تمّ إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (98.4):

جدول رقم (98.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.885	4	0.471	2.146	0.075
داخل المجموعات	73.545	335	0.220		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.146) ومستوى الدلالة (0.075) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، بذلك تمّ قبول الفرضية السادسة.

نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

تمّ فحص الفرضية السابعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، كما في الجدول رقم (99.4):

جدول رقم (99.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
جيد جدا – ممتاز	42	3.5976	0.44144
جيد	108	3.4722	0.47534
متوسط	159	3.3862	0.45846
سيء – سيء جدا	31	3.4935	0.52848

يلاحظ من الجدول رقم (99.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (100.4):

جدول رقم (100.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.675	3	0.558	2.544	0.056
داخل المجموعات	73.755	336	0.220		
المجموع	75.430	339			

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.544) ومستوى الدلالة (0.056) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، بذلك تمّ قبول الفرضية السابعة.

نتائج الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

تمّ فحص الفرضية الثامنة بحساب نتائج إختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، كما في الجدول رقم (101.4):

جدول رقم (101.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة

التعرض للجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
نعم	98	3.3908	0.43768	1.460	0.145
لا	242	3.4731	0.48366		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.460)، ومستوى الدلالة (0.145)، أي أنه لا توجد فروق في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، بذلك تمّ قبول الفرضية الثامنة.

نتائج الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

تمّ فحص الفرضية التاسعة بحساب المتوسطات الحسابية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، كما في الجدول رقم (102.4):

جدول رقم (102.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

نوع الجريمة التي تعرضت لها	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
عنف جسدي	41	3.4561	0.41173
ابتزاز الكتروني	31	3.3226	0.46167
عنف أسرى	14	3.3857	0.50817
تحرش لفظي	12	3.3500	0.39428

يلاحظ من الجدول رقم (102.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، ولمعرفة دلالة الفروق تم إستخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول رقم (103.4):

جدول رقم (103.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.339	3	0.113	0.583	0.628
داخل المجموعات	18.242	94	0.194		
المجموع	18.582	97			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.583) ومستوى الدلالة (0.628) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، بذلك تمّ قبول الفرضية التاسعة.

(4.4) نتائج المقابلات المُعمقة:

بعد الانتهاء من عمل المقابلات مع (8) أعضاء من أعضاء أجهزة الأمن واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في مخيم بلاطة، تمّ التوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (104.4) والجدول رقم (105.4):

القسم الأول: نتائج البيانات الديموغرافية:

تتمثل نتائج البيانات الديموغرافية لأعضاء أجهزة الأمن واللجنة ولجان الإصلاح المبحوث كما في الجدول رقم (104.4).

جدول رقم (104.4): نتائج البيانات الديموغرافية للمقابلات

رقم المقابلة	الاسم	العمر	المؤهل التعليمي	مكان العمل	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخبرة
مقابلة 1	معاذ أبو حمدان	30	ماجستير	اللجنة الشعبية	عضو لجنة شعبية	7
مقابلة 2	أحمد أبو حاشية	53	دبلوم	موظف حكومي	لواء في جهاز الأمن الوقائي	26
مقابلة 3	إبراهيم عمر	55	دبلوم	موظف حكومي واللجنة الشعبية	عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	10
مقابلة 4	يحيى الجمال	51	بكالوريوس	لجان عشائر	مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	30
مقابلة 5	إبراهيم رمضان	64	دبلوم	موظف حكومي	محافظ محافظة نابلس	22
مقابلة 6	باسم مرشود	53	دكتوراه	موظف حكومي واللجنة الشعبية	عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	24
مقابلة 7	أحمد شامخ ذوقان	58	بكالوريوس	موظف حكومي واللجنة الشعبية	مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	40
مقابلة 8	فريد مسيمي	53	ماجيستير	اللجنة الشعبية	عضو اللجنة الشعبية	24

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة كانوا ذكورا ولا وجود لأي انثى بينهم فقد كان عدد الذكور (8) وعدد الإناث (0)، وكانت أعمارهم تتراوح بين (30–64) عاما، وأوضح الجدول أن أغلبهم من حملة الشهادات العليا فكان المؤهل التعليمي لأفراد المقابلة يتراوح بين (دبلوم و دكتوراة) حيث كان عدد الأفراد الذين يحملون شهادة دبلوم (3) أفراد وبكالوريوس عدد (2) وماجيستير عدد (2) ودكتوراه عدد (1)، كان جميعهم من أبناء المخيم بإستثناء محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان)، يعملون في عدة وظائف حكومية وغير حكومية بخبرة مرتفعة، فقد تراوحت سنوات الخبرة بين (7_40) عاماً.

القسم الثاني: نتائج أسئلة المقابلات المُعمقة:

بعد إجراء المقابلات مع أعضاء أجهزة الأمن واللجنة ولجان الإصلاح المبحوث، تمّ التوصل إلى النتائج الآتية كما في الجدول رقم (105.4):

جدول رقم (105.4): نتائج أسئلة المقابلات

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	يرى أن من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة: 1. لكثافة السكانية. 2. سوء معاملة أبناء المخيم من قبل المجتمع المحيط. 3. عدم وجود عدالة اجتماعية. 4. الفقر الذي يعاني منه المخيم. 5. معدلات البطالة المرتفعة. 6. دور الاحتلال في الدفع إلى الجريمة.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	يوجد عدد من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة عل من أهمها: 1. ضيق الحال. 2. الكثافة السكانية المرتفعة. 3. قلة فرص العمل والبطالة المرتفعة. 4. الفقر. 5. دور الاحتلال في التشجيع على ارتكاب الجرائم. 6. انتشار المخدرات. 7. انتشار السلاح. 8. عدم انتشار الوعي.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	لا يمكن أن تكون الجريمة داخل المخيم بشكل ملحوظ فأكثر جرائم القتل حدثت عن طريق الخطأ الا أن هناك عدد من العوامل التي قد تدفع إلى ارتكاب الجريمة في المخيم منها: 1. الكثافة السكانية. 2. الفقر. 3. البطالة. 4. انتشار السلاح، كل ذلك يعتبر من عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة.

يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، من أهم تلك العوامل: 1. الفقر 2. ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، فأغلب شباب المخيم لا يجدون فرص عمل. 3. عدم قدرة الأجهزة الأمنية على إدارة الأمور بشكل سليم. 4. انتشار السلاح بشكل كبير في مخيم بلاطة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم. 5. كثرة ترويج المخدرات ومدمنيها في مخيم بلاطة.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	الكثافة السكانية والفقر والبطالة الموجودة في مخيم بلاطة لا يمكن أن تكون من عوامل ارتكاب الجريمة لأن هناك مخيمات أخرى لا يوجد بها جرائم مثل مخيم بلاطة الأ أن عوامل ارتكاب الجرائم في مخيم بلاطة هي: 1. عدم وجود الرادع الوطني الذي كان سابقا 2. وجود أجندات خارجية تستخدم مخيم بلاطة وأبناءه لتحقيق مصالح شخصية 3. عدم وجود هيبة لتنظيم داخل مخيم بلاطة 4. عدم قيام عناصر الأجهزة الأمنية بعملها 5. عدم وجود الوعي لدى أبناء مخيم بلاطة.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	ان هناك عوامل عديدة لارتكاب الجرائم داخل مخيم بلاطة من أهمها: 1. استهداف الحالة الوطنية لمخيم بلاطة من قبل الاحتلال وأجهزته الأمنية. 2. أجندات السياسين، حيث ان فرض مخيم بلاطة حضوره تاريخيا، دفع معظم مسؤولي التنظيمات والأجهزة للإستقواء بمجموعات لفرض الحضور، وساهم الاستزلام وشراء الزمم بزيادة حدة المشاكل والجرائم. 3. الانهيار الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة. 4. التقليد السلبي وانقلاب المفاهيم، حيث تكاد مؤخرا قيم الاحترام والطيبة تختفي وتستبدل بالزعرنة والنصب والاحتيال (إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب) مما رفع مستوى الجريمة في مخيم بلاطة. 5. ضعف الإجراءات القانونية والقضائية، ان عدم اتخاذ إجراءات عقابية للحد من الجرائم ساهم بتكرارها وعزز وجودها وساعد أنتشارها (من أمن العقوبة أساء الأدب).
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	يوجد هناك عدد من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة منها: 1. التفكك الاجتماعي. 2. انتشار السلاح والمخدرات. 3. الفقر. 4. ارتفاع معدلات البطالة.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	هناك عدد من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة ومنها: 1. عوامل خلفها الاحتلال وأعوانه بهدف تشتيت أهالي المخيم لحرف البوصلة النضالية التي كانت نبراسا يحتذى به. 2. عوامل اقتصادية وضغوطات معيشية مثل الفقر والبطالة المرتفعات

	داخل المخيم. 3. الاكتظاظ السكاني وعدم توفر الأماكن اللائقة للسكن الادمي.
السؤال الثاني: ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم من وجهة نظرك؟	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	أكثر الجرائم انتشاراً في مخيم بلاطة هي: 1. الاعتداءات على بعضهم البعض. 2. إضافة إلى جرائم القتل. 3. التجارة بالسلاح. 4. تجارة المخدرات والادمان عليها.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	من أكثر أشكال الجرائم ارتكابا داخل مخيم بلاطة هي: 1. تجارة المخدرات وترويجها. 2. تجارة السلاح غير القانوني. 3. مقاومة رجال الأمن. 4. الاقتتالات الداخلية بين العائلات. 5. جرائم القتل.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	هناك عدد من الجرائم التي تكثر في المخيم لعل من أهمها: 1. تجارة المخدرات وتعاطيها. 2. تجارة السلاح بشكل كبير. 3. بعض السرقات بشخوصها المعروفين. 4. جرائم القتل، لكن كما تحدثنا سابقا معظمها عن طريق الخطأ، لكن تطور الأمور أعطت الصورة الموجودة حاليا.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	هناك الكثير من الجرائم المنتشرة في مخيم بلاطة منها: 1. القتل. 2. تجارة السلاح غير القانونية. 3. ادمان المخدرات وتجاراتها. 4. المشاكل والصراعات الداخلية في مخيم بلاطة. 5. الجرائم الالكترونية مثل التشهير ببعضهم البعض والتي نراها بشكل جلي في هذه الأيام.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	من الجرائم التي يكثر انتشارها في مخيم بلاطة: 1. جرائم المخدرات. 2. جرائم الاعتداء على الناس. 3. تجارة السلاح المشبوه. 4. جرائم القتل.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	هناك العديد والكثير من الجرائم المرتكبة والمنتشرة داخل مخيم بلاطة من أهما: 1. جرائم القتل العمد وغير العمد، وقليل منها يحل وأغلبها تنتظر بالقضاء. 2. تجارة وتعاطي المخدرات. 3. تجارة وحيازة السلاح غير القانوني واستخدماته. 4. الجريمة الالكترونية باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه الجماعات والأفراد وبث سموم الفتنة والاشاعات المغرضة.

	5. النصب والاحتيال خاصة بالشيكات الراجعة والاستقواء على الضعفاء. 6. التعدي على الممتلكات العامة والخاصة.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	يعاني المخيم من أشكال معينة من الجرائم منها: 1. الجرائم الفكرية التي تتمثل بما يتم بثه عبر شبكات التواصل الاجتماعي مما يؤدي إلى تغيب عقول الأطفال عن الإتجاه السليم في أمور حياتهم. 2. الجرائم الاجتماعية التي تتمثل في الطغيان الحاصل من بعض الفئات المتنفذة في المخيم. 3. جرائم القتل. 4. جرائم اقتناء السلاح والاتجار به.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	هناك عدد من الجرائم المنتشرة داخل مخيم بلاطة في الآونة الأخيرة منها: 1. الخلافات العائلية والشخصية نتيجة لقسوة الحياة داخل المخيم من تلاصق للبيوت والوضع الاقتصادي السيء. 2. ارتفاع نسبة جرائم تجارة المخدرات والادمان عليها. 3. جرائم الاتجار بالسلاح. 4. جرائم القتل.
السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثير؟	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	من الآثار السلبية التي تترتب على ظاهرة الجريمة في المخيم: 1. زيادة معدلات العنوسة والعزوف عن مصاهرة أبناء المخيم من غير أهل المخيم. 2. إضافة إلى هجرة نسبة كبيرة من أبناء المخيم إلى خارج المخيم. 3. وصمة العار التي تلحق بالمخيم ووصمه بمعاقل الجريمة.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	أكبر الآثار السلبية التي تترتب على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة: 1. تفكك اجتماعي 2. شعور أهالي المخيم بالإحباط والخوف من الماضي 3. ترك كثير من سكان المخيم لبيوتهم والهجرة لسكن خارجه.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	لاي جريمة داخل المجتمع اثار سلبية لعل من أهم هذه الآثار: 1. نشر الخوف والهلع والفزع. 2. هجرة السكان من المخيم بسبب غياب الامن. 3. تدهور الوضع الاقتصادي وترديه. 4. عدم استقرار المخيم. 5. التفكك الاجتماعي.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	من الآثار السلبية التي تلحق في المخيم جراء ارتكاب الجرائم هي: 1. التفكك الاجتماعي بين عائلات المخيم. 2. ترك أغلبية سكان المخيم لبيوتهم والسكن خارج المخيم. 3. تدهور السلم الأهلي نتيجة ارتفاع معدلات الجرائم والصراعات بين كثير من الأطراف من سكان المخيم.

	4. تغير الثقافة بين الأجيال. 5. عدم شعور سكان المخيم بالأمان. 6. الاحباط والخوف من المستقبل.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	يوجد اثار سلبية كثيرة لظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة منها: 1. ظاهرة الفلتان الأمني. 2. سوء الوضع الاقتصادي. 3. هجرة بعض السكان للمخيم. 4. انعدام الامن والأمان. 5. التفكك الاجتماعي داخل المخيم.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	يمكن ترتيب الآثار السلبية كالتالي: 1. زعزعة حالة السلم الأهلي والمجتمعي وانعدام الأمن والأمان. 2. تفكك بالنسيج الاجتماعي للعائلات في المخيم. 3. إعاقة المصاهرة من ومع شباب وفتيات المخيم. 4. اقتصاديا ضعف ارتياد سوق المخيم من قبل الجوار. 5. إختلاف النظرة العامة للمخيم من بؤرة الثورة والنضال لمستنقع الجرائم. 6. إختلاف المفاهيم والثقافة لدى الأجيال الصغيرة والقادمة. 7. انتقال الأسر للعيش بأماكن بعيدة ومستقرة. 8. الأثر النفسي للسكان (مزيدا من الإحباط والانكسار لهم).
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة ما يلي: 1. التفكك الاسري. 2. التفكك الاجتماعي. 3. الرغبة في السكن خارج المخيم. 4. عزل المخيم عن المناطق المحيطة به.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	هناك أثار سلبية كثيرة على ظاهرة الجريمة داخل المخيم من أهمها: 1. تفسخ الروابط الاجتماعية والعائلية. 2. وضعف الوازع الديني. 3. اختلال المفاهيم الوطنية. 4. ترك الكثير من السكان لبيوتهم وتفضيل السكن بعيدا عن المخيم نتيجة لارتفاع معدلات الجرائم داخله التي باتت لا تحتمل.
السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	التحديات التي تواجه اللجان والمؤسسة الأمنية هي: 1. انعدام الثقة بين المواطن وتلك المؤسسات واللجان. 2. صعوبة عقلية القاطنين بالمخيم وعدم قدرتهم تقبل فكرة المسؤولية عن حياتهم. 3. الطبيعة الجغرافية للمخيم التي تمنع أو تقلل من سيطرة الأجهزة الأمنية عليه.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	من التحديات والصعوبات التي تواجها اللجان والأجهزة الأمنية ما يلي:

	1. قلة الوعي لدى شباب المخيم. 2. انعدام الثقة بين هذه المؤسسات وبين أبناء المخيم. 3. التقصير من قبل الأجهزة الأمنية في فرض القانون. 4. مسايرة اللجان العشائرية للخارجين عن القانون ومرتكبي الجرائم.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	أول الصعوبات والتحديات ما يلي: 1. ان الأجهزة الأمنية لا تقوم بدورها بالشكل الصحيح في غياب التنسيق مع لجان الإصلاح بالشكل الصحيح. 2. غياب لجان الإصلاح بشخوصها القوية والقادرة على قول كلمة الحق والفهم العشائري. 3. سيطرة العائلات القوية وفرض هيبتها سواءً على لجان الإصلاح، وأحيانا لها امتداد داخل الأجهزة الأمنية. 4. ضعف التنظيمات بكل مسمياتها داخل المخيم.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	هناك تحديات كثيرة تقف عائق في وجه الأجهزة الأمنية وتقلل من قدرتها في مكافحة الجريمة في مخيم بلاطة لعل من أهمها: 1. الفجوة بين الأجهزة الأمنية وأغلبية أهالي مخيم بلاطة. 2. طبيعة المخيم التي تصعب من مهمة السيطرة من قبل الأجهزة الأمنية على الجريمة داخل المخيم. 3. عدم القيام بالعمل المطلوب من بعض أفراد ومدراء الأجهزة الأمنية. 4. قلة الإمكانيات لدى السلطة الفلسطينية من كفاءات وبرامج وأجهزة تمكنها من السيطرة على الجريمة داخل مخيم بلاطة والحد منها. أما فيما يخص اللجان الشعبية والعشائرية من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها هي: 1. عدم توفر الإمكانيات. 2. عدم تعاطي الأجهزة الأمنية مع هذه اللجان لتصدي لظاهرة الجريمة. 3. الثقافة وعدم التجانس بين هذه اللجان وأبناء المخيم.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	من اهم التحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية واللجان في مكافحة الجريمة في مخيم بلاطة هي: 1. الفشل في المؤسسات الأهلية الموجودة بالمخيم لإنها غير قادرة على إدارة العمل داخل المخيم. 2. انعدام الثقة بين هذه المرسسات والمواطن. 3. قلة الوعي. 4. عدم مساعدة التنظيم ومساندته للأجهزة الأمنية واللجان في تطبيق القانون.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	الصعوبات التي تواجهها الأجهزة الأمنية واللجان تتمثل في: 1. الجانب الذاتي بعدم قيام الأجهزة الأمنية واللجان بواجباتها الكاملة. 2. عدم توفر الإمكانيات لدى اللجان لمواجهة بعض الجرائم.

	3. التشبيك مع المجتمع المحلي ضعيف. 4. اعتماد الأجهزة على الجماعات وليس على المؤسسات للحد من الجريمة داخل المخيم.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	أولا: بالنسبة للأجهزة الأمنية: 1. المشكلة تكمن في بعض قادة الأجهزة الأمنية حيث أنهم يتعاملون في مثل هذه الحالات بنوع من المحسوبية والشللية والاستزلام. 2. وجود قوى داخل المخيم مدعومة من بعض الجهات تعمل على تقويض السلم الأهلي في المخيم وتعطل عمل الأجهزة واللجان. ثانيا: اللجان الشعبية والعشائرية: 1. هذه اللجان ليست جهة انفاذ قانون ولا تمتلك سوى السلطة الأدبية والاجتماعية والخدماتية فقط لا غير.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	من الصعوبات والتحديات التي تضعف من مكافحة الجريمة داخل المخيم: 2. عدم تطبيق القانون والنظام على الجميع مما أضعف قدرة المؤسسات في السيطرة على الأحداث داخل المخيم.
السؤال الخامس : ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم من وجهة نظرك؟	
أولا: إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية:	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي: 1. استيعاب أعداد كبيرة من أبناء المخيم في صفوفها. 2. انشاء لجان متخصصة تعمل على تحسين العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمواطن. 3. مد جسور التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات العاملة بالمخيم. 4. القيام بالحملات الأمنية وتنفيذ القانون وملاحقة المجرمين.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	من أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ما يلي: 1. ملاحقة الخارجين عن القانون ولكن بشكل منقوص. 2. توفير فرص عمل والزج بأبناء المخيم في سلك الأجهزة الأمنية. 3. اصلاح واعمار بعض المنازل المتاكلة داخل المخيم.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي: 1. فك الاشتباكات بين العائلات أحيانا وليس بكل الحالات. 2. اعتقال كل من يثبت بحقه الاعتداء من طرفي المشكلة. 3. في حالة كانت المشكلة فيها قتل تقوم الأجهزة الأمنية بحماية البيوت ومنع الاعتداءات عليها. لكن من الملاحظ وللأسف حتى هذه اللحظة لا تقوم الأجهزة الأمنية بحل المشاكل بطرق علمية أمنية صحيحة، وحتى قضية التعاون مع المؤسسات للأسف ضعيفة وغير موجودة في كثير من الأحيان.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	هناك الكثير من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والقانونية لمكافحة الجريمة داخل المخيم، إلى أن هذه الإجراءات تتسم بالنقص والتقصير، لعل من أهم هذه

	الإجراءات: 1. الحملات الأمنية وملاحقة المجرمين. 2. توفير فرص العمل من خلال ضمم عدد كبير من أبناء المخيم في صفوف الأجهزة الأمنية. 3. التحقيق في الجرائم وتأمين الأمن داخل المخيم. 4. نشر الوعي بمخاطر الجريمة عن طريق المدارس واللقاءات. 5. التشبيك مع اللجان الشعبية والعشائرية للحد من الجرائم وملاحة المجرمين.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	ان من أهم الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية هي: 1. تطبيق القانون. 2. ملاحقة الخارجين عن القانون حتى تحقيق العدالة. 3. توفير فرص العمل في الأجهزة الأمنية. 4. إقامة الحواجز وتواجدها داخل المخيم ليل نهار لتوفير الأمن والحد من الجريمة.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي: 1. حملات أمنية متككرة. 2. اعتقالات ونصب كمائن. 3. استدعاء بعض أطراف المشاكل لدى المؤسسة الأمنية أو المحافظ لتدارس اليات الخروج من الأزمات. 4. التحويل للقضاء لبعض المتورطين بالجرائم. 5. إجراء التحقيقات اللازمة بالجرائم.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	ان ما تقوم به الأجهزة الأمنية وللأسف ما هي الا تدابير وإجراءات توتيرية، بالإضافة إلى اعتقال الأشخاص وفق الأهواء وعدم انفاذ القانون بشكل جيد حيث أن الفقير يموت في غياهب السجون، والمعتدي ومطلق النار على البيوت الأمنة والأشخاص يخرج في برهة بسيطة من الزمن.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	تقوم الأجهزة الأمنية بعض الاعتقالات لبعض الخارجين عن القانون إضافة إلى القيام ببعض الحملات الأمنية التي لا تجدي نفعا، لكن هناك ضعف واضح في أداء الأجهزة الأمنية داخل المخيم.

ثانيا: إجراءات اللجان الشعبية:	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	من أهم إجراءات اللجنة الشعبية: 1. إيجاد علاقات موسعة مع المواطن وفرض حلول للمشاكل اليومية. 2. توفير احتياجات المحتاجين. 3. السعي لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في المخيم. 4. تحسين البنية التحتية للمخيم.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	هناك تقصير من قبل اللجنة الشعبية داخل المخيم فمن إجراءاتها على سبيل المثال: 1. اصلاح وتطوير البنية التحتية للمخيم. 2. تقديم بعض المساعدات المالية للسر المحتاجة. 3. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل من أبناء المخيم. 4. دعم بعض المؤسسات الأهلية كالنوادي الرياضية وغيرها، لكن اللجنة الشعبية لا تقوم بواجبها على أكمل وجه.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	اللجان الشعبية تستمد قوتها من قوة السلطة ومن احترام والتزام الأهالي بقرارتها، لكن للأسف في الفترة الأخيرة وجدنا أن الكثير حاول اضعاف دور اللجان عن طريق تجاهلها وتحميلها كامل المسؤوليات فيما يحدث مع العلم أن دولة كاملة لا تستطيع أن تحكم مخيم بلاطة وتوفر التزاماته، فكيف بلجنة شعبية امكانياتها محدودة والمتربصون كثر، مع هذا فاللجان الشعبية داخل المخيم هي المؤسسة الوحيدة الموجودة في كل حدث وكل موقف ولها إجراءاتها مثل المساعدات التي تقدم للعائلات الفقيرة إضافة إلى توفير بعض الوظائف ورفع كل قضايا المخيم للجهات المعنية.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	من أهم الإجراءات اللتي تقوم بها لجنة خدمات مخيم بلاطة للحد من الجرائم ما يلي: 1. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل في مخيم بلاطة. 2. تقديم المساعدات الماليو والطرود الغذائية للأسر المحتاجة. 3. متابعة قضايا ومشاكل المخيم ورفعها لذوي الاختصاص. 4. ملاحقة أو مساعدة الأجهزة الأمنية في ملاحقة بعض المجرمين كمروجين المخدرات.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	ان عمل اللجان الشعبية يقتصر على: 1. توزيع الطرود على المحتاجين داخل المخيم. 2. توفير بعض فرص العمل للعاطلين عن العمل. 3. مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون داخل المخيم لتحقيق العدالة وفرض القانون والحد من الجريمة.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي: 1. التدخل المباشر وتهدئة النفوس بحالات القتل. 2. تسليم قوائم بمروجي المخدرات للأجهزة الأمنية. 3. التواصل مع المؤسسة الأمنية لمحاصرة بعض الجرائم.

أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	تقوم اللجان الشعبية بالتنسيق مع لجان الخير والإصلاح والعائلات المتخاصمة من أجل توفير الأجواء التي تؤدي إلى تعميم ثقافة السلم الأهلي وحل الإشكاليات الموجودة، كما وتقوم أيضاً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووالأجهزة الأمنية من أجل السيطرة على أي حدث حاصل.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	ليس لديها السلطة القانونية الكافية لفرض الإستقرار داخل المخيم الا إنها تكتفي في التنسيق مع لجان الإصلاح والأجهزة الأمنية للسيطرة على بعض القضايا داخل المخيم.
ثالثا:إجراءات اللجان العشائرية:	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	من إجراءات اللجان العشائرية هو: 1. إنهاء الخلاف دون تطوره. 2. مساندة الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة. 3. تطبيق القانون في المخيم.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	يوجد إجراءات بسيطة تقوم بها اللجان العشائرية داخل المخيم منها: 1. اصلاح ذات البين. 2. متابعة القضايا الكبيرة مثل حالات القتل، الا أن سلبيات اللجان العشائرية أكبر من ايجابياتها في المكافحة ضد الجريمة، لإنها لا تفرض غرامات مالية أو إجراءات تكون رادعة للمجرمين، باختصار منطق العشائرية مفقود في مخيم بلاطة.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	للأسف كان للعشائر بالسابق دور فعال ورئيس في إنهاء الإشكاليات وفرض قوتها وحلولها، لكن مع الزمن أخذت هذه القوة بالانحسار والتراجع بسبب غياب الشخوص ذوي الخبرة وكثرة المشاكل بجميع المناطق واحتكام الناس للعشائر وترك المحاكم، مما تسبب بالضغط الشديد والحاجة للجان أكثر وأكثر، واللجان العشائرية أصلا بحاجة لقوة وحماية من الأجهزة الأمنية، هذا للأسف غير فعال بالطريق الصحيح.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	هناك الكثير من الإجراءات التي تقاوم بها اللجان العشائرية في المخيم للحد من الجريمة الا أن هذه الإجراءات تكون بالغالب بعد وقوع الجريمة، من هذه الإجراءات: 1. اخذ العطوات العشائرية ومنع وقوع جرائم أخرى. 2. اصلاح ذات البين بين المتخاصمين والمتحاربين. 3. متابعة القضايا إلى حين انتهائها. 4. مساعدة الأمن في تسليم المجرمين للعدالة. 5. وضع شروط على المجرمين لتشكل رادع لدى الآخرين وعدم ارتكاب مثل هذه الجرائم مرة أخرى.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	تقوم اللجان العشائرية فيما يلي: 1. الإصلاح بين العائلات المتشاجرة 2. تعمل جاهدة على تسليم المطلوبين إلى أجهزة العدالة 3. عملها جاهدة على مساندة الأجهزة الأمنية داخل المخيم 4. زيادة وعي أبناء المخيم بخطورة الجريمة وضرورة التصدي لها والحد

	منها.
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	تقوم اللجان العشائرية فيما يلي: 1. التدخل المباشر مع لجان الإصلاح بالمحافظة خاصة بجرائم القتل. 2. التواصل مع العائلات في محاولة لتجاوز بعض الازمات. 3. العمل على الإصلاح ذات البين.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	ان دورها يقتصر فقط على المعرفة الشخصية وموضوع (المونة)، وفي أغلب الأحيان يكونوا مع طرف ضد الطرف الآخر مما يوتر الأجواء، بالتالي إجراءاتهم ليست موفقة غالبا.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	هناك عدة أمور متل: 1. حل النزاعات والخلافات بين المتخاصمين داخل المخيم الا أن دورها هش حاليا لاحتدام الصراع وضعف الأجهزة الأمنية في مساندة اللجان والعشائر.
السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	من الحلول الممكنة التي يمكن القيام بها في المخيم لتقليل معدلات الجريمة والحد منها ما يلي: 1. العمل على الحد من مستوى البطالة داخل المخيم من خلال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. 2. الحد من نسبة الفقر داخل المخيم. 3. زيادة الوعي بين فئة الشباب داخل المخيم. 4. تقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية وأبناء المخيم. 5. تطبيق القانون بكل صرامة من قبل الأجهزة الأمنية داخل المخيم.
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	أن من أهم الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها في مخيم بلاطة لتقليل نسبة الجريمة داخله ما يلي: 1. ممارسة الأجهزة الأمنية دورها الصحيح. 2. تطوير الحس الوطني لدى الناس عن طريق الورشات التعبوية. 3. تطبيق القانون بشكل رادع على الجميع لتصبح الناس داعمة لسلطة وليست معادية. 4. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل. 5. إنهاء حالات الفقر وتوفير الحاجات الأساسية.
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	هناك من الحلول ما يلي: 1. أن تقوم الأجهزة الأمنية بفرض سيطرتها بالصورة الصحيحة دون تميز بين أي عائلة داخل المخيم. 2. الابتعاد عن المحسوبيات والواسطات. 3. حل جميع مشكلات المخيم وتحسين الظروف الصعبة التي يعيشونها والعمل فعلا على البدء بحل مشاكل هؤلاء الناس الذين يعيشون في المخيم.

يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	للحد من الجريمة في مخيم بلاطة يجب التركيز على ما يلي: 1. إعادة تأهيل الشباب بطريقة سليمة وبيان مخاطر الجريمة. 2. إيجاد فرص العمل للحد من ارتفاع معدلات البطالة التي تعتبر دافع أساسي في الدفع لارتكاب الجرائم في المخيم. 3. تحسين البنية الاقتصادية والبنية التحية للمخيم. 4. متابعة الأطفال منذ الصغر وتأهيلهم على حسن الخلق. 5. يجب أن يكون هناك دور أكبر للأجهزة الأمنية في المخيم. 6. بناء جسور بين الأجهزة الأمنية واللجان المحلية المسؤلة عن المخيم وبين أبناء المخيم.
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	لا يوجد حلول انية لكن يمكن أن تكون حلول على الأمد البعيد مثل: 1. التغير الثقافي في ثقافة أبناء المخيم بداية من الأسرة إلى المخيم ككل. 2. الحد من ظاهرة السلاح داخل المخيم. 3. تقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية وبين أبناء المخيم. 4. زيادة الوعي بين أفراد المخيم والتوعية لخطورة الجريمة. 5. العمل على الحد من نسبة الفقر والبطالة داخل المخيم. 6. رفض المخيم للخارجين عن القانون ومحاربتهم
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	من وجهة نظري يمكن أن يكون من الحلول لمشكلة الجريمة في مخيم بلاطة ما يلي: 1. ضرورة تكامل العمل الأمني والمؤسسي في المخيم. 2. تطبيق العدالة في انفاذ القانون. 3. زيادة الإهتمام من قبل المؤسسات والجمعيات والتنظيمات الفاعلة في المخيم بنشر الوعي وسبل تحقيق السلم الأهلي. 4. انشاء مجلس يضم كافة الفعاليات والمؤسسات وممثلي العائلات يأخذ على عاتقه متابعة القضايا العالقة وما يستجد من أمور عامة. 5. توفير فرص عمل. 6. توقيع ميثاق شرف لنبذ كل الظواهر السلبية ومحاربتها. 7. تبني ودعم سياسات فاعلة لمحاربة الفقر.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	تقوم اللجان العشائرية فيما يلي: 1. الضرب بيد من حديد على أيدي المتنفذين الذين يقومون بتشغيل مناصبهم لأهوائهم الشخصية. 2. انفاذ القانون بعدالة وعلى الجميع. 3. مكافحة الفقر والبطالة داخل المخيم.
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	من الحلول التي يمكن القيام بها لتقليل الصعوبات االتي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم: 1. تنفيذ القانون على الجميع وعدم المحاباة. 2. إجراءات عملية من قبل القائمين على الوضع الأمني. 3. إعطاء المؤسسات والتنظيمات هامش تحرك. 4. اعتماد نظرية الأمن المستدام.

	5. التوعية والتثقيف المستمر.
أية ملاحظات أخرى:	
معاذ أبو حمدان عضو في اللجنة الشعبية	لا يوجد
أحمد أبو حاشية لواء في جهاز الأمن الوقائي	لا يوجد
ابراهيم عمر عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	السبب الرئيس لما يعانيه المخيم هو الفقر الشديد، وارتفاع البطالة، واكتظاظ سكاني، كل هذه المشاكل سبب رئيسي لما يحدث في المخيم، ومن الضروري إعطاء المخيم قيمته الحقيقية، فلا يوجد اهتمام جدي بحل هذه المشاكل رغم أن جميع المؤسسات والتنظيمات حاولت عن طريق المراسلات والاجتماعات والحديث مع اعلى المستويات لحل هذه المشاكل، لكن للأسف لا حياة لما تنادي، من هنا سيكون مستقبل الجريمة أكبر وأعنف ان لم يكن هناك تحرك للحد من الجريمة.
يحيى الجمال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس	لا يوجد
عطوفة اللواء ابراهيم رمضان محافظ محافظة نابلس	لا يوجد
باسم مرشود عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية	يجب التنويه أنه من العار الصمت على ما الت له الأمور في المخيم، مما يدعو لصحوة وتكاثف الجهود الشريفة لاستعادة مكانة المخيم كرافعة للعمل الوطني، ومحطة على طريق العودة.
أحمد شامخ ذوقان مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية	لا يوجد
فريد مسيمي عضو اللجنة الشعبية	لا يوجد

نستنتج من الجدول أعلاه أن هناك عوامل كثيرة تقف وراء انتشار الجريمة في مخيم بلاطة من أهمها التقصير الواضح والملحوظ في عمل الأجهزة الأمنية في مخيم بلاطة وعدم تطبيق القانون على جميع الخارجين عن القانون فقد بلغت عدد الإجابات (3) إجابات من أصل (8) إجابات، كما أن هناك دور كبير للاحتلال في انتشار وارتفاع معدلات الجريمة في مخيم بلاطة وبلغ عدد اجاباتها (3) اجابات إضافة إلى وجود أجندات خارجية تدير ساحة الصراع داخل المخيم (2)، وضعف التنظيم ومؤسسات المجتمع المحلي داخل مخيم يعتبر دافعا للجريمة فقد بلغ عدد الإجابات (1)، كما ويتضح من الجدول أن أكثر الجرائم انتشاراً داخل المخيم هي جرائم القتل حيث حصلت على (8) إجابات من اصل (8) ، إضافة لجرائم الاتجار بالسلاح والتي حصلت أيضاً على (8) اجابات، وتجارة المخدرات والإدمان عليها حيث حصلت على (6) اجابات، وأوضح الجدول أن من أهم الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في

المخيم هو ترك كثير من السكان للمخيم كمكان إقامة والنزوح للسكن خارجه حيث حصلت على (8) إجابات، يليها التفكك الاجتماعي فقد حصلت على (7) اجابات، وانعدام الأمن والأمان داخل المخيم حصل على (5) اجابات، وأما فيما يخص الصعوبات والتحديات التي تقف عائق في مكافحة الجريمة داخل المخيم، كان أعلاها انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي حيث حصلت على (5) اجابات، وأيضاً وجود تقصير واضح من قبل الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح داخل المخيم حصلت على (5) إجابات أيضاً، إضافة إلى قلة الوعي لدى أبناء المخيم بالآثار السلبية للجريمة والتي حصلت على (4) اجابات.

وأما فيما يخص أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة في المخيم، كان من أهم هذه الإجراءات ملاحقة الخارجين عن القانون والقيام بحملات أمنية متكررة وتطبيق القانون داخله للحد من الجريمة حيث حصلت على(7) اجابات، وفيما يخص إجراءات اللجنة الشعبية فمن أهمها توفير بعض فرص العمل للعاطلين عن العمل حصلت على(5) اجابات، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية للأسر المحتاجة حصلت أيضاً على(5) اجابات، والتنسيق بينها وبين الأجهزة الأمنية واللجان العشائرية للحد من الجريمة داخل المخيم حصلت على (4) اجابات، إضافة إلى التدخل المباشر لحل الخلاف الواقع حصلت على (3) إجابات.

ومن أهم إجراءات لجان الإصلاح المتبعة لمكافحة الجريمة داخل المخيم إنهاء الخلاف بين العائلات المتشاجرة والإصلاح ذات البين حصلت على (7) اجابات، إضافة إلى التنسيق مع الأجهزة الأمنية للحد من الجريمة داخل المخيم حصلت على(4) اجابات، وأما فيما يخص أهم الحلول الممكنة لتقليل التحديات والصعوبات كما أظهرتها نتائج المقابلات تكمن في زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي والتي حصلت على (7) إجابات، إضافة إلى توفير فرص العمل للحد من معدلات الفقر والبطالة في مخيم

بلاطة حيث حصلت على (7) إجابات ، إضافة إلى تعزيز قوة القانون التي حصلت على (6) إجابات، وزيادة الوعي بين المواطنين للمخاطر المترتبة على ظاهرة الجريمة حيث حصلت على (4) إجابات وتقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح وبين المواطنين وبناء جسور الثقة فيما بينهم حصلت على(3) إجابات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1.5) مقدمة

(2.5) مناقشة نتائج الدراسة

(3.5) مناقشة نتائج المقابلات المُعمقة

(4.5) ملخص النتائج

(5.5) توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(1.5) مقدمة:

يتضمن هذا الفصل مناقشة لنتائج الدراسة وتفسيرها وقد تم التوصل إليها عن موضوع الدراسة وهو "**واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)/ التحديات والحلول**" بطريقة علمية واضحة كما على النحو الآتي:

(2.5) مناقشة أسئلة الدراسة:

تضمّنت أسئلة الدراسة على سؤالين رئيسيين تفّرع عن كل منهما عدد من الأسئلة الفرعية، سيتم مناقشة هذه النتائج كما يلي:

(1.2.5) مناقشة السؤال الرئيس الأول:

للإجابة على السؤال الرئيس الأول **ما واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016-2019)/ التحديات والحلول؟** يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

(1.1.2.5) النتائج المتّعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الإستبيان التي بينها الجدول رقم (1.4) تبين أن هناك الكثير من العوامل وراء ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، حيث أظهرت النتائج أن عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حصلت على متوسط حسابي (4.05) بنسبة مئوية (81.1%)، وهذا يدل على أن هناك عوامل كثيرة تساعد في ارتفاع معدلات الجرائم في مخيم بلاطة، كما وأظهرت النتائج أن الفقرة رقم (9) التي نصها (انتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح) حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.71) بنسبة مئوية (94.2%)، وهذا يعني وجود السلاح غير القانوني بين أيدي العابثين يسهل من عملية القيام بالكثير من الجرائم داخل المخيم، لأن وجود السلاح يعمل على زيادة ثقة الفرد بنفسه ويزيد من قوته مما يدفعه هذا الشعور إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، هذا ما أكده (جبر، 2017) في دراسته التي كانت بعنوان" تأثير حيازة الأسلحة على ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع: دراسة ميدانية على النجف الأشرف"، حيث أظهرت النتائج أن ظاهرة حمل السلاح تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العراقي، وهذا تماماً ما أوضحته نتائج الدراسة الحالية، كما أكده كل من (أحمد أبو حاشية، إبراهيم عمر، يحيى الجمال، وأحمد ذوقان) وذلك خلال إجراء المقابلة معهم أن انتشار السلاح غير القانوني من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في المخيم.

ويليها الفقرة رقم (6) التي نصها (انتشار المخدرات" إدمان، تجارة، ترويج، زراعة) حصلت على متوسط حسابي (4.54) بنسبة مئوية (90.8%)، ويعود هذا لما تؤثر عليه هذه الآفة من فقدان سيطرة الفرد المتعاطي على التحكم بسلوكياته، مما يدفعه إلى ارتكاب العديد من الجرائم دون وعي منه، إضافة إلى أنه يمكن أن تدفع هذه الآفة بالفرد لارتكاب الجرائم بهدف الحصول على المال الكافي لسد حاجاته من المادة المخدرة التي يحتاجها جسمه وهذا ما أكده اللواء (أحمد أبو حاشية) خلال إجراء المقابلة معه أن

من عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم هو انتشار المخدرات، وأكد على ذلك مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس (يحيى الجمال) حيث أفاد أن كثرة ترويج المخدرات وكثرة مدمنيها في المخيم تعتبر دافعاً في ارتكاب الجريمة.

وحصلت الفقرة رقم (8) التي نصها (ضعف الضوابط الدينية) على أقل متوسط حسابي (3.15) بنسبة مئوية (63%)، وهذا يعود إلى أن مجتمع المخيم مجتمع إسلامي محافظ ومتمسك بالضوابط الدينية له عاداته وتقاليده التي لا يمكن التخلي عنها، لهذا سجلت ضعف الضوابط الدينية أقل معدل حسابي.

وأوضحت الدراسة أيضاً أن هناك عوامل أخرى مثل شعور السكان بالظلم الاجتماعي، حيث أن شعور سكان المخيم بالظلم من قبل المجتمع المحيط ونظرته السلبية لسكان المخيم التي أثرت في زيادة الضغوط عليهم مما دفعهم هذا الشعور إلى ارتكاب الجرائم، هذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (معاذ أبو حمدان) خلال إجراء المقابلة معه الذي أشار أن من العوامل التي تقف وراء ارتكاب الجريمة داخل المخيم هو سوء معاملة أبناء المخيم من قبل المجتمع المحيط، كما أن هناك دوراً كبيراً لضعف الضوابط الاجتماعية في ارتفاع معدلات الجرائم في مخيم بلاطة، ففي الآونة الأخيرة ساد التفكك الاجتماعي، وعدم قدرة الاهل على السيطرة والتحكم في سلوك أبنائهم، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجرائم في المخيم، وكان لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي دور كبير في ارتفاع معدلات الجرائم داخل المخيم، فمخيم بلاطة كغيره من المخيمات عانى من التشريد والتهجير من بيوتهم وفقدان أعمالهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم بفعل تهجيرهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي عام (1948) ومما زاد من الضغوط التي يتعرض لها سكان المخيم وزيادة درجة الفقر، ناهيك عن اضطراب الوضع الأمني في المخيم بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (فريد المسيمي) خلال إجراء المقابلة معه أن هناك عوامل خلفها الاحتلال وأعوانه بهدف تشتيت أهالي المخيم لحرف البوصلة التي كانت نبراساً يحتذى به، حيث أكد

على ذلك العميد (باسم مرشود) فقد أفاد أن من عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم هو استهداف الحالة الوطنية من قبل الاحتلال وأجهزته الأمنية، وهذا ما يتفق مع دراسة (الحاج حسن، 2007) بعنوان "أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس" حيث أظهرت النتائج لديه أن الإختلالات الأمنية الناجمة عن الانتفاضة والفقر وغياب القانون زادت من مخاوف المواطنين وقلقهم، بسبب زيادة اضطراب الوضع الأمني، مما يعني زيادة معدلات ارتكاب الجريمة، إضافة لما سبق، يتبين أن هناك استهدافاً واضحاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي لمخيم بلاطة، فمخيم بلاطة كان شرارة الانتفاضة الأولى وكان له بصمة واضحة في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، مما دفع الاحتلال الإسرائيلي إلى استهداف المخيم لتوجيه البوصلة وتغيير اتجاهها فبث الفتن وسهل عملية وصول الأسلحة والذخائر والمواد المخدرة لإلهاء شباب المخيم عن ثقافة المقاومة واستبدالها بثقافة المشاكل والجرائم داخله.

وأظهرت الدراسة أيضاً أن هناك دور كبير لارتفاع مستوى البطالة (قلة فرص العمل) في دفع أبناء المخيم لارتكاب الجرائم، وهذا ما أكده اللواء (أحمد أبو حاشية) حيث أفاد أن من العوامل لارتكاب الجريمة داخل المخيم هو قلة فرص العمل والبطالة المرتفعة، وأكد عليه (Winter & Raphael، 2001) في دراستهما بعنوان "ارتفاع البطالة وزيادة الجرائم في الولايات المتحدة"، حيث أظهرت النتائج لديهما أن زيادة معدلات البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الجرائم في المجتمع الأمريكي، كما وأثبتت الدراسة أن هناك دوراً كبيراً للكثافة السكانية (الاكتظاظ) في ارتفاع معدلات الجريمة في المخيم، وهذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (فريد المسيمي) أن من عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم هو الاكتظاظ السكاني وعدم تواجد الأماكن اللائقة للعيش الآدمي، وهذا ما أكده أيضاً العقيد (إبراهيم عمر)، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة (المصري، 2002) في دراسته التي كانت بعنوان "الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس" حيث أظهرت النتائج لديه أن ظاهرة الاكتظاظ

تؤدي إلى تدهور حياة الأفراد وانتشار الجرائم وزيادة العنف بين الأفراد، وهذا يعني أنه لا يمكن اهمال دور الكثافة السكانية في زيادة معدلات الجريمة في المخيم ، فالكثافة السكانية المرتفعة تعمل على زيادة الضغط على الموارد الطبيعية أي زيادة الصراع بين طبقات المجتمع في المخيم كما فسرتها (نظرية الصراع الاجتماعي) التي ترى أن هناك صراعاً يدور بين طبقات المجتمع للسيطرة على موارده الطبيعية وهذا الصراع يسمى بصراع البقاء، وتتعأرض نتيجته مع رأي عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) حيث أشار أن الكثافة السكانية والبطالة لا تعتبر من عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم مضيفا أن هناك الكثير من المخيمات التي تمتاز بكثافة سكانية مرتفعة تخلو من الجرائم كما في مخيم الدهيشة في محافظة بيت لحم، حيث يمتاز بكثافة سكانية مرتفعة ومعدل فقر وبطالة مرتفعة إلاّ أن آخر جريمة قتل كانت فيه قبل (45) عام، وأفاد أن ارتفاع معدلات الجريمة في مخيم بلاطة تعود إلى ضعف الثقافة لدى أبنائه، إضافة إلى وجود أجندات خارجية تساعد في ارتفاع معدلات الجريمة داخله.

ومما تقدم يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء كل من (النظرية الأيكولوجية للجريمة) التي ترى أن هناك مناطق أو بقع جغرافية مهيئة لوقوع الجريمة داخلها أكثر من غيرها، وهذا ما ينطبق على مخيم بلاطة الذي هو عنوان الدراسة الحالية، حيث لا بد من وجود بعض السمات التي تميز هذه المجتمعات عن غيرها، ومن هذه السمات كما ذكرتها النظرية ارتفاع معدلات الفقر والبطالة مما يعني تدهور الوضع الاقتصادي في هذا المجتمع، وهذا يعني اللجوء إلى الأعمال غير المشروعة مثل الجرائم لتحقيق حاجاتهم وحاجات أسرهم، إضافة إلى ما تمتاز به هذه المجتمعات من اكتظاظ سكاني وبيوت متلاصقة مما تزيد هذه السمات من توجه أفراد هذا المجتمع إلى ارتكاب الجرائم نتيجة للضغوط التي يتعرضون اليها، ناهيك عن ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على المجتمع بفعل هذه السمات آنفة الذكر، هذا كله كفيل بإعطاء مخيم بلاطة صفة الجريمة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

ويمكن تفسيرها أيضاً في ضوء نظرية الضغوط العامة في الإنحراف والجريمة التي ترى أن الضغوط التي يتعرض لها الفرد كفيلة في دفعه إلى ارتكاب الجرائم للتكيف مع تلك الضغوط التي يتعرض لها، إضافة إلى الفشل في الوصول إلى أهداف إيجابية مما يدفع الفرد إلى تحقيق حاجاته وحاجات أسرته عن طريق ارتكاب الجرائم، هذه الضغوط قد تكون ناتجة عن درجة الفقر ومعدل البطالة المرتفع والتي ستتحول بالفعل إلى سلوكيات خارجة عن القانون وعن المعايير الاجتماعية للمجتمع.

وفيما يخص مخيم بلاطة يتعرض ساكنوه إلى نوع آخر من الضغوطات التي لم تذكر، وهذا النوع من الضغوط هو ما يميز هذا المجتمع عن غيره، يتعلق ذلك في تهجيرهم من بيوتهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يؤدي إلى توليد خبرات سيئة تسيطر على الأشخاص الذين تعرضوا للتهجير من بلادهم وبيوتهم، هذه الخبرات تدفعهم إلى ارتكاب العديد من الجرائم للهروب والتخلص من الضغوط التي تشعرهم بالنقص.

وأيضاً (نظرية العوامل المتعددة) التي ترى أن هناك عوامل متعددة ومجتمعة تؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجرائم هذه العوامل قد تكون اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية وثقافية وجغرافية، وهذا ما يفسر تعدد العوامل التي تؤدي إلى الجريمة في مخيم بلاطة، فكما تبين أن هناك عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، وسياسية وجغرافية، فمخيم بلاطة مليء بالعوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة كما ذُكر سابقاً، إضافة إلى ضعف السيطرة الأمنية من قبل أجهزة العدالة لسببين رئيسين الأول يتمثل في التهاون بتطبيق القانون من قبل الأجهزة الأمنية من جهة، والثاني يتمثل بما يمتاز به المخيم من سمات تحول بين الأجهزة الأمنية وبين السيطرة عليه، هذا ما أكده (اللواء أحمد أبو حاشية) خلال إجراء المقابلة معه حيث أشار إلى أن هناك العديد من العوامل التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة داخل المخيم.

(2.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما الجرائم الأكثر ارتكاباً داخل مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (2.4) تبين أن هناك أنواعُ مختلفة من الجرائم المنتشرة داخل المخيم، حيث أظهرت النتائج أن الجرائم الأكثر ارتكابا داخل مخيم بلاطة حصلت على متوسط حسابي (3.9) بنسبة مئوية (78.7%)، وهذا يدل على أن هناك تنوع في الجرائم المرتكبة داخل مخيم بلاطة.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة رقم (4) والتي نصها (الاتجار غير القانوني بالسلاح) حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.64) بنسبة مئوية (92.8%)، ويعود السبب في ذلك إلى خصوصية المخيم بالدرجة الأولى، حيث نجد أن مخيم بلاطة مستهدف من قبل الاحتلال الإسرائيلي مما يسهل من عملية وصول الأسلحة إلى أيدي العابثين، إضافة إلى ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على المخيم وعدم ملاحقة تجار السلاح، وهذا يعني شعور تجار الأسلحة بحرية الحركة وتنفيذ مخططاتهم التي تهدف إلى تدمير البنية المجتمعية للمخيم الذي لطالما كان نموذجا يحتذى به في النضال والمقاومة، ناهيك عن الصراعات والاقتتالات الداخلية بين أبناء المخيم وعائلاته، وهذا ما يعزز كثرة انتشار جرائم الاتجار غير القانوني بالسلاح.

كما أن هناك تقصير كبير من قبل التنظيم واللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة ومؤسسات المجتمع المحلي من التصدي لمثل هؤلاء التجار الذين بتجارتهم يشجعون على سفك الدماء والثأر والخلافات بين عائلات المخيم، إضافة إلى الثقافة الموجودة داخل المخيم التي تغيرت وأصبحت تشجع على خرق القانون والالتفاف حول الخارجين عن القانون واحتضانهم، ومثال على ذلك الطفل منذ الصغر يكون مثله الأعلى أحد الخارجين عن القانون وبنفس الوقت يُغرسُ فيه مشاعر الكره لأي فردٍ من أفراد الأجهزة

الأمنية، كما أن حلم كل طفل أي يملك السلاح الذي يرمز له عن القوة والهيبة، وهذا ما أكده جميع أفراد المقابلة حيث أفادوا أن أكثر الجرائم انتشاراً داخل المخيم هي جرائم الاتجار غير القانوني وحيازة السلاح.

يليها الفقرة رقم (5) التي نصها (الجرائم الالكترونية بما فيها الإبتزاز بجميع أشكاله) بمتوسط حسابي (4.45) ونسبة مئوية (89%)، وهذا ارتفاع متوقع بسبب تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي ساعدت بشكل كبير على ارتفاع مثل هذا النوع من الجرائم، فالعالم يعيش في قرية صغيرة جدا سهلت من عمليات الاتصال مع الآخرين، إضافة إلى قلة الوعي لدى ضحايا الإبتزاز الالكتروني، وضعف الرقابة الاسرية على الأبناء، إضافة إلى أن المجتمع الفلسطيني بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص يعتبر من المجتمعات المحافظة، وأن أكثر الشبان يجدون حريتهم والتعبير عن رأيهم عن طريق وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، مما قد يوقعهم هذا في وحل الإبتزاز الالكتروني، وهذا كله ساهم في ارتفاع الجرائم الإلكترونية والإبتزاز الالكتروني كأكثر الجرائم انتشاراً في المخيم بعد جرائم الاتجار غير القانوني بالسلاح، تأكيداً لأقوال مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس (يحيى الجمال) الذي يرى أن أكثر الجرائم انتشاراً في المخيم هي الجرائم الالكترونية مثل التشهير، وهذا واضح بشكل جلي هذه الأيام، وأكد على ذلك العميد (باسم مرشود) حيث أفاد أن الجريمة الالكترونية باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه الجماعات والأفراد وبث سموم الفتنة والاشاعات المغرضة من أكثر الجرائم انتشاراً داخل المخيم، كما أفاد رئيس اللجنة الشعبية ومدير عام الداخلية (أحمد ذوقان) أن الجرائم الفكرية التي تتمثل بما يتم بثه عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتؤدي إلى تغييب عقول الأطفال عن الإتجاه السليم في أمور حياتهم وتعتبر من أكثر الجرائم انتشاراً داخل المخيم.

وحصلت الفقرة رقم (8) التي نصها الجرائم الأخلاقيّة (الاغتصاب، التحرش) على أقل متوسط حسابي (2.17) بنسبة مئوية (43.4%)، قد يعود السبب في ذلك إلى أن مخيم بلاطة يعتبر من المجتمعات

المحافظة له عاداته وتقاليده التي لا يمكن تجاوزها من جهة ، وترابط العلاقات وتشابكها في المخيم من جهة أخرى، فأغلب عائلات المخيم يربط بينهم صلة القرابة أو النسب مما يجعل من هذه الجرائم منخفضة داخل المخيم.

كل ما سبق يعني أن هناك تنوعاً في الجرائم المرتكبة داخل المخيم، فمن الجرائم المرتفعة في المخيم جرائم القتل، هذا ما أكدته دراسة (طوقان، 2012) بعنوان (التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها دراسة في الجغرافيا الاجتماعية)، حيث أظهرت نتائجها أن أكثر الجرائم المُبلّغ عنها عام (2012) في محافظة نابلس كانت نسبتها(43%) في المدينة، و (51.4%) في المخيمات التابعة لمحافظة نابلس، حيث يعتبر مخيم بلاطة هو أكبر هذه المخيمات، وجرائم القتل داخله بلاطة ناتجة عن الاقتتالات الداخلية بين أبنائه وعائلاته، هذا ويعود الارتفاع إلى أن هناك خلافات قديمة بين عائلات داخل المخيم مما نتج عنها تسجيل عددٍ من جرائم القتل داخله، فجميع حالات القتل في مخيم بلاطة كانت ناتجة عن خلافات عائلية داخل المخيم نفسه (أي أن القاتل والمقتول من مخيم بلاطة)، إضافة إلى وجود أجندات خارجية تتحكم في المخيم وتشعل فتيل الفتنة بين أبنائه، مما تجعله مسرحاً للاقتتال الداخلي، وتعمل على التشجيع في إراقة الدماء، لأن هذه الأجندات الخارجية هي المستفيد الأول من حالة الفلتان الموجود لتحقيق مصالح شخصية عن طريق أبنائه سواءً كانت هذه المصالح مالية أم سياسية، وهذا ما أكده كل من (أحمد أبو حاشية، إبراهيم عمر، يحيى الجمال، إبراهيم رمضان، أحمد ذوقان، باسم مرشود، وفريد المسيمي) حيث أكدوا أن جرائم القتل تعتبر من أكثر الجرائم انتشاراً داخل المخيم، الا أن العقيد (إبراهيم عمر) أفاد أن جرائم القتل معظمها عن طريق الخطأ، لكن تطور الأمور أعطت الصورة الموجودة حالياً.

ووجود السلاح بين أيدي العابثين وسهولة وصوله إلى المخيم يزيد من جرائم القتل داخل المخيم، إضافة إلى ضعف سيطرة الأجهزة الأمنية التي لا تقوم بعملها المطلوب داخل المخيم مما يرفع من حصيلة جرائم القتل داخله، إضافة إلى ضعف القانون أو ضعف تطبيقه الذي يساعد في ارتفاع مثل هذه الجرائم بطرق غير مباشرة، فكما يقول المثل (من أمن العقوبة أساء الأدب) هناك تساهل من قبل الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون على الخارجين عن القانون مما يمنع الردع في نفوسهم وبالتالي يساعد في كثرة الجرائم في المجتمع الفلسطيني ككل، أما جرائم مقاومة رجال الأمن واشعال الحرائق وتخريب الممتلكات العامة فكلها مظاهر من مظاهر الفلتان الأمني، الذي تشهده محافظة نابلس بشكل عام ومخيم بلاطة على وجه الخصوص، ففي الآونة الأخيرة زادت الحملات والإقتحامات الأمنية من الأجهزة الأمنية لملاحقة الخارجين عن القانون داخل المخيم إلا أن هذه الحملات جوبهت بالأعتداء على الأجهزة الأمنية ومقاومتها من قبل الخارجين عن القانون، حيث أصيب أفراد من الأجهزة الأمنية بأعيرة نارية من قبل هؤلاء الخارجين، إضافة إلى إشعال الحرائق والإطارات على الشوارع الرئيسة ومداخل المخيم للضغط على الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي، ويعود السبب في هذه المقاومة إلى ثقافة فئة الشباب في المخيم التي تتمثل بالعدائية المفرطة للأجهزة الأمنية، فالنظرة إلى رجل الأمن على أنه عدو يجب مجابهته ومحاربته وليس مُنفذاً للقانون يحافظ على الأمن العام في المجتمع.

أما فيما يخص جرائم السرقة والنصب والإحتيال تلعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية دوراً كبيراً في مثل هذه الجرائم، فحالة الفقر وتردي الوضع الاقتصادي العام ومعدل البطالة المرتفع في مخيم بلاطة ساهم في انتشار كبير لجرائم السرقة والنصب والاحتيال، إضافة إلى ضعف التنشئة الاجتماعية والمراقبة الأسرية على أبنائهم، إن فقدان الأبناء لرقابة أسرية سليمة يدفعهم إلى ارتكاب أفعال مخالفة لقواعد وأنظمة المجتمع ومخلة بقانونه وهذا ما أكده العقيد (إبراهيم عمر) خلال إجراء المقابلة معه أن من الجرائم المنتشرة في المخيم هي جرائم السرقات بشخوصها المعروفين، وأكد على ذلك العميد (باسم

مرشود) أن النصب والاحتيال خاصة بالشيكات الراجعة والاستقواء على الضعفاء يعتبر من الجرائم الأكثر انتشاراً داخل المخيم.

مما سبق، يمكن تفسير النتيجة في ضوء كل من نظرية الصراع الاجتماعي التي تفترض وجود صراع بين طبقات المجتمع للحصول على موارد المجتمع والسيطرة عليه وهذا الصراع يكون بين (القوي والضعيف) و (الغني والفقير)، وهو ما قد يفسر الصراع الموجود في مخيم بلاطة بين عائلاته، فهناك صراع قديم بين عائلات منذ زمن بعيد وهذا الصراع ولد كثيراً من جرائم القتل التي تكثر في مخيم بلاطة حسب نتائج الدراسة، وبما أن جرائم القتل منتشرة بشكل كبير، أدى إلى انتشار كبير لتجارة السلاح الذي يستخدم في هذه الصراعات والمشاجرات في المخيم وللأسف ليس لهدف وطني كما كان عليه الحال في السابق.

ويمكن أيضاً تفسير هذه النتيجة في ضوء الإتجاه أو النظرية الاقتصادية التي ترى أن هناك عوامل كثيرة مثل الفقر وارتفاع معدل البطالة والتقلبات الاقتصادية تؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم، هذا ما يفسر كثرة الجرائم الموجودة في مخيم بلاطة فالفقر والبطالة التي يعاني منها مخيم بلاطة يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم مثل جرائم السرقات والنصب والإحتيال، بهدف سد حاجته الشخصية وحاجات أسرته، وقد يكون الاتجار غير القانوني بالسلاح من مخرجات حالة الفقر والبطالة التي يعيشها شباب المخيم، وعدم قدرتهم على تأمين حياتهم ومتطلباتها إلاّ عن طريقها، والعوامل الاقتصادية هذه تولد نوعاً من الضغوط التي قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب العديد من الجرائم مثل جرائم القتل ومقاومة رجال الأمن والإدمان على المخدرات وغيرها الكثير، بهدف محاولته تخفيف الضغط الذي يعيشه ابن المخيم والهروب من الواقع الذي أصبح لا يحتمل في نظره، لأنه لا يستطيع تحقيق أهدافه الطبيعية ومتطلبات حياته العادية.

(3.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان والتي بينها الجدول رقم (3.4) تبين أن هناك أثار كثيرة مترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، حيث أظهرت النتائج أن هذه الآثار حصلت على متوسط حسابي (4.00) بنسبة مئوية (80.1%)، وهذا يدل على أن هناك آثار سلبية كثيرة تترتب على ارتفاع معدلات الجرائم في مخيم بلاطة.

وقد أظهرت النتائج أن الفقرة رقم (2) التي كان نصها (ترك بعض السكان المخيم كمكان إقامة (نزوح، هجرة) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.66) بنسبة مئوية (93.2%) ، إن ترك السكان للمخيم والنزوح منه ما هي إلاّ اثار مترتبة لكثرة مشاهد العنف والجرائم داخله، فالمواطن لم يعد يطمئن ويشعر بالأمن والأمان في المخيم، مما يدفعه إلى تحمل الأعباء المالية للحفاظ على حياته وحياة عائلته وأبنائه جراء كثرة الجرائم المرتكبة في المخيم، وهذا ما أكده (معاذ أبو حمدان عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة) أثناء المقابلة معه، حيث أشار أن من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة داخل مخيم بلاطة هجرة نسبة كبيرة من أهل المخيم إلى خارجه بحثا عن أمنهم وأمن أبنائهم فهم لم يعودوا يشعرون بالأمن داخله وهذا ما أكده أيضاً العقيد (إبراهيم عمر) حيث أكد أن من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة هجرة السكان من المخيم بسبب غياب الأمن.

ثم يليها الفقرة رقم (3) التي كان نصها (تحول المخيم كمخبأ للخارجين عن القانون) وحصلت على متوسط حسابي (4.14) بنسبة مئوية (82.8%)، فالمعلوم أن المخيم له صفاته الجغرافية الخاصة التي تميزه عن غيره من المناطق الأخرى، فالأجهزة الأمنية لا تستطيع القيام بعملها بالشكل المطلوب كباقي المناطق نتيجة لظروف وعوامل تحول دون السيطرة الأمنية على المخيم، مما ساعد في تحول المخيم إلى ملجأ ووكر للخارجين عن القانون، الذين هم من خارج المخيم كما أظهرت نتائج الدراسة، واسغلال حالة

الفوضى ومسلسل الجرائم المتكرر داخله، مما يزيد من أعباء الأجهزة الأمنية في ملاحقة الخارجين عن القانون، إضافة إلى زيادة الأمور التي تخل في سير العدالة وعدم شعور المواطنين بالأمن والأمان، وهذا يؤثر أيضاً على الحياة الاعتيادية داخل المخيم لكثرة الخارجين عن القانون داخله سواء من داخل المخيم أو خارجه، هذا ما يؤدي إلى نبذ المخيم من قبل المجتمع المحيط.

يليها الفقرة رقم (4) التي نصها (تدهور مستمر في جوانب الحياة الاقتصادية، الصحيّة، التعليميّة، السياسيّة، الاجتماعية) والتي حصلت على متوسط حسابي (4.09) ونسبة مئوية (81.8%)، إن تكرار المشاهد الإجرامية وحالة الفوضى المستمرة داخل مخيم بلاطة، تضر بجوانب الحياة ككل، فتكرار مشاهد إطلاق النار والإشتباكات المسلحة سواء كانت ضد الأجهزة الأمنية أو ضد جماعات أخرى داخل المخيم يولد خسائر اقتصادية جمة ناتجة عن إغلاق المحلات التجارية، إضافة إلى إلحاق الأذى بالكثير من الممتلكات كالمنازل والسيارات مما يتسبب بالخسائر الاقتصادية، كذلك فإن الحركة التجارية في سوق المخيم لم تعد كما كانت في السابق، نتيجة لارتفاع معدلات الجريمة داخله وهذا ما أكد العميد (باسم مرشود) وعضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة في المقابلة معه حيث أشار أن هناك ضعفاً في ارتياد سوق المخيم من قبل الجوار مما يضر في النواحي الاقتصادية، ناهيك عن الأضرار التي قد تلحق بالمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية، سواء أكانت أضراراً مادية تصيب ممتلكاتها أو معنوية تؤثر سلبياً على قدرتها في تقديم برامجها بطريقة سليمة.

يليها الفقرة رقم (7) والتي كان نصها (زيادة تكاليف اصلاح الضرر الناتج عن ممارسة الجريمة بمختلف أشكالها) التي حصلت على متوسط حسابي (4.08) ونسبة مئوية (81.6%)، حيث الخراب الذي يلحق بالمتلكات العامة والخاصة جراء ممارسة الجريمة يتطلب مصاريف وموازنات اقتصادية كبيرة، وهذا ما

أشار اليه عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) أن سوء الوضع الاقتصادي من الآثار السلبية الناتجة عن الجريمة.

يليها الفقرة رقم (8) التي كان نصها (عدم شعور سكان المخيم بالأمان)، التي حصلت على متوسط حسابي (4.05) ونسبة مئوية (81%) وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية، فكثرة الجرائم وانتشارها بشكل كبير في أي مجتمع يولد عدم شعور المواطنين بالأمن، فالمواطن داخل مخيم بلاطة يشعر بالخوف على حياته وحياة أبنائه نتيجة لكثرة انتشار الأسلحة في أيدي الكثير من العابثين، ويلازم هذا الخوف على الممتلكات، حيث بات المواطن داخل المخيم يشعر أن حياته وممتلكاته ليست في مأمن، يؤكد على ذلك ما أشار إليه عضو اللجنة الشعبية العقيد (إبراهيم عمر)، حيث أشار إلى أن أول الآثار السلبية لظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة هي نشر الخوف والهلع والفزع وهو ما اظهرته نتائج الدراسة، هذا ما أكده أيضاً عضو اللجنة الشعبية العميد (باسم مرشود) حيث أشار إلى زعزعة حالة السلم الأهلي والمجتمعي وانعدام الأمن والأمان من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة.

يليها الفقرة رقم (6) والتي كان نصها (تفكك النسيج الاجتماعي) وحصلت على متوسط حسابي (4.04) وبنسبة مئوية (80.8%)، هذا ما أكده العميد (باسم مرشود)، حيث أكد أن من الآثار السلبية لظاهرة الجريمة داخل المخيم تفكك النسيج الاجتماعي للعائلات داخله، وإن كثرة الصراعات والخلافات العائلية في المخيم تعمل على تحطيم كل جسور المحبة والعلاقات الأسرية.

وإضافة لما سبق، هناك الكثير من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة داخل المخيم، منها (زيادة التفكك الاسري الناتج عن الخلافات والمشاكل الأسرية، تدهور السلم الاجتماعي، واللجوء إلى السلوك الإجرامي "أخذ الحق باليد")، فكل هذه الآثار ما هي الا نتيجة لعدم قدرة قيام الأجهزة الأمنية والقانونية بواجباتها الكاملة، مما يدفع أبناء المخيم لأخذ حقهم بيدهم مثل الثأر وغيرها.

في حين حصلت الفقرة رقم (10) والتي كان نصها (زيادة نسبة الطلاق داخل المخيم) على أقل متوسط حسابي (3.17) بنسبة مئوية (63.4%)، وهذا يعني أن الجريمة لا تؤثر بشكل كبير على نسبة الطلاق داخل المخيم بسبب قوة العلاقات الزوجية.

مما تقدم يمكن القول أن الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة في أي مكان هي نفس الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، فالنتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يخص الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة داخل مخيم بلاطة كانت نتائج منطقية وطبيعية، فالجريمة تؤدي بالفعل إلى آثار سلبية عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، فآثار الجريمة تدمر المجتمع وتمحي كل ما هو جميل ونافع داخله.

(4.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان والتي من بينها الجدول رقم (4.4) تبين أن هناك ضعفٌ في الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.05) بنسبة مئوية (41%).

كذلك حصلت الفقرة رقم (10) والتي كان نصها (زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المخيم) على أعلى متوسط حسابي (3.54) بنسبة مئوية (70.8%)، وهذا يعني أن من الإجراءات التي تقوم به الأجهزة الأمنية هي زيادة منتسبيها من سكان المخيم بهدف تقليل معدلات البطالة المرتفعة داخله وبالتالي خفض معدلات الجريمة ذات الدافع الاقتصادي، وهذا ما أكده عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان)، حيث أكد على أن من إجراءات الأجهزة الأمنية التي تتبعها السلطة لمكافحة الجريمة داخل المخيم هي زيادة منتسبي الأجهزة الأمنية من السكان، إضافة إلى ذلك هناك إجراءات أخرى تقوم

بها الأجهزة الأمنية والقانونية في مكافحة الجريمة داخل المخيم الا أن هذه الإجراءات تتسم بنوع من النقص وهذا النقص يعود إلى عدة عوامل منها ما كان ذاتياً يخص المؤسسة الأمنية وعدم قيامها بواجباتها بالشكل الصحيح، هذا ما أشار اليه العميد (باسم مرشود)، على أن من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة داخل المخيم هو الجانب الذاتي الذي يتعلق بعدم قيام الأجهزة الأمنية بواجباتها الكاملة، ومنها ما يتعلق بخصائص معينة كتمييز المخيم عن غيره من المناطق التي تجعل من مهمة السيطرة الأمنية عليه ليس بالشيء السهل، منها الكثافة السكانية المرتفعة التي يتمع بها المخيم، إضافة إلى أن المكان الجغرافي للمخيم ليس بالمكان الذي يُساعد الأجهزة الأمنية على مواجهة الجريمة داخله، بل على العكس فإن المكان يقف عائقاً بينها وبين السيطرة ومكافحة الجريمة داخله وهذا ما أكده رواد النظرية الايكولوجية للجريمة على أن هناك مناطق جغرافية تتمتع بصفات معينة تصعب من السيطرة عليها، مثل الفقر والبطالة والكثافة السكانية في منطقة جغرافية صغيرة، إضافة إلى تلاصق البيوت وقربها من بعضها البعض، هذا ما نجده جلياً في مخيم بلاطة مما يؤدي إلى رفع معدلات الجريمة داخله وضعف سيطرة الأجهزة الأمنية والإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينة لمكافحة الجريمة داخل المخيم.

إضافة لما سبق من الإجراءات الأخرى التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والقانونية الحملات الأمنية (مطاردة، اعتقال المطلوبين على ذمة جرائم)، فقد حصلت هذه الفقرة على مرتبة ثانية في أعلى متوسط حسابي بـ (2.71) بنسبة مئوية (54.2%)، وهذا يعني أن الأجهزة الأمنية والقانونية تقوم بحملات أمنية لمطاردة المطلوبين واعتقالهم على ذمة الجرائم، إلاّ أن هذه الحملات لا تكون في جميع الأوقات وليس على جميع الجرائم، هذا ما أكده رئيس اللجنة الشعبية الأخ (أحمد ذوقان) في مقابلة معه، حيث أفاد أن من إجراءات الأجهزة الأمنية داخل مخيم بلاطة اعتقال الأفراد وفق الأهواء وعدم تنفيذ القانون بشكل

جيد، فالفقير مثلاً يموت في غياهب السجون، والمعتدي ومطلق النار على الناس والبيوت الآمنة يطلق سراحه بعد فترة وجيزة من الزمن، وهذا إشارة إلى وجود تمييز في تطبيق القانون داخل المخيم.

يليها الفقرة رقم (8) والتي كان نصها (تنظيم مخيمات تعايش لفئات الشباب) والتي حصلت على متوسط حسابي(2.02) ونسبة مئوية(40.4%)، فتنظيم مخيمات تعايش أصبحت نادرة جداً لدرجة إنها تكاد تكون معدومة، فالأجهزة الأمنية فقدت عنصراً مهماً داخل المخيم ألا وهو جسر الثقة والألفة بين المخيم والأجهزة الأمنية، والذي كان مهماً في الحد من تفاقم معدلات الجريمة داخله، يليها الفقرة رقم (1) التي كان نصها (إقامة الحواجز الأمنية) التي حصلت على متوسط حسابي (2.01) وبنسبة مئوية (40.2%)، هذا يعني أن هناك إقامة حواجز في المخيم من قبل الأجهزة الأمنية للحد من الجرائم، إلا أن هذه الحواجز تتشكل بشكل نادر عند حدوث شيء طارئ مثل حالات القتل أو غيرها وهذا على عكس عن ما نراه من تواجد للأجهزة الأمنية وسيطرتها في المدينة ومركزها، ويؤكد ذلك الانتشار الكبير للأجهزة الأمنية على دوار الشهداء في مدينة نابلس الذي يعد مركزاً للمدينة، وفي الوقت ذاته إهمال باقي المناطق التي يندرج مخيم بلاطة تحتها، فهناك إهمال واضح من قبل الأجهزة الأمنية في المخيم، مما يساعد الخارجين عن القانون على ممارسة أعمالهم اليومية بشكل مريح، إلا أن عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) نفى هذا، حيث أفاد أن هناك إقامة للحواجز وتواجدها داخل المخيم ليل نهار لتوفير الأمن والحد من الجريمة.

يليها الفقرة رقم (5) والتي كان نصها (حملات توعوية ندوات، ورش العمل، مؤتمرات) لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة التي حصلت على متوسط حسابي (1.93) وبنسبة مئوية (38.6%)، هذه الحملات التوعوية التي يقوم بها جهاز الشرطة الفلسطينية مقتصرة على المدارس وطلابها، وهي تشمل جميع المدارس في المحافظة ولا تخص المخيم على وجه الخصوص، وهي ندوات لا تفي بالغرض

فهي لا تغير من الثقافة الموجودة لدى الشباب، وغالبا ما تكون ثقافة مضادة ومحاربة للقانون، لأنها تراه عنواناً للظلم والاستعباد وليس أداة لتوفير الأمن والأمان، فهذه الحملات يجب أن تكون أكثر تأثيراً وتستهدف جميع الفئات المكونة للمجتمع.

يليها الفقرة رقم (9) والتي كان نصها (توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل) والتي حصلت على متوسط حسابي (1.83) وبنسبة مئوية (36.4%)، أي أن الجهات الحكومية وأجهزتها الأمنية لا تقوم بتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل للحد من تفاقم الجريمة وانتشارها، بل تكتفي بتنسيب بعض الشباب إلى صفوف أجهزتها الأمنية، ولا تقوم بإنشاء مشاريع معينة لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل للتقليل من معدلات البطالة المرتفعة التي تعد من أهم عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم.

ويليها الفقرة رقم (3) والتي كان نصها (الحرص على تطبيق القانون) والتي حصلت على متوسط حسابي (1.72) وبنسبة مئوية (34.4%)، تتطابق هذه النتيجة مع حقيقة ما تمارسه الأجهزة الأمنية والقضائية من تساهل في تطبيق القانون، فالقانون موجود فعلاً إلا أن الخلل يكمن في تطبيقه، فلا يتم تطبيق العقوبات على الخارجين عن القانون كما هي في نص القانون نفسه (بمعنى يتم التعامل بروح القانون وليس القانون نفسه)، مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة في فلسطين بشكل عام والمخيم بشكل خاص.

في حين حصلت الفقرة رقم (7) التي كان نصها (تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها) على أدنى متوسط حسابي بـ (1.52) ونسبة مئوية (30.4%)، تتقاطع هذه النتيجة مع النتيجة السابقة وتؤكد عليها، فالقانون الفلسطيني لا يعد قانوناً رادعاً لبعض الجرائم، فجرائم المخدرات وتجارتها وتجارة السلاح غير القانوني لا تتناسب عقوبتها مع جسامة هذه الجرائم ،لذلك هناك ارتفاع كبير وملحوظ في

عدد مركتبي هذه الجرائم، وهذا مأخذ يؤخذ على عجز الأجهزة القضائية والتشريعة في محاربة الجريمة والحد منها.

مما سبق وحسب إجابات المبحوثين على أسئلة المجال الذي يتعلق بالإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، بأن هذه الإجراءات غير موجودة داخل المخيم فالأغلبية العظمى كانت بدرجة منخفضة، أي أنه ليس هناك إجراءات لمكافحة ومحاربة الجريمة داخله، هذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (فريد مسيمي)، حيث أفاد أن إجراءات الأجهزة الأمنية في مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة ما هي إلا بعض الاعتقالات لبعض الخارجين عن القانون، إضافة إلى القيام ببعض الحملات الأمنية التي لا تجدي نفعاً، وأشار إلى أن هناك ضعف واضح في أداء الأجهزة الأمنية داخل المخيم، لأن الأجهزة الأمنية لا تقوم بتطبيق القانون على جميع المجرمين بالتساوي، مما أدى إلى رفض أبناء المخيم للأجهزة الأمنية وإجراءاتها داخله، هذا ما أوضحته جلياً نتائج اجاباتهم، وهو ما يتعأرض مع عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) خلال إجراء المقابلة معه، حيث أفاد أن من أهم الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل المخيم هو تطبيق القانون على كل المجرمين.

مما تقدم من نتائج يمكن تفسير عوامل ارتفاع الجرائم داخل المخيم، فعدم قيام الأجهزة الأمنية بأدوارها بالشكل المطلوب من خلال ملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة، وتطبيق أقصى العقوبات بحقهم يعد عاملا من عوامل ارتكاب الجريمة داخله، ذلك أن غياب الأجهزة الأمنية عن الساحة الإجرامية في المخيم يسهل عملية ارتكاب العديد من الجرائم، لأنه من الواجب أن يكون هناك اهتمام أكبر للأجهزة الأمنية في تطبيق إجراءات حية وملموسة لمكافحة الجريمة داخله، وهذا ما تفسره (نظرية النشاط الرتيب) التي ترى أن ارتكاب الجرائم يحتاج إلى ثلاثة أمور رئيسية هي (مجرم ذو رغبة، الهدف المناسب، غياب السيطرة

القادرة أو بمعنى آخر غياب القوانين)، وهو ما نراه جليا داخل المخيم، فنجد أن هناك مجرمين لديهم الرغبة في ارتكاب الجرائم، إضافة إلى استغلال الظروف سواءً الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية، أو حتى الوقت المناسب لتنفيذ جرائمهم كهدف مناسب، إضافة إلى غياب سيطرة الأجهزة الأمنية على الحالة الإجرامية في المخيم، أو بلغة أخرى ضعف تطبيق القوانين من قبل الأجهزة الأمنية على الخارجين عن القانون، لذلك هناك ارتفاع في معدلات الجريمة داخله.

(5.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي بينها الجدول رقم (5.4) تبين أن هناك ضعف في إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل المخيم لمكافحة الجريمة، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.03) بنسبة مئوية (60.8%) وهذا إن يدل على عدم وجود إجراءات واضحة من قبل اللجنة الشعبية لخدمات المخيم في مكافحة الجريمة داخله، حيث سجلت الفقرة رقم (14) التي كان نصها (إنشاء أندية رياضية داخل المخيم) على أعلى متوسط حسابي بـ (3.92) بنسبة مئوية (78.4%)، هذا ما أكده اللواء (أحمد أبو حاشية) خلال إجراء المقابلة معه على أن اللجنة اللشعبية تقوم بدعم بعض المؤسسات الأهلية كالنوادي الرياضية وغيرها، حيث يوجد في المخيم نادٍ رياضي عريق يسمى بنادي مركز بلاطة وهو أحد أندية الدوري الفلسطيني للمحترفين، ويوجد هناك اهتمام كبير في هذا النادي سواءً من قبل اللجنة الشعبية أو مؤسسات المجتمع المحلي، لأنه يعكس صورة ناصعة عن المخيم تختلف عن الصورة النمطية المأخوذة عنه أنه مستنقع للجرائم.

يليها الفقرة رقم (6) التي كان نصها (إقامة صناديق إدخار لدعم العائلات الفقيرة داخل المخيم) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.35) بنسبة مئوية (67%)، هذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية

(معاذ أبو حمدان) حيث أشار أن من إجراءات اللجنة الشعبية داخل المخيم هو توفير احتياجات المحتاجين، فاللجنة الشعبية تقدم المساعدات للاسر الفقيرة بالمخيم إلا أن هذه المساعدات لا تسد حاجة هذه الأسر الأساسية كطعام وشراب ولباس، لأن ما يقدم من قبل اللجنة الشعبية ما هي إلا مساعدات عينية ليس إلا، وأيضاً هذه المساعدات لا تصل إلى جميع الأسر الفقيرة في المخيم، لأن هذا التوزيع ليس عادلاً.

يليها الفقرة رقم (3) والتي كان نصها (الشراكة مع الجهات الحكومية لمكافحة الجريمة)، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.29) بنسبة مئوية (65.8%) فهناك شراكة ما بين اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة والجهات الحكومية بصفتها المسؤولة عن المخيم وحاجاته ومشاكله، وهي واجهة المخيم السياسية، وهي التي توصل رسالة المخيم ومعاناته إلى الجانب السياسي، إلا أن هذه الشراكة لا تقوم بعملها المطلوب فهي تكتفي بتسليم قوائم بأسماء مروجي المخدرات داخل المخيم لأجهزة العدالة أحياناً كما أفاد عضو لجنة الخدمات (باسم مرشود) خلال إجراء المقابلة معه، إن ما سبق يؤكد على ضعف دور اللجنة الشعبية داخل المخيم، ويجب أن يكون دورها أقوى من ذلك في ملاحقة الخارجين عن القانون ووضع حد لهم ولممارساتهم، وتسليمهم إلى أجهزة العدالة، ذلك من خلال الشراكة مع الجهات الحكومية.

يليها الفقرة رقم (5) والتي كان نصها (عقد لقاءات مع وجهاء المخيم للحد من الجرائم)، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.21) بنسبة مئوية (64.2%) فاللجنة الشعبية التابعة لمخيم بلاطة تقوم في عقد اللقاءات مع وجهاء المخيم للحد من الجرائم الا أن هذه اللقاءات تتسم بالنقص، سواء كان هذا النقص قلة اللقاءات الكافية بعدم الفاعلية لها، فهي لقاءات بلا أي فائدة تعود على المخيم، فظاهرة

الجريمة ونسبة المجرمين والوقوع في وحل الجريمة بارتفاع ملحوظ كما بينته النتائج التي تم عرضها سابقاً.

يليها الفقرة رقم (10) والتي كان نصها (رفع المستوى المعيشي لبعض العائلات الفقيرة من خلال تقديم المعونات لهم)، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.17) بنسبة مئوية (63.4%) هذه المعونات هي عبارة عن طرود غذائية بسيطة جداً لا تسد إلاّ القليل من الحاجات الأساسية للعائلات الفقيرة بالمخيم، إضافة إلى مساعدات مدرسية كالحقائب المدرسية والقرطاسية، رغم أن هذه المعونات قد تُساعد في رفع المستوى المعيشي لبعض العائلات إلا إنها لا تسمن ولا تغني من جوع ،أي إنها لا تساعد في خفض ارتكاب الجرائم أو الحد منها في المخيم.

يليها الفقرة رقم (1) والتي كان نصها (تنفيذ مشاريع إنتاجيّة، خدمية لتوفير فرص عمل للشباب)، وحصلت على متوسط حسابي مقداره (3.13) بنسبة مئوية (62.6%)، هذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (معاذ أبو حمدان) حيث أشار بأن من إجراءات اللجنة الشعبية السعي لتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، وللأسف فإن هذه المسألة لا وجود لها على أرض الواقع، أي إنها ليست ضمن إجراءات اللجنة الشعبية لمكافحة الجريمة في المخيم، فكل ما قامت به اللجنة الشعبية من تنفيذ مشاريع لم يتجاوز افتتاح منتزة وقاعة أفراح تابعة لها وتوسيع مقبرة المخيم، أي أن هذه المشاريع لم تعمل على توفير فرص عمل لشباب المخيم ولم تقلل من معدلات البطالة المرتفعة فيه، مما يعني أن هذه المشاريع لم تساعد في الحد من ممارسة الجريمة داخل المخيم.

يليها الفقرة رقم (7) والتي كان نصها (مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون)، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.11) بنسبة مئوية (62.2%) فاللجنة الشعبية تقوم بنوع من المساندة للأجهزة الأمنية في تطبيق القانون، هذا ما أكده عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) حيث أشار

أن اللجنة الشعبية تقوم بمساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون داخل المخيم لتحقيق العدالة وفرض القانون والحد من الجريمة الا أن هذه المساندة ليست كافية، لعدة عوامل منها قلّة الإمكانيات، ولأنها لا تحظى بالدعم من قبل الأجهزة الأمنية، فتطبيق القانون يحتاج إلى قوة وللأسف تفتقر إليها اللجنة الشعبية، وهذه القوة تأتي بالمساندة والدعم من قبل الأجهزة الأمنية، فاللجنة الشعبية هي أحدى مؤسسات المجتمع المحلي وليست جهازاً أمنياً مكلفاً بتطبيق القانون ومحاسبة الخارجين عنه.

يليها الفقرة رقم (11) التي كان نصها (دعم برامج العمل التطوعي داخل المخيم) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.11) بنسبة مئوية (62.2%) ، هذا النوع من الإجراءات تقوم به اللجنة الشعبية داخل المخيم لتخفيف الضغوطات الناتجة عن الوضع الاقتصادي المتردي، لبعض العائلات داخله، لكن هذا الدعم بشكل محدود ويقتصر على جوانب معينة، فهناك بعض الدعم الذي يُقدم من قبل اللجنة الشعبية لخدمات المخيم لبرامج العمل التطوعي التي تقام لتقديم بعض المساعدات مثل دعم اليوم الطبي لمعالجة المرضى داخل المخيم، إضافة إلى مائدة رمضان التي تُقام في كل عام لمساعدة بعض العائلات الفقيرة بوجبات طعام مجانية، إضافة إلى إعداد دورات دراسية مجانية لطلبة المدارس خاصة طلاب الثانوية العامة.

يليها الفقرة رقم (9) والتي كان نصها (توعية السكان بمخاطر تفشي الجريمة) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.05) بنسبة مئوية (61%)، فاللجنة الشعبية تعتبر المؤسسة الوحيدة التي تمثل المخيم وهي واجهته الأساسية، فمن الطبيعي أن يكون من واجبها توعية السكان وأبناء المخيم من مخاطر تفشي الجريمة، واللجنة الشعبية تقوم بهذا الواجب، إلا إنها لا تقوم به في أكمل وجه، فعلى اللجنة الشعبية أن تهتم أكثر في موضوع توعية السكان بمخاطر الجريمة وممارستها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات.إلا أن اللجنة الشعبية مقصرة في هذا الجانب.

يليها الفقرة رقم (13) والتي كان نصها (تحسين البنيّة التحتيّة داخل المخيم) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.02) بنسبة مئوية (60.4%)، هذا يعني أن هناك اهتماماً من قبل اللجنة الشعبية في تحسين البنية التحتية للمخيم، إلا أن هذا الإهتمام ضعيف وليس كما يجب، حيث تقوم اللجنة الشعبية في إصلاح بعض الشوارع داخل المخيم الذي بدوره يحسن البنية التحتية للمخيم، إلا أن هناك أمور أخرى تهملها اللجنة الشعبية لها دورها في تحسن البنية التحتية للمخيم.

يليها الفقرة رقم (12) والتي كان نصها (تطوير المراكز الصحيّة، النسوية القائمة داخل المخيم)، حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (3.01) بنسبة مئوية (60.2%)، هذا يعني أنه لا يوجد هناك اهتمام كبير في المراكز الصحية والنسوية، القائمة داخل المخيم من قبل اللجنة الشعبية، فالمركز الصحي الوحيد الموجود داخل المخيم هو مركز صحي تابع لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، تمّ تطويره بشكل سريع في الآونة الأخيرة بدعم من وكالة الغوث، ولا يوجد أي دور للجنة الشعبية بتطويره، وفيما يخص المراكز النسوية يوجد في المخيم مركز نسوي وحيد تمّ اغلاقه بسبب الإهمال من قبل المؤسسات الأهلية والمجتمعية داخل المخيم وعلى رأسهم اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة.

يليها الفقرة رقم (8) التي كان نصها (إنهاء حالات النزاع بين عائلات المخيم المتشاجرة) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (2.78) بنسبة مئوية (55.6%)، هذا ما أكده العميد (باسم مرشود)، حيث أكد أن من إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة هو التدخل السريع وتهدئة النفوس، وهناك مساعٍ ضئيلة من قبل اللجنة الشعبية لحل النزاعات بين عائلات المخيم المتشاجرة، حيث لا يوجد للجنة الشعبية دور واضح في فض الخلافات والنزاعات داخل المخيم، وان يكن حصل ذلك فإنما يكون باجتهادات وعلاقات شخصية لأعضاء اللجنة الشعبية وليس باسم اللجنة الشعبية.

يليها الفقرة رقم (2) والتي كان نصها (إقامة مراكز تدريب مهني للشباب لتأهيلهم للعمل) حيث حصلت على متوسط حسابي مقداره (2.31) بنسبة مئوية (46.2%)، وهذه النتيجة منطقية، لأنه لا يوجد أي مركز تدريب مهني في مخيم بلاطة، يساعد الشباب في تعلم صناعات وحرف معينة، تساعدهم على القيام بأعمال تعود عليهم بعوائد اقتصادية، فهناك تقصير من قبل اللجنة الشعبية في موضوع توفير مركز تدريب مهني لتأهيل الشباب للعمل، لما لذلك من أهمية في تقليل معدل البطالة داخل المخيم.

وقد سجلت الفقرة رقم (4) والتي كان نصها (العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم) أدنى متوسط حسابي بـ (2.09) بنسبة مئوية (41.8%)، فمسببات الجريمة داخل مخيم بلاطة كثيرة ومتعددة فمنها انتشار السلاح والمخدرات، والبطالة المرتفعة، والكثافة السكانية، وتردي الوضع الاقتصادي، وغيرها الكثير من المسببات الأخرى التي تحتاج إلى جهود أكبر بكثير من الجهود التي تقدمها اللجنة الشعبية داخل المخيم لمكافحة الجريمة، تحتاج إلى التعاون والمشاركة بين العديد من الأطراف الرسميّة وغير الرسميّة لمكافحتها، هذا ما أكدته نتائج السؤال الفرعي السادس.

مما تقدم يتبين أن إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة كانت تتسم بنوع من الخجل والضعف، فهي محاولات بسيطة جداً، ولا تقدم إلا القليل لسكان المخيم، ولا تستطيع اللجنة الشعبية بمثل هذه الإجراءات بالحد من تفاقم وتفشي الجريمة، حيث أفاد رئيس اللجنة الشعبية (أحمد ذوقان) أن عمل اللجنة الشعبية تكتفي بالتنسيق مع لجان الإصلاح والعائلات المتخاصمة، من أجل توفير الأجواء التي تؤدي إلى السلم الأهالي، إضافة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة تحديداً الأجهزة الأمنية من أجل السيطرة على أي حدث حاصل، في حين عزا عضو اللجنة الشعبية (فريد مسيمي) خلال إجراء المقابلة معه التقصير الحاصل من قبل اللجنة الشعبية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم، أن اللجنة

الشعبية لا تمتلك السلطة القانونية الكافية لفرض الإستقرار داخل المخيم وتكتفي بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية ولجان الإصلاح للسيطرة على بعض القضايا داخله.

(6.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس: ما إجراءات لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان التي وضحها الجدول رقم (6.4) تبين أن هناك إجراءات من قبل لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.44) بنسبة مئوية (69%)، هذا يدل على أن هناك مساعٍ من قبل لجان الإصلاح في الحد من الجريمة داخل مخيم بلاطة، لكن هذه المساعي لم تصل للمستوى المطلوب.

فقد سجلت الفقرة رقم (4) التي كان نصها (الشراكة مع اللجنة الشعبية لإنهاء الخلافات بين سكان المخيم) أعلى متوسط حسابي بـ (3.83) بنسبة مئوية (76.8%)، هذا يعني أن هناك تكاثفاً لجهود اللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في إنهاء الخلافات بين سكان المخيم، أن لجان الإصلاح تقوم بحل النزاعات والخلافات للحد من الجرائم التي يمكن أن تحدث داخل المخيم، يمكن رؤية دورها جلياً في قضايا القتل التي تسارع لجان الإصلاح للحد منها ومكافحتها من خلال أخذ عطوات الصلح وتهدئة النفوس، لكي لا يكون هناك جرائم أخرى متتابعة، وهذا يكون بمساندة اللجنة الشعبية ومشاركتها لأنها تمثل أعلى سلطة في المخيم، هذا ما أكده رئيس اللجنة الشعبية (أحمد ذوقان) خلال إجراء المقابلة معه حيث أفاد أن هناك تنسيقاً بين اللجنة الشعبية ولجان الإصلاح لإنهاء الخلافات الواقعة بين عائلات المخيم.

يليها الفقرة رقم (8) التي كان نصها (متابعة القضايا مع العائلات المتشاجرة لحين انتهائها) حيث حصلت على متوسط حسابي (3.82) بنسبة مئوية (76.4%) هذا الدور الفعلي للجان الإصلاح، فدورها

يكمن في متابعة القضايا لحين انتهائها، وخلالها تقوم لجان الإصلاح في تهدئة النفوس وأخذ عطوات الصلح، ودراسة الحلول الممكنة لحل الخلافات والمشاجرات بأقل الخسائر لحفظ السلم الأهلي في المخيم، هذا ما أكده مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس (يحيى الجمال) خلال إجراء المقابلة معه، حيث أفاد أن من إجراءات لجان الإصلاح والعشائر حل النزاعات والخلافات بين المتشاجرين وأخذ العطوات خشية أن تتفاقم الأمور.

يليها الفقرة رقم (3) والتي كان نصها (الشراكة مع الأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم)، إن لجان الإصلاح تعمل على تسهيل عملية تسليم الخارجين عن القانون لأيدي العدالة ليأخذ كل ذي حقٍ حقه، فهي تقوم بعقد اللقاءات مع الجهات الحكومية، للوقوف على الجرائم والعمل على حلها ومحاسبة المجرمين للحد من الجريمة داخل المخيم، هذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (معاذ أبو حمدان) خلال إجراء المقابلة له حيث أشار أنه من إجراءات لجان الإصلاح المتبعة في مكافحة الجريمة هي مساندة الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة.

وسجلت الفقرة رقم (7) والتي كان نصها" (إعداد لقاءات، مؤتمرات، ندوات) تهدف إلى رفع وعي المواطنين بأخطار ممارسة الجريمة" أقل متوسط حسابي بـ (3.4) بنسبة مئوية (60.8%)، حيث أن لجان الإصلاح لا تقوم بعقد لقاءات لتوعية المواطنين بخطورة الجريمة وآثارها المدمرة على الفرد والمجتمع، بل تمارس عملها بالعادة بعد وقوع الجريمة كإصلاح ذات البين وغيرها، وهذا ما يفسر هذه النتيجة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن لجنة الإصلاح تقوم بإجراءات جدية للمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة كما توصلت إليه نتائج الدراسة، إلا أن هذه الإجراءات تحتاج الدعم من قبل الجهات الحكومية أولاً ومن المؤسسات الأهلية ثانياً، من أجل القضاء على ممارسة ارتكاب الجريمة داخل المخيم.

(7.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السابع: ما الصعوبات التي تواجه كل من (أجهزة السلطة الفلسطينية، اللجنة الشعبية، لجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة؟

بعد إجراء التحليل لاجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة التي وضحها الجدول رقم (105.4) تبين أن هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه كلاً من (أجهزة السلطة الفلسطينية، اللجنة الشعبية، لجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة وهذه الصعوبات تقف عائقاً في طريق الأجهزة واللجان في الحد من ممارسة الجريمة في مخيم بلاطة حسب إجابات المبحوثين.

فكانت أكثر الصعوبات التي يمكن أن تواجه الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان العشائر هي انعدام الثقة بين المواطن في المخيم وبين هذه المؤسسات، حيث كانت إجابة (5) مقابلات أن من التحديات التي تقف عائقاً في مكافحة الجريمة داخل المخيم هي انعدام الثقة مما يزيد من الفجوة بين تلك المؤسسات وأهالي المخيم ، فهم يرون أن هذه المؤسسات هي ضد فكرة المخيم وأهله، مما يدفعهم إلى إفشال مخططات الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في إجراءات مكافحة الجريمة داخله.

ولتأكيد النتيجة السابقة أفاد عضو اللجنة الشعبية الأخ (معاذ أبو حمدان) خلال إجراء المقابلة معه أن من التحديات والصعوبات التي تواجه تلك المؤسسات في مكافحة الجريمة داخل المخيم هي إنعدام الثقة بين المواطن في المخيم وبين تلك المؤسسات، وأكدها اللواء (أحمد أبو حاشية) خلال إجراء المقابلة معه حيث أشار بأن انعدام الثقة بين تلك المؤسسات وبين أبناء المخيم يعتبر من العقبات والصعوبات التي تحول دون مكافحة الجريمة داخله.

وأفاد مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس (يحيى الجمال) خلال إجراء المقابلة معه أنه من الصعوبات التي تقف عائقاً في وجه مكافحة الجريمة داخل المخيم الفجوة بين الأجهزة الأمنية والكثيرون من أهالي المخيم، وأكد محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) خلال إجراء المقابلة معه أن

انعدام الثقة بين المؤسسات والأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح وبين المواطن، من أهم الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً في وجه مكافحة الجريمة داخل المخيم، إضافة إلى الجانب الذاتي ذلك أن هذه المؤسسات لديها تقصير ذاتي في مكافحة الجريمة داخل المخيم، مما يزيد في ارتفاع معدلاتها داخله، فالأجهزة الأمنية لا تقوم بعملها كما يجب، بل تعطي حيزاً كبيراً للمحسوبيات للتحكم في تطبيق القانون، فلا يوجد هناك تطبيق للقانون بشكل كامل على الخارجين عن القانون ومرتكبي الجرائم داخل المخيم، مما يعني أن هناك ضعفاً في مكافحة الجريمة داخله، وهذا ما أكده العميد (باسم مرشود) خلال إجراء المقابلة معه حيث أشار بأن الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام تلك المؤسسات في التصدي للجريمة ومكافحتها داخل المخيم تتمثل في عدم قيام الأجهزة الأمنية واللجان بعملها بالشكل المطلوب.

وفي مقابلة مع مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس الأستاذ (يحيى الجمال) أكد أن من الصعوبات التي تقف عائقاً بين تلك المؤسسات وبين مكافحة الجريمة داخل المخيم، تتمثل في عدم القيام بالعمل المطلوب من بعض مدراء الأجهزة الأمنية، هذا يدل على تقصير الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، وتطبيق القانون داخل المخيم، كما أكد على ذلك عضو اللجنة الشعبية العقيد (إبراهيم عمر) خلال اجرا ء المقابلة معه حيث أشار أن الأجهزة الأمنية لا تقوم بدورها بالشكل الصحيح في غياب التنسيق مع لجان الإصلاح بالشكل الصحيح، مما يشكل ذلك عائقاً في مكافحة هذه المؤسسات لظاهرة الجريمة داخل المخيم.

وأفاد أيضاً رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة (أحمد ذوقان) خلال إجراء المقابلة معه، أن المشكلة تكمن في بعض قادة الأجهزة الأمنية حيث أنهم يتعاملون في مثل هذه الحالات بنوع من المحسوبية والشللية والاستزلام، هذا يعمل على إضعاف دور الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان

الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل المخيم، فالمطلوب تطبيق القانون بشكل قوي على الجرائم المرتكبة ومرتكبيها و إنزال أشد العقوبات، إضافة إلى ضرورة العمل بشفافية وموضوعية، ويجب التنويه إلى ضرورة تكاثف الجهود بين تلك المؤسسات والعمل بشكل جدي للحد من تفاقم الجريمة داخل المخيم وانتشارها، ومن التحديات أيضاً التي تقف عائقاً في مكافحة الجريمة وجود يد خفية تلعب في المخيم وتجره إلى طريق الفتنة وتسقطه في وحل الجريمة و هذه اليد هي المستفيد الأول والأخير من تفاقم الجريمة وانتشارها داخل المخيم و قد تكون داخلية من داخل المخيم أو من خارج المخيم تابعة لأجندات خارجية تنمو وتكبر في ظل ازدياد مظاهر العنف والجرائم.

إضافة إلى قلة الوعي عند فئة الشباب في المخيم التي لا تعرف مدى خطورة ممارسة الجريمة وانتشارها على الشخص نفسه بالدرجة الأولى، وعلى المجتمع ككل وهذه تشكل عائقاً كبيراً لدى المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الجريمة داخل المخيم، فمن المهم جداً أن يكون هناك تكاثف في الجهود للقضاء على ظاهرة الجريمة في المخيم، ويجب أن يبدأ مكافحة الجريمة في نبذ شباب المخيم لكل المظاهر السلبية التي من شأنها أن ترفع من معدلات الجريمة داخله، بالإضافة إلى أن هناك ضعفاً كبيراً لدى لجان الإصلاح واللجنة الشعبية في مكافحة الجريمة داخل المخيم، وهذا يعود إلى نقص في الإمكانيات، ومساندة الأجهزة الأمنية التي من واجبها أن تمد مثل هذه المؤسسات بالقوة، لكي تتمكن من السيطرة على الوضع داخل المخيم والحد من الجريمة التي لا تعود الا بالضرر على كل المجتمع، في النهاية يمكن أن يكون هناك صعوبات وتحديات كثيرة إلاّ أن أهم تلك الصعوبات والتحديات التي قد تقف عائقاً في مكافحة الجريمة هي ما تتعلق بالجانب الذاتي فيجب أن تقوم هذه المؤسسات بإصلاح ذاتها قبل قيامها بمحاربة الجريمة داخل المخيم أو في أي بقعة جغرافية أخرى.

(8.1.2.5) النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

بعد إجراء التحليل لاجابات المبحوثين على أسئلة المقابلة التي وضحها الجدول رقم (105.4) تبين أن هناك بعض الحلول وآليات المعالجة التي يمكن اللجوء إليها كطريقة للتقليل من الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً في وجه القضاء على الجريمة داخل مخيم بلاطة.

وكان من أهم الحلول التي يمكنها التصدي إلى الجريمة والقضاء عليها داخل المخيم زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي، فقد كانت إجابات (7) مقابلات من بين (8) مقابلات أن هذا الحل من أهم الحلول التي يمكن القيام بها، للتقليل من التحديات والصعوبات التي تقف عائقا أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم.

حيث أفاد عضو اللجنة الشعبية الأخ (معاذ أبو حمدان) أن من الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً في مواجهة الجريمة داخل المخيم تطبيق القانون بكل صرامة من قبل الأجهزة الأمنية داخله، وأكد على ذلك اللواء (أحمد أبو حاشية) حيث أشار إلى أن من أهم الحلول ممارسة الأجهزة الأمنية دورها الصحيح، وتطبيق القانون بشكل رادع على الجميع ليصبح الأفراد داعمين للسلطة لا معادية لها.

وأفاد عضو اللجنة الشعبية العقيد (إبراهيم عمر) أن قيام الأجهزة الأمنية بفرض سيطرتها بالصورة الصحيحة دون تميز بين أي عائلة داخل المخيم، من أهم الحلول التي تمكن من حل ممارسة الجريمة داخله، كما وأفاد مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس (يحيى الجمال) بأن من أهم الحلول لممارسة الجريمة في المخيم هو أن يكون هناك دور أكبر للأجهزة الأمنية في المخيم.

كما أفاد عضو اللجنة الشعبية العميد (باسم مرشود) ورئيس اللجنة الشعبية (أحمد ذوقان) ضرورة تطبيق العدالة في تنفيذ القانون داخل المخيم وعلى الجميع التخفيف والتقليل من الصعوبات التي تقف عائقا في وجه مواجهة الجريمة داخل المخيم، وأكد أيضاً عضو اللجنة الشعبية (فريد المسيمي) على ضرورة تطبيق القانون على الجميع وبدون محاباة للتغلب على الجريمة والحد منها داخل المخيم، فضعف القانون وتطبيقه وعدم ممارسة الأجهزة الأمنية لدورها المطلوب داخل المخيم، يزيد من عدد المجرمين ومعدلات الجرائم داخل المخيم (فمن أمن العقوبة اساء الأدب)، لذا يجب على الأجهزة الأمنية أن تكون أكثر صرامة في تطبيق القانون داخل المخيم وعلى الجميع لحفظ الأمن والأمان داخله والحد من الجريمة.

ومن الحلول الأخرى للتقليل من معدلات الجريمة داخل المخيم تقليل معدلات الفقر والبطالة داخل المخيم، وتوفير فرص العمل فهناك جرائم كثيرة تقف خلفها عوامل اقتصادية كنوع من التعبير عن النقص والحاجة، مما يدفعهم إلى القيام بالكثير من الجرائم، فعند الرغبة بمحاربة ظاهرة ما والعمل على الحد منها والقضاء عليها يجب القضاء على مسبباتها وعواملها و هذا ما أكد عليه عضو اللجنة الشعبية (معاذ أبو حمدان) واللواء (أحمد أبو حاشية) حيث أكد على ضرورة العمل على الحد من مستوى البطالة داخل المخيم من خلال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، و هذا يعني التصدي لبعض عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم للحد منها .

كما أفاد العقيد (إبراهيم عمر) عضو اللجنة الشعبية على ضرورة حل جميع مشكلات المخيم وتحسين الظروف الصعبة التي يعيشونها والعمل فعلا على حل مشاكل هؤلاء الناس الذين يعيشون في المخيم، ذلك من أجل القضاء على الجريمة داخل المخيم، كما وأكد كل من عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) ورئيس اللجنة الشعبية (أحمد ذوقان) على ضرورة مكافحة معدلات الفقر والبطالة داخل المخيم والتقليل منها، لمحاصرة الجريمة والحد منها قدر الإمكان، إضافة لما سبق يوجد الكثير من

الحلول التي قد تساهم في الحد من الجريمة والقضاء عليها داخل المخيم، إلا أن أغلب هذه الحلول هي حلول تتطلب فترة زمنية كبيرة ليست حلول آنية، هذا ما أكده عطوفة محافظ محافظة نابلس اللواء (إبراهيم رمضان) خلال إجراء المقابلة معه، على أنه لا يوجد حلول آنية إلاّ أنه يمكن أن يكون هناك حلول بعيدة الأمد، لعل من أهم تلك الحلول زيادة وعي المواطنين في مخاطر الجريمة وآثارها السلبية على الوطن والمواطن، فزيادة الوعي له دور فعال في مواجهة الجريمة، فالجهل بها وعدم الوعي بمخاطرها يعتبر عاملاً من عوامل الجريمة، وهذا ما أكده عضو اللجنة الشعبية (فريد مسيمي) حيث أكد على ضرورة التوعية والتثقيف المستمر كحل من الحلول الممكنة للتقليل من الصعوبات التي تقف عائقاً في مواجهة الجريمة داخل المخيم.

إضافة إلى ذلك أكد العميد (باسم مرشود) عضو اللجنة الشعبية ضرورة تكامل العمل الأمني والمؤسسي داخل المخيم وهذا يعني ضرورة التنسيق بين المؤسسات الأهلية داخل المخيم والأجهزة الأمنية، للتقليل من معدلات الجريمة في المخيم، وأكد مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية (أحمد ذوقان) على ضرورة الضرب بيدٍ من حديد على أيدي المتنفذين الذين يقومون بتشغيل مناصبهم لأهوائهم الشخصية كأحد الحلول الممكنة، فهناك بعض التجاوزات من قبل أشخاص متنفذين واستغلال لمناصبهم لتحقيق أهداف شخصية عن طريق اشعال فتيل الفتنة داخل المخيم وزياددة حالات الإقتتال.

(2.2.5) مناقشة السؤال الرئيس الثاني: للإجابة على السؤال الرئيس الثاني المُتمثل في "**هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019) حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)**"؟، يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية كما على النحو الآتي:

(1.2.2.5) مناقشة السؤال الفرعي الأول: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة حسب (متغيرات الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟، للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.1.2.2.5) الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.793) ومستوى الدلالة (0.074)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (7.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعنى أن كلا الجنسين (ذكر، وأنثى) كانت إجاباتهم متقاربة، يرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل لعل من أهمها العوامل (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الشخصية، الجغرافية، الثقافية)، وهذا يعني أن هذه العوامل تصيب كل المجتمع على حد سواء لذا يتأثر بها كل من الذكور والإناث، وهكذا كانت استجابات المبحوثين حول عوامل ارتكاب الجريمة داخل مخيم بلاطة بدون فوارق بين الذكور والإناث، إضافة إلى تقليص الفوارق بين الذكر والأنثى وعدم تغيب الأنثى عن الواقع، لذلك تشعر الأنثى بالعوامل كما يشعر بها الفرد، فهي تشارك بالحياة اليومية داخل المخيم وخارجه ولها دورها كما الذكر تماماً.

وفيما يخص الفوارق البسيطة في النتائج ، فهي نابعة من الظروف الاجتماعية والأسرية التي تعيشها الفتيات والعادات والتقاليد، والتزام الإناث بالبيت أكثر من الذكور وتقلص العلاقات الاجتماعية خارج إطار الأسرة ، وعدم الاختلاط بشكل كبير، بينما يتعرض الذكر لكثير من المغربات أثناء اختلاطه بأصدقائه وحياته خارج إطار الأسرة مما يشكل لديه تصور أكبر عن عوامل ارتكاب الجريمة، لكن هذه العوامل لم تؤثر كثيراً في استجابة المبحوثين حول عوامل ارتكاب الجريمة .

(2.1.2.2.5) الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة ، تُعزى لمتغير العمر تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.472) ومستوى الدلالة (0.222) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (9.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، وهذا ما يعني أن جميع أعمار مجتمع الدراسة كانت إجاباتهم متقاربة، ويعود السبب في ذلك إلى أن العوامل التي تؤدي إلى ممارسة وارتكاب الجريمة تؤثر على جميع أعمار مجتمع الدراسة فهي لا تفرق بين الكبير والصغير، إضافة إلى أن الفئة المستهدفة كانت أعمارهم تتراوح بين (18–29) عام، أي أن جميع عينة الدراسة أعمارهم متقاربة، هذا يعني تقارب في الميول والإهتمامات من قبل أفراد العينة، لذلك يلاحظ بأن تفكيرهم وحكمهم على الأمور كانت بنفس الدرجة تقريباً.

إضافة لما سبق يمكن تفسير النتيجة من خلال ظروف التنشئة التي عايشها أفراد عينة الدراسة، حيث أنهم يمثلون جيلاً واحداً تقريباً، فهم ممن عاصروا الأحداث والتغيرات الاجتماعية، وتعرضوا لنفس الضغوطات والأحداث من حولهم، من بداية عمرهم بشكل متقارب، مما شكل لديهم نفس التصور حول عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، لذلك لم نجد أن هناك فروق في استجاباتهم حول عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم تُعزى لمتغير العمر..

(3.1.2.2.5) الفرضية الثالثة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لإستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.550) ومستوى الدلالة (0.578) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (11.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، حيث أوضحت النتائج أن جميع مستويات الحالة الاجتماعية كانت إجاباتهم متقاربة، وهذه نتيجة منطقية، فالحالة الاجتماعية لا تؤثر على استجابة المبحوثين نحو عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم، فالأعزب والمتزوج والمطلق والأرمل جميعهم يتعرضون إلى نفس العوامل، فهم يعيشون ظروف الحياة نفسها، ويسكنون في منطقة جغرافية واحدة، فانتشار السلاح غير القانوني وانتشار آفة المخدرات وغيرها من العوامل التي تصيب كل من يسكن داخل المخيم على حد سواء، وتؤثر عليهم بغض النظر

عن الحالة الاجتماعية للشخص، إن تغير الحالة الاجتماعية للفرد لا تؤثر على تصوره لعوامل ارتكاب الجريمة، خصوصاً أن الأفراد يعيشون في نفس البيئة الجغرافية ويتعرضون لنفس الأحداث تقريباً.

(4.1.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.845) ومستوى الدلالة (0.497) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (13.4)، مما يشير إلى قبول الفرضية، ويعني أن المؤهل التعليمي لا يؤثر على استجابات المبحوثين، فعوامل ارتكاب الجريمة في المخيم تصيب كل الأفراد بغض النظر عن المستوى أو المؤهل التعليمي الذي حصل عليه الشخص، ولا يوجد دور للمستوى التعليمي للشخص بتغير تصوره عن عوامل ارتكاب الجريمة، فجميع تلك المستويات تعاني من عوامل ارتكاب الجريمة بنفس الدرجة، دون أية فروقات وهذه نتيجة منطقية، فالوعي وزيادة المعرفة لا يشترط ارتباطها بالمؤهل التعليمي للشخص، وهذا ما أثبتته نتيجة هذه الفرضية حيث أن جميع أفراد العينة متقاربون في استجاباتهم، على الرغم من اختلاف المؤهل التعليمي لكل شخص منهم، ويمكن ارجاع ذلك أيضاً للواقع المعيشي الذي يشترك فيه أفراد عينة الدراسة، وملاحظة عوامل ارتكاب الجريمة من الواقع المعاشي لديهم، وأيضاً من خلال مقارنته مع عوامل ارتكاب جريمة حصلت مع أحد من أفراد عائلاتهم أو اقاربهم.

(5.1.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.479) ومستوى الدلالة (0.196) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة، كما أوضحته نتائج الجدول رقم (15.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعني أن المهنة لا تؤثر على استجابات المبحوثين، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العوامل التي يتعرض لها الشخص لا تتغير بتغير المهنة التي يشغلها، فهي تصيب جميع أفراد المجتمع على حد سواء، فموظف القطاع الحكومي ،وموظف القطاع الخاص، والعاطل عن العمل، والعامل، كلهم يتعرضون إلى نفس العوامل الموجودة في المجتمع، كما ويعود لاشتراكهم في المجتمع الصغير الذي يعيشون به، فالمهنة التي يشغلها الفرد لا تؤثر على معرفة وتصور الفرد عن عوامل ارتكاب الجريمة في المجتمع الذي يعيش فيه، تحديداً عند الحديث عن مجتمع مخيم بلاطة الذي تكثر فيه الجرائم، فالطفل الصغير منذ بداية حياته يعي الجريمة ويعي كيف يمكن أن يُدفع بالفرد لارتكاب الجرائم داخله.

(6.1.2.2.5) الفرضية السادسة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين، على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.384) ومستوى الدلالة (0.820) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، حسب ما أوضحته نتائج الجدول رقم (17.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعنى أن الدخل الشهري لا يؤثر على استجابة المبحوثين، حيث أنه لا توجد فوارق بين من دخله الشهري أقل من (2000) شيكل أو (5000) شيكل وأكثر أو من ليس له دخل ثابت، وهذا ينبع من أن مجتمع المخيم يتسم أفراده أنهم من الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل، وبالتالي يشتركون بتصورهم عن عوامل ارتكاب الجريمة، نتيجة اشتراكهم بالمستوى الاقتصادي الذي ينتمون إليه وكذلك بالعقبات الاقتصادية التي تواجههم، وكيف يؤثر المستوى الاقتصادي وتأمين لقمة العيش في دفع الفرد على ارتكاب الجريمة، فاشتراكهم بالمستوى الاقتصادي والدخل الشهري المتقارب والمشاكل الناجمة عن هذا المستوى، يخلق لديهم نفس العوامل لارتكاب الجريمة ويكون لديهم نفس التصور عن هذه العوامل الناجمة عن المستوى الاقتصادي، وحتى الأفراد الذين لا ينتمون إلى المستوى القتصادي المتوسط أو الفقير فهم ليسوا ببعدين كثيراً عنه، ومن المؤكد أن لديهم أقارب أو جيران يعانون من الدخل الشهري المتدني، تحديداً في مجتمع صغير لا يوجد فوارق كبيرة بين طبقاته الاجتماعية مثل مخيم بلاطة.

(7.1.2.2.5) الفرضية السابعة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.371) ومستوى الدلالة (0.774) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (19.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، و أن المستوى المعيشي لا يؤثر على استجابة المبحوثين، فهذه نتيجة طبيعة لأن أفراد عينة الدراسة متقاربون جداً من ناحية المستوى المعيشي، وأغلبهم ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية المتوسط أو الفقيرة، بالتالي يشتركون بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية، التي تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة في البيئة المكتظّة والمتشابهة التي يعيشون بها، فالفقير يعي تماماً عوامل ارتكاب الجريمة نتيجة لمستواه المعيشي، وكيف يمكن للفقر أن يدفع بالفرد لارتكاب الجريمة، كذلك الفرد ذو المستوى المعيشي المتوسط لديه تصور من واقع حياته حول عوامل ارتكاب الجريمة لدى الأفراد الذين يتشابهون معه، كذلك هم الأفراد من المستوى المعيشي المرتفع، يدركون عوامل ارتكاب الجريمة الناتجة عن الرفاهية والمستوى الاقتصادي العالي، بالتالي جميعهم يمتلكون تصوّر واضح عن عوامل ارتكاب الجريمة على الرغم من إختلاف المستوى المعيشي بينهم.

(8.1.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.546) ومستوى الدلالة (0.124) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (20.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، حيث أن التعرض للجريمة لا يؤثر على استجابة المبحوثين، كما أثبتت هذه الفرضية أنه ليس هناك فرق بين الأفراد الذي تعرضوا بشكل مباشر لوقوع الجريمة عليهم، والأفراد الذين تعرضوا للجريمة بشكل غير مباشر داخل المخيم، يرجع ذلك إلى الحيز المكاني الصغير، الذي يعيش فيه أفراد العينة والتقارب الاجتماعي والصلات الاجتماعية المترابطة، وشعورهم بنفس مشاعر اقاربهم وجيرانهم الذين تعرضوا للجريمة بشكل مباشر.

(9.1.2.2.5) الفرضية التاسعة: "لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.615) ومستوى الدلالة (0.607) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في

مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، وهذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (22.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعنى أن نوع الجريمة التي تعرض لها الشخص لا تؤثر على استجابة المبحوثين، و أثبتت الفرضية أنه ليس هناك فروق بين استجابات المبحوثين حول عوامل ارتكاب الجريمة حسب إختلاف نوع الجريمة، فلديهم تصور بأن الجريمة تعتبر جريمة بإختلاف أنواعها وإختلاف عواملها التي تدفع بالفرد لارتكابها، وذلك لأن هذه العوامل مشتركة بين جميع أنواع الجرائم المختلفة، فجرائم المخدرات والسلاح غير القانوني والقتل، عواملهم واحدة بالنسبة لعينة الدراسة، وهذا يرجع إلى أن الفعل الإجرامي بالنسبة لهم، هو كلّ فعل مخالف للقانون والمعايير الاجتماعية، ويفرض عليه عقوبة من قبل القانون، ويرجع ذلك أيضاً إلى انتشار الجريمة وتنوعها بالمخيم، وعدم اقتصارها على نوع واحد من الجرائم لذلك يكون لديهم تصور حول العوامل الأكثر تأثيراً في ارتكاب الجريمة على إختلاف أنواعها.

(2.2.2.5) مناقشة السؤال الفرعي الثاني: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟ للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.2.2.2.5) الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.855) ومستوى الدلالة (0.393) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ممّا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم

الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (23.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالذكور والإناث في مخيم بلاطة لديهم معرفة بالجرائم الأكثر انتشاراً داخل المخيم، وهذا يعود إلى الواقع المعاش ومشاهدة الجرائم على أرض الواقع والسماع عنها، كذلك تكرارها على مدى عدة سنوات، فاستجاباتهم نابعة من تكرار أنواع الجرائم وكذلك مدى انتشارها، فعلى الرغم من محدودية علاقات الإناث خارج إطار الأسرة، إلا أن ذلك لم يؤثر على معرفتهم بالجرائم الأكثر انتشاراً داخل المخيم، يرجع ذلك إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي تتحدث عن الجرائم، تحديداً الصفحات الخاصة بالمخيم عبر (السوشال ميديا) وكذلك عملهنّ في قطاعات حكومية خاصة، تُعنى بالجرائم كالشرطة والمحاكم بالتالي تساوت المعرفة بينهم وبين الذكور حول الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة.

(2.2.2.2.5) الفرضية الثانية:"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.325) ومستوى الدلالة (0.075)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (25.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، حيث أثبتت الفرضية أنه على إختلاف العمر لمتغير المبحوثين إلا أنه لا يوجد فروق بين استجاباتهم حول أكثر الجرائم انتشاراً في مخيم بلاطة،

فـالأفراد الـذين ينتمـون إلـى الفئـة العمريـة مـن18 – 22 سـنة اسـتجاباتهم متقاربـة مـع الـذين ينتمـون إلـى الفئـة العمريـة مـن 26–29 سـنة، وهـذا يرجـع إلـى وجـود اهتمـام ومعرفـة بالمشـاكل التـي يعـاني منهـا المخـيم عنـد مختلـف الفئـات العمريـة، كـذلك معرفـة أيّ الجـرائم أكثـر انتشـاراً فـي المخـيم، وكـذلك معاصـرة مختلـف الأحـداث التـي مرَّ بهـا المخـيم والتطـور الـذي حصـل علـى مسـتوى الجـرائم فيه فالواقع المعاش هو ما جعل اجاباتهم قريبة.

(3.2.2.2.5) الفرضـية الثالثـة: "لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى الدلالـة (α ≤ 0.05) بـين متوسـطات اسـتجابات أفـراد عيّنـة الدراسـة فـي مسـتوى الجـرائم الأكثـر انتشـاراً فـي مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.272) ومستوى الدلالة (0.282) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (27.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، مما يعني أن الحالة الاجتماعية للمبحوث لا تؤثر على استجابة المبحوثين، فعلى الرغم من إختلاف الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة إلاّ أن استجاباتهم متقاربة حول أكثر الجرائم انتشاراً، في مخيم بلاطة، فالفرد الأعزب لديه نفس تصور الفرد المتزوج أو الأرمل حول أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً، وهذا يرجع إلى أن المعرفة عامة عن جرائم المخيم لأفراد يعيشون داخله ويعلمون كل الأمور المُتعلقة به بغض النظر إن كانوا متزوجين أو غير متزوجين، مطلقين أو أرامل.

(4.2.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.438) ومستوى الدلالة (0.047)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (29.4) ممّا يشير إلى رفض الفرضية، مما يعني أنَّ المؤهل التعليمي للمبحوث يؤثر على استجابة المبحوثين، لأسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة و أوضحت نتائج الجدول رقم (30.4) أنّ الفروق بين (ثانوي فأقلّ) و (بكالوريوس) كانت لصالح (ثانوي فأقلّ)، وبين (الدبلوم العالي) و (البكالوريوس) كانت لصالح (الدبلوم العالي).

حيث أثبتت الفرضية أن إختلاف المستوى التعليمي للفرد يؤثر على معرفته بأكثر الجرائم انتشاراً، و هذه نتيجة طبيعية لأنه مع اختلاف المراحل الدراسية يصبح هناك معرفة تخصصية أكثر، خصوصاً عند تخصص الفرد في مادة معينة في الجامعة التي يمكن من خلاله تكوين معرفة أكبر، حول أكثر الجرائم انتشاراً في مكان سكنه، وإجراء الكثير من الدراسات التي تتخصص بجانب الجريمة ضمن دراسته، كل هذا يساعد في بناء هذه المعرفة فالفرد الحاصل على درجة الماجستير مثلاً، يمكن أن يكون قد عمل في مجال الأبحاث والدراسات وقرأ كثيراً من الدراسات التي تخص هذا الجانب، بالتالي يكون قدّ تكونت لديه معرفة أكبر، ومن العوامل أيضاً أن المستوى التعليمي يؤهل الفرد لشغل مهن ومناصب مهنية معينة،

تساعده أيضاً في تكوين معرفة أكبر حول أكثر الجرائم انتشاراً، فالفرد الذي يعمل في سلك الشرطة أو المحاكم تكون معرفته كبيرة أنواع الجرائم وانتشارها .

(5.2.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.055) ومستوى الدلالة (0.385) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (32.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، وهذا يعني أن المهنة التي يشغلها المبحوث لا تؤثر على استجابته، حيث أنه لا يوجد فروق بين من يشغل مهنة معينة وبين من لا مهنة له، هذا يرجع إلى الحالة الخاصة لمخيم بلاطة الذي يعد من أكثر مخيمات الضفة الغربية ارتكاباً للجرائم، بالتالي لدى سكانه معرفة كافية حول أكثر الجرائم انتشاراً فيه بسبب تكرارها على مدى العديد من السنوات فإختلاف المهنة لا يؤثر على هذه المعرفة.

(6.2.2.2.5) الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية

(2.304) ومستوى الدلالة (0.058) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (34.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، مما يعني أن الدخل الشهري الذي يتقاضاه المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين.

ويرجع هذا إلى أن عينة الدراسة عينة متقاربة من ناحية الدخل الشهري وليس هناك فرق كبير في مستوى الدخل الشهري بينهم، و يتميز سكان المخيمات بشكل عام بالتقارب في مستوى الدخل فأغلبهم من ذوي الدخل المحدود خاصة سكان مخيم بلاطة، الذين يتميزون بالتقارب الكبير بينهم، لذا فإن الدخل الشهري لا يؤثر في استجابة الفرد حول أكثر الجرائم انتشاراً لأن هذه المعرفة ليس لها علاقة بمستوى الدخل .

وهذه الاستجابات المتقاربة حول أكثر الجرائم انتشاراً ترتبط بالمجال السابق (عوامل ارتكاب الجريمة) فالمعرفة بأكثر العوامل المؤثرة بارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تؤدي إلى تحديد أكثر الجرائم انتشاراً و من ضمنها العوامل الاقتصادية التي يشترك فيها معظم سكان المخيم، وهذا ما يُفسر تقارب استجاباتهم حول العوامل وأكثر الجرائم انتشاراً .

(7.2.2.2.5) الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.283) ومستوى الدلالة (0.280) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة،

تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (36.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، مما يعني أن المستوى المعيشي الذي يعيشه المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، فالمستوى المعيشي للفرد لا يحدد مدى معرفته بالأمور من حوله ولا ثقافته ولا ارتباطه بمجتمعه ومشاكل مجتمعه، إن ما يٌحدد هذه المعرفة الوعي (وعي الأفراد سكان المخيم)، حيث يتميز سكان المخيمات عادة بارتباطهم الكبير بمجتمعهم الصغير، الذي يقضون به أغلب وقتهم، وانتماؤهم لبعضهم البعض، كذلك للمكان الذي يعيشون به واهتمامهم بمشاكله و هذا يفسر معرفتهم بأكثر أنواع الجرائم انتشاراً داخله، على اختلاف المستوى التعليمي لهم وتقارب استجاباتهم، فأفراد المخيم لديهم علاقات مترابطة فيما بينهم أكثر من سكان المناطق الأخرى، وهذا يفسر هذه المعرفة وهذا التقارب.

(8.2.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.046) ومستوى الدلالة (0.297) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، وهذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (37.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، مما يعني أن احتمال تعرض المبحوث للجريمة لا يؤثر على استجابة المبحوثين، حيث أثبتت الفرضية أنه ليس هناك إختلاف بين أفراد عينة الدراسة بين من تعرضوا للجريمة بشكل مباشر وبين الذين لم يتعرضوا لها بشكل مباشر، باستجاباتهم نحو أكثر الجرائم انتشاراً، و هذا يعني أن من تعرض للجريمة بشكل مباشر يستطيع تحديد أكثر أنواع الجرائم انتشاراً بالمخيم، كما غيره من الأفراد الذين لم يتعرضوا

للجريمة بشكل مباشر و هذا يرجع إلى أن الصلات الاجتماعية الوثيقة بين أفراد المخيم وترابطهم يجعلهم يشعرون بنفس مشاعر الشخص الذي تعرض للجريمة مباشرة، وتحديد أكثر الجرائم انتشاراً نتيجة تناقل الأحداث فيما بينهم والتحدث عن الأمور التي تخص المخيم وساكنيه فيما بينهم.

(9.2.2.2.5) الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.472) ومستوى الدلالة (0.703) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (39.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، هذا يعني أن نوع الجريمة التي تعرض إليها المبحوث لا تؤثر على استجابة المبحوثين و يعود السبب في ذلك إلى خصوصية المكان تحديداً مخيم بلاطة الذي تكثر فيه الجرائم على إختلاف أنواعها، وأنّ مختلف أفراد العينة يمكن أن يكونوا قد تعرضوا لأحد أنواع هذه الجرائم أو عايشوا أشخاصاً قريبين منهم قد تعرضوا لها، إضافة للكثافة السكانية المرتفعة بمساحة ضيقة محددة تتكشف فيها الأمور سريعاً أسرع من أي منطقة جغرافية أخرى.

(3.2.2.5) مناقشة السؤال الفرعي الثالث: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟ للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.3.2.2.5) الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الجنس، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.696) ومستوى الدلالة (0.487) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الجنس، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (40.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، أي أن إختلاف جنس المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، وتُعتبر هذه النتيجة طبيعية لأن الذكور والإناث يعيشون ضمن حدود مجتمع واحد، وضمن نفس ظروف الحياة، لذا فإن الآثار الناجمة عن الجريمة داخل المخيم غير مقتصرة على الذكور دون الإناث، فهي تؤثر على كلا الجنسين (الذكور، الإناث) على حد سواء ودون تفريق، مع الأخذ بعين الإعتبار أن مستوى التأثير يختلف بين الذكور والإناث، بناءً على نوع الجريمة التي يتعرض لها كلا الجنسين، حيث هناك جرائم تؤثر على الإناث أكثر من الذكور والعكس صحيح، إضافة لذلك فإن الآثار الناجمة عن ممارسة الجريمة

داخل المخيم يعلم بها كلا الجنسين الذكور والإناث، حيث أن آثارها ظاهرة للجميع وغير محصورة في فئة دون الأخرى.

(2.3.2.2.5) الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.044) ومستوى الدلالة (0.108) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (42.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، هذا يعني أن جميع أعمار المبحوثين كانت استجاباتهم متقاربة، و أثبتت هذه الفرضية أن أفراد عينة الدراسة يدركون الآثار المترتبة على ارتكاب الجريمة في المخيم على اختلاف أعمارهم، كما أثبتت أن آثار الجريمة واضحة لدى جميع أفراد المخيم بفئاتهم العمرية المختلفة وتمتد لتشمل جميع تلك الفئات فهي لا تقتصر على فئة عمرية دون أخرى و بالتالي تكون واضحة وجلية لجميع الفئات العمرية في المجتمع، وعند الحديث عن مجتمع المخيم هناك فئة عمرية واسعة النطاق هي فئة الشباب حيث تتميز المخيمات أنها مجتمعات فتية و هذا التقارب العمري يجعل هناك تقارباً في ملاحظة كيف أثر ارتكاب الجريمة وانتشارها على المخيم.

(3.3.2.2.5) الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.182) ومستوى الدلالة (0.308) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (44.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، حيث أوضحت أن استجابات جميع مستويات الحالة الاجتماعية للمبحوثين كانت متقاربة، هذا يعني أن اختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوثين لا تختلف معها استجاباتهم نحو الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة بالمخيم ومستواها، فالفرد الأعزب يلاحظ تلك الآثار كما الفرد الأرمل والمتزوج، ذلك لأن آثار الجريمة عامة ومشتركة تحديداً داخل بقعة جغرافية صغيرة كمخيم بلاطة، فإختلاف الحالة الاجتماعية لا تختلف معها معرفة مستوى الآثار المترتبة والناجمة عن الجريمة حيث يلاحظها الجميع على حد سواء.

(4.3.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي تبين أن قيمة "ف"

للدرجة الكلية (1.377) ومستوى الدلالة (0.241) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (46.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعنى أن المؤهل التعليمي الحاصل عليه المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، فالأفراد لا يدركون آثار الجريمة المترتبة على ارتكاب الجريمة، حسب مؤهلهم التعليمي لكن يدركونها من واقعهم المعاش على أرض الواقع ومن حولهم، بمعنى لا يشعر بآثار الجريمة أصحاب المستويات العلمية المرتفعة دون المنخفضة أو العكس، فجميع الأفراد داخل المخيم من جميع المستويات العلمية يشعرون بآثار الجريمة، لذلك كانت استجابات عينة الدراسة متقاربة رغم إختلاف مؤهلهم التعليمي.

(5.3.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.130) ومستوى الدلالة (0.985) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (48.4)، فالجريمة لا تؤثر على صاحب مهنة دون غيرها فإختلاف المهنة لا يؤثر على تأثير الفرد بالجريمة وإدراكه لهذه

الآثار، فآثار الجريمة تصيب المجتمع عامة بجميع أشكاله وأطيافه ويمكن ملاحظتها من جميع أفراد المجتمع بجميع وظائفهم ومهنهم، من هنا وبسبب ما سبق كانت نتائج استجابات عينة الدراسة متقاربة.

(6.3.2.2.5) الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.564) ومستوى الدلالة (0.689) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (50.4) التي من خلالها تمّ قبول الفرضية، التي تتمثل في أن الدخل الشهري الذي يتقاضاه المبحوث لا يؤثر على استجابته، فعلى الرغم من إختلاف الدخل الشهري لعينة الدراسة إلاّ أن استجاباتهم كانت متقاربة حول، الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة وهذا يرجع إلى أن الآثار تشمل جميع نواحي الحياة تقريباً والجانب الاقتصادي جزء مهم في ارتكاب الجريمة، كذلك آثار الجريمة المترتبة على هذا الجانب، حيث أن انتشار الجريمة بالمخيم آثر على الجانب الاقتصادي لأفراد المخيم، وأثر على عملهم ومصالحهم الاقتصادية، كذلك على عملهم خارج المخيم، وذلك من خلال خوف الآخرين من تشغيلهم أو التعامل معهم، وهذه الآثار أدركها جميع أفراد العينة على إختلاف دخلهم الشهري لأنهم ينتمون لنفس المستوى والظروف تقريباً .

(7.3.2.2.5) الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.689) ومستوى الدلالة (0.560) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى العيشي، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (52.4) مما يشير إلى قبول الفرضية التي ترى أنّ المستوى المعيشي الذي يعيشه المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، فالآثار المترتبة على ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تشمل جميع المستويات المعيشية داخل المخيم، فهي تصيب الغني وتصيب الفقير مما جعل استجابات عينة الدراسة متقاربة على إختلاف مستوياتهم المعيشية، والنتائج السابقة ذات العلاقة بالمستوى المعيشي كالمهنة والدخل الشهري، تؤكد هذه النتيجة حيث كانت نتائجها عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين، وهذه نتيجة منطقية إلى حد ما.

(8.3.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.977) ومستوى الدلالة (0.329) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما

يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (53.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، التي ترى أن مدى تعرض المبحوث للجريمة لا يؤثر على استجابة المبحوثين، حيث أثبتت هذه الفرضية أن استجابة المبحوثين لا تختلف بإختلاف تعرض الفرد لأحدى أنواع الجرائم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فالآثار يُدركها جميع أفراد المجتمع بما فيهم عينة الدراسة على حد سواء، و هذا يرجع إلى خصوصية المخيم الذي تنتشر فيه الجريمة بشكل كبير على إختلاف أنواعها لتمتد آثارها إلى جميع نواحي الحياة بالمخيم ويدركها الجميع.

(9.3.2.2.5) الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول، مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.168) ومستوى الدلالة (0.918) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (55.4)، مما يشير إلى قبول الفرضية التي ترى أن نوع الجريمة التي تعرض لها المبحوث لا تؤثر على استجاباتهم، و أثبتت هذه الفرضية أنه على إختلاف أنواع الجرائم التي تعرضت لها عينة الدراسة فإن استجاباتهم متقاربة حول الآثار المترتبة على ارتكاب الجريمة في المخيم، و هذا يرجع إلى أن آثار الجريمة لا تختلف بإختلاف نوعها فجريمة القتل تؤثر على المجتمع مثل جريمة

المخدرات أو القتل وتعرض الفرد لإحدى هذه الجرائم تؤثر عليه كغيرها، حيث إنها تحدث في المجتمع كما تحدثه أي جريمة أخرى، وتشمل أكثر من جانب من جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها و لكن من الممكن أن تختلف النتائج في درجة التأثير على الأفراد حسب نوع الجريمة.

(4.2.2.5) السؤال الفرعي الرابع: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟ للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.4.2.2.5) الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الجنس تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (2.274) ومستوى الدلالة (0.024) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (56.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعني أن جنس المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، فالإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها

السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، هي إجراءات بغالبيتها تكون على أرض الواقع، فيعلم بها الإناث والذكور على حد سواء، إضافة إلى أن الأنثى أصبحت تشغل مواقع مهمة في المجتمع ولم تعد مهمشة مثل ما كانت عليه بالسابق، مما يسمح لها بالحكم على الإجراءات الحكومية ومدى فاعليتها داخل المخيم، إضافة إلى تقلص الفوارق بينها وبين الذكر، مما ساهم في تقارب اجاباتهم حول الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة.

(2.4.2.2.5) الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.725) ومستوى الدلالة (0.538) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، هذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (58.4) مما يشير إلى قبول الفرضية التي ترى أن عمر المبحوث لا يؤثر على استجابة المبحوثين، بمعنى أن أعمار عينة الدراسة كانت تتروح بين (18–29) عام، وهي فئة الشباب داخل المجتمع، وتعتبر العمود الفقري للمجتمع، وهذه الأعمار يوجد بينها تقارب فكري كبير، واهتمامات وميول متماثلة مما يسمح لهذه الفئة بتشابه الحكم على الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل المخيم، إضافة إلى كون هذه الفئة هي الفئة الأكثر تأثراً في موضوع الجريمة عن غيرها من الفئات، وأكثر عرضة للوقوع بالجريمة سواءً كجاني أو مجنيّ عليه، لذلك كانت استجابتهم متقاربة.

(3.4.2.2.5) الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.488) ومستوى الدلالة (0.615) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (60.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، إنّ هذا التقارب وعدم وجود الفروق في استجابات المبحوثين، حول الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، يعود إلى كون الإجراءات الأمنية والقانونية هي إجراءات على الجميع سواءً كان أعزباً أو متزوجاً أو مطلقاً أو أرملاً، فالقانون لا يميز بين أحد، إضافة إلى أن هذه الإجراءات سواء كانت كاملة أو ناقصة فنتائجها تعود على سكان المخيم ككل دون تميز بينهم، فالحملات الأمنية وتطبيق القانون وملاحقة الخارجين عنه وغيرها من الإجراءات يشاهدها الجميع دون تميز بغض النظر عن حالته الاجتماعية.

(4.4.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.107) ومستوى الدلالة (0.080) وهي أكبر من مستوى الدلالة(α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (62.4) مما يشير إلى قبول الفرضية أن المؤهل التعليمي الحاصل عليه المبحوث، لا يؤثر على استجابة المبحوثين لأسئلة الإستبانة، فالمؤهل التعليمي يعبر عن مدى ومستوى المعرفة والثقافة التي حصل عليها الشخص، وليس الحكم على الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل المخيم، فالإجراءات لا تقتصر على فئة علمية أو مستوى تعليمي دون غيره من المستويات، فهي إجراءات موجودة على أرض الواقع، في حال تطبيقها يستطيع الجميع سواء المتعلمين وغير المتعلمين أن يشاهدوا ويحكموا على فاعليتها ومدى تطبيقها داخل المخيم، لذلك لم يكن هناك وجود للفروق في اجابات المبحوثين حول مستوى تلك الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي.

(5.4.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.977) ومستوى الدلالة (0.432) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى الاجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (64.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، بمعنى أنه لا يوجد هناك تأثير للمهنة التي يعمل بها المبحوث على استجابة المبحوثين لأسئلة الإستبانة، فالمهنة أيّاً كانت طبيعتها يستطيع صاحبها أو من يعمل بها أن يحكم على الإجراءات التي تتخذها الحكومة سواءً كانت أمنية أو قانونية، لأنّ هذه الإجراءات هي إجراءات حيّة وملحوظة يشهدها الشارع، تعود نتائجها سواء كانت سلبية أو إيجابية على المجتمع وأفراده العاملين منهم بغض النظر عن كونهم عاملين أم عاطلين عن العمل.

(6.4.2.2.5) الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.291) ومستوى الدلالة (0.273) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (66.4) مما يشير إلى قبول الفرضية أنه لا يوجد هناك تأثير للدخل الشهري الذي يتقاضاه المبحوث على استجابة المبحوثين لأسئلة الإستبانة، فالدخل الشهري للفرد أو لأسرته لا يعبر عن مدى معرفته أو عدم معرفته بالمجتمع الذي يسكن به، فالدخل الشهري ما هو إلا تعبيراً عن الحالة الاقتصادية التي يعيشها الفرد ومدى قدرته على تحقيق حاجاته ومتطلباته، فلا يؤثر ذلك على قدرة الفرد على تقييم الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل المخيم، فكما ذُكر سابقاً أنّ هذه الإجراءات تكون واقعية يشاهدها المجتمع ككل، بغض النظر عن الدخل الشهري الذي يتقاضاه الفرد، لهذا السبب لم تظهر أيَ فروقٍ في استجابات المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل المخيم تُعزى لمتغير الدخل الشهري.

(7.4.2.2.5) الفرضية السابعة: نتائج الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.698) ومستوى الدلالة (0.167) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (68.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمستوى المعيشي للمبحوث لا يؤثر على استجابتهم لأسئلة الإستبانة، تحديداً وأن المسوى المعيشي ما هو الا صورة معبرة عن الدخل الشهري، الذي يتقاضاه الفرد مقارنة بمجتمعه الذي ينتمي اليه، لذلك لا يمكن للمستوى المعيشي سواءً كان عالياً أو منخفضاً أن يؤثر على رؤية أفراد المجتمع للإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية داخل المخيم، فهم جميعاً يعيشون في نفس المجتمع تحت نفس الظروف، ويتعرضون لنفس الظواهر و هذه الإجراءات تطبق على جميع المجتمع دون استثناء، ويلاحظها الجميع أيضاً، لذلك لم تظهر هناك فروق في استجابة المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي.

(8.4.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.657)، ومستوى الدلالة (0.512) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (69.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فاحتمال تعرض المبحوث للجريمة لا يؤثر على استجابته لأسئلة الإستبانة، في العديد من الأحيان، و من المتوقع أن تكون الضحية التي تعرضت لنوع معين من الجريمة، على دراية أكثر من غيرها عن طبيعة الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة هذه الجرائم أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، الا أن الفرضية التي تم فحصها أظهرت العكس، فكانت نتائجها لا يوجد فروق في استجابات المبحوثين حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل المخيم، هذا يعود إلى كون الجريمة تؤثر على المجتمع ككل، وليس على الضحيّة فحسب، تحديداً في بقعة جغرافية صغيرة كما هو حال مخيم بلاطة، الذي يعاني معظم أفراده من الجريمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتطلع إلى إجراءات حاسمة تتخذها السلطة لمكافحة الجريمة داخله، وأي إجراء تقوم به السلطة الفلسطينية داخل المخيم ستعود نتائجه أو سلبياته على المجتمع، لذلك كانت إجاباتهم متقاربة حول تلك الإجراءات.

(9.4.2.2.5) الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية، لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.928) ومستوى الدلالة (0.430) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (71.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فنوع الجريمة التي تعرض إليها المبحوث لا تؤثر على استجابته لأسئلة الإستبانة، و هذا يعود إلى أن نوع الجريمة لا يؤثر على الإجراءات الأمنية والقانونية، التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، فكل جريمة تعتبر مخالفة للقانون ومخالفة لعادات المجتمع وتقاليده، وهذه المخالفة تتطلّب مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتشابه إلى حد ما بسبب، تشابه الجرائم المنتشرة داخل المخيم، لذلك لم يكن هناك فوارق في استجابات المبحوثين حول تلك الإجراءات، التي تتخذها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة داخل المخيم، تُعزى لمتغير نوع الجريمة، فأيّاً كانت الجريمة التي تعرض لها الفرد لا يمكن لها أن تغير من رؤيته وتقديره للأمور والإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة سواء داخل المخيم أو خارجه، لذلك كان هناك تقارب في استجابات المبحوثين.

(5.2.2.5) السؤال الفرعي الخامس: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟ للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.5.2.2.5) الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة، لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.067)، ومستوى الدلالة (0.947) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (72.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فجنس المبحوث لا يؤثر على استجابته، فاللجنة الشعبية وجدت كممثل لمخيم بلاطة في الواجهة السياسية وهي المسؤولة عن توفير متطلبات سكانه، بغض النظر عن جنسهم سواء كانوا ذكوراً أم اناثاً، فكما هي الجريمة تصيب أفراد المجتمع جميعه دون استثناء فالإجراءات التي تتخذ لمكافحتها أيضاً يراها ويلاحظها الجميع دون إستثناء، تحديداً وأنها ستكافح الجريمة الممارسة من كلا الجنسين الذكور والإناث، فالإجراءات التي تتخذها اللجنة الشعبية هي إجراءات تخص المخيم بجميع أطيافه، فتحسين المستوى المعيشي لسكان المخيم مثلا ليس حكراً على الذكور فقط وإنما على الذكور والإناث معاً، وستؤثر عليهم جميعاً دون تمييز، لذلك لم يكن هناك فروق في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة، لمكافحة الجريمة تُعزى

لمتغير الجنس، هذا يؤكد نتيجة الإجراءات التي تتبعها السلطة الفلسطينية في مكافحة الجريمة فجميع الإجراءات ينظر لها الذكور والإناث معاً ويحتاجونها لمكافحة الجريمة بنفس الدرجة والمستوى.

(2.5.2.2.5) الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة، لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر، تبين أنّ قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.745) ومستوى الدلالة (0.158) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير العمر، وهذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (74.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فعمر المبحوث لا يؤثر على استجابته و إنّ ما يؤكد نتيجة هذه الفرضية نتيجة الفرضية السابقة التي تتّمثل في الإجراءات المتبعة من أجهزة السلطة حسب متغير العمر، حيث أنّ النتيجتين متشابهتان حيث لا يوجد فروق بين كلا الجنسي فيما يخص الإجراءات المتبعة لمكافحة الجريمة.

فإجراءات اللجنة الشعبية غالباً هي إجراءات تخص فئة الشباب، منها ما يتعلق بتوفير فرص العمل وإنشاء النوادي الرياضية، والفئة العمرية المستهدفة في الدراسة هي الفئة بين (18–29) عاماً، وهي المستفيد الأول من هذه الإجراءات، لذلك من الطبيعي أن يكون التركيز على هذه الإجراءات وملاحظتها أكثر من غيرهم من الفئات العمرية، ففئة الدراسة تعتبر جيلاً واحداً له نفس الميول و الإهتمامات و النظرة للأمور، وهم غالباً ما ينظرون للأمور بمنظور واحد، لذلك كان هناك تقارباً، وعدم وجود فروق في

استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر.

(3.5.2.2.5) الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.375) ومستوى الدلالة (0.688) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (76.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالحالة الاجتماعية للمبحوث لا تؤثر على استجابته فيما يخص إجراءات اللجنة الشعبية لمكافحة الجريمة داخل المخيم، كما لا تؤثر في إجراءات أجهزة الشرطة الفلسطينية كما بينتها النتيجة في السؤال السابق.

فالحالة الاجتماعية سواءً كان أعزباً أو متزوجاً فهم جميعاً أفراد في نفس المجتمع الذي يتعرض لنفس الظروف ونفس الظواهر الإجرامية، إضافة إلى نفس الإجراءات المتبعة لمكافحة هذه الجرائم، وإجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، و هي إجراءات يتم اتخذها داخل المخيم لمحاصرة الجريمة والقضاء عليها، فجميع أفراد هذا المجتمع يستطيعون ملاحظة هذه الإجراءات وتقييم مدى فاعليتها في مكافحة الجريمة داخل المخيم، لهذا السبب لم يكن هناك فروق في استجابات المبحوثين حول مستوى تلك الإجراءات داخل المخيم لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

(4.5.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.878) ومستوى الدلالة (0.477) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (78.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمؤهل التعليمي الحاصل عليه المبحوث، لا يؤثر على استجابة المبحوثين حول إجراءات اللجنة الشعبية، كما لا يؤثر في استجابتهم حول الإجراءات المُتبعة من قبل أجهزة الشرطة، كما تمّ التوضيح أعلاه، و هذه نتائج منطقية تحديداً عن إجراءات متبعة لمكافحة الجريمة داخل المخيم من أكثر من جهة رسمية وغير رسمية، وبما أنه يوجد جهات مختلفة تعمل في نفس البقعة الجغرافية، لا بد من التنسيق بينها للعمل في تلك المنطقة و هذا التنسيق هو السبب في تشابه نتائج الفرضيات تحديداً فيما يخص الإجراءات المُتبعة لمكافحة الجريمة داخل المخيم، سواءً من الأجهزة الأمنية أو اللجان الشعبية أو العشائرية.

إن السبب في عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل المخيم، لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، يعود إلى أن ملاحظة الإجراءات التي تقوم بها اللجنة الشعبية لا تتطلب قدراً معيناً من الثقافة أو المعرفة، فجميع أفراد مخيم بلاطة بغض النظر عن مؤهلهم العلمي، يستطيعون أن يحكموا على مدى فاعلية الإجراءات المتبعة من قبل اللجنة الشعبية

داخل المخيم لمكافحة الجريمة، فهي إجراءات عامة وملحوظة مثل إنشاء النوادي، وتحسين البنى التحتية، وإنشاء المشاريع، وتوفير فرص العمل، و التنسيق بينها و بين الأجهزة الأمنية لملاحقة المجرمين و الخارجين عن القانون.

(5.5.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المهنة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المهنة تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.991) ومستوى الدلالة (0.423) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة، لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة، وهذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (80.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمهنة التي يعمل بها المبحوث سواءً كانت (موظف قطاع حكومي، موظف قطاع خاص، عامل، عاطل عن العمل، ربة بيت، طالب) لا تؤثر على استجابته، و هذه النتيجة منطقية لأن الفروق بين شرائح المجتمع المختلفة من ناحية اقتصادية، خاصة لدى الطبقتين الوسطى والكادحة، ليست مؤثرة في نوعية استجاباتهم نحو مشكلة يعاني منها الجميع هي مشكلة الجريمة، أو بالإجراءات التي تقوم بها اللجنة الشعبة لمكافحة الجريمة داخل المخيم، فهذه الإجراءات هي إجراءات واضحة ومتبعة على أرض الواقع تستهدف المخيم ككل بغض النظر عن المهنة التي يعمل بها الفرد، خاصة وأن الأغلبية الساحقة من أهالي المخيم هم من العمال الكادحين أو

الموظفين المتوسطين أو العاطلين عن العمل، لديهم نفس الإحساس بواقع المشكلة في بقعة جغرافية صغيرة محصورة و مكتظة.

(6.5.2.2.5) الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.947) ومستوى الدلالة (0.437) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (82.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالدخل الشهري للمبحوث لا يؤثر على استجابته، و ذلك يعود إلى كون متوسط الدخل الشهري لدى المبحوثين يضعهم جميعاً ما بين الطبقة المتوسطة والطبقة الكادحة، ولا يوجد بينهم من ينتمي إلى الطبقة البرجوازية، وهي الطبقة التي ربما تكون بعيدة نوعاً ما عن الإحساس بواقع الجريمة، وعدم حاجاتها لإجراءات اللجنة الشعبية لمكافحة الجريمة، فهي منذ البداية لم تعانِ من واقع الجريمة، لذلك لن تعطي الإهتمام لإجراءات الوقاية أو المكافحة من هذه الظاهرة، و هذا يفسر عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل المخيم لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري.

(7.5.2.2.5) النظرية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.187) ومستوى الدلالة (0.315) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (84.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمستوى المعيشي الذي يعيشه المبحوث لا يؤثر على استجابته، وذلك يعود لأن المستوى المعيشي متقارب جداً بين المبحوثين الذين يعيشون برواتب شهرية متقاربة ووضع اقتصادي واحد إلى حدّ ما، وهذا يعني أنه لا يوجد فجوات تذكر فيما بينهم، حيث يقترب المستوى المعيشي لغالبية أهالي المخيم من خط الفقر، والجميع لديهم نفس الإحساس بواقع الجريمة داخله، وأي إجراءات يمكن أن تتخذها اللجنة الشعبية داخل المخيم بهدف القضاء أو محاربة ظاهرة الجريمة، تعود فائدتها على المجتمع ككل دون التمييز بين المستويات المعيشية المكونة للمجتمع،ولذلك لم يكن هناك فروق في استجابات المبحوثين.

(8.5.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.831)، ومستوى الدلالة (0.407) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة، لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير التعرض للجريمة و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (85.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فاحتمالية تعرض المبحوث للجريمة أو عدم تعرضه لا يؤثر على استجابته، ويتضح من هذه النتيجة أمراً لافتاً للانتباه، حيث أن مفهوم التعرض للجريمة يشمل التعرض المباشر و غير المباشر، ذلك أن من لم يتعرض مباشرة لجريمة أو لم يعانِ بشكل مباشر من تلك الجرائم فإنه عملياً تعرض بشكل غير مباشر لتلك الجريمة من خلال تأثيرها على المجتمع الذي بدوره يؤثر على أفراده، وهو ما يعتبر ضرراً من تلك الجريمة بدرجة متقاربة من التعرض المباشر لها، فتعرض أحد الأقارب أو الجيران أو المعارف لجريمة معينة يمس الجميع كونهم يتعبرون كعائلة كبيرة تعيش في حيّز جغرافي ضيق ومحدود، وبينهم علاقات اجتماعية مباشرة ومستمرة طوال الوقت.

(9.5.2.2.5) الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية، المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.794) ومستوى الدلالة (0.500) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية، المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (87.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فنوع الجريمة التي تعرض إليها المبحوث لا تؤثر على استجابته، مما سبق يمكن القول أن متغير نوع الجريمة (عنف جسدي، ابتزاز الكتروني، عنف أسرى، تحرش لفظي) لن يكون له تأثير على درجة استجابة المبحوثين لأن مفهوم الجريمة لديهم لا يتجزأ، حيث أن الفعل الإجرامي مخالف للقانون، ومعايير المجتمع والدين والثقافة والأخلاق مهما كانت نوعيته، والجرائم غير الخطيرة تعتبر جرائم يترتب عليها عقوبات، لأن مبدأ الجريمة واحد لا يختلف ما بين جريمة وأخرى، سواء كانت خطيرة أو غير خطيرة، لهذا ومن خلال ما سبق فكل الجرائم على إختلاف شكلها ونوعها تحتاج إلى إجراءات لمكافحتها مهما كانت درجة خطورتها، و لهذا لم يكن هناك فروق في استجابات المبحوثين حول مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها.

(6.2.2.5) السؤال الفرعي السادس: "هل تختلف متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة حسب متغيرات (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، نوع الجريمة التي تعرضت لها)"؟ للإجابة على هذا السؤال يجب إظهار نتائج الفرضيات التالية:

(1.6.2.2.5) الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الجنس".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.805)، ومستوى الدلالة (0.422) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الجنس، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (88.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فجنس المبحوث لا يؤثر على استجابته، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، من أهمها تقلّص الفوارق كثيراً بين الذكور والإناث في المجتمع الفلسطيني، حيث حققت النساء تقدماً مهماً في المشاركة في الحياة العامة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كما أن المعاناة من واقع الجريمة والإحساس بنتائجها المدمرة ليست حِكراً على الرجال، بل يعاني منها الجميع بنفس الدرجة، والتطلع إلى إجراءات لجان الإصلاح، لحصر الجريمة ومنعها من التفاقم ليست حكراً على الرجال بل أصبحت المرأة على علم ودراية بما يدور في المجتمع و بالتالي لن تكون فروق في الإستجابة لهذا السؤال بسبب إختلاف الجنس بين المبحوثين.

(2.6.2.2.5) الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (1.755) ومستوى الدلالة (0.156) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ 0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير العمر و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (90.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فعمر المبحوث لا يؤثر على استجابته، يمكن تفسير ذلك بتقليص الفجوة بين الأجيال أولاً، حيث لم تعد هناك فجوة كبيرة بين الأجيال المختلفة، بسبب التطورات الكبيرة في عالم الثقافة (التكنولوجيا) الحديثة والاتصالات، حيث ازدادات نسبة الوعي والمعرفة لدى الأجيال الصغيرة، كما ازداد اهتمامهم ومتابعتهم للأحداث، بالإضافة إلى معاناة كل الأجيال من واقع الجريمة وآثارها الكارثية على المستويات، إنّ إجراءات لجان الإصلاح لمكافحة الجريمة لا تطّلب عمراً معيناً، فهي إجراءات عامة وصريحة، ويجب التنويه بأن الفئة المستهدفة بالدراسة كانت قريبة من كونها جيلاً واحداً يحمل نفس الأفكار ونفس المعرفة والدراية، فكانت تتراوح الفئة المستهدفة بين (18–29) عاما.

(3.6.2.2.5) الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تبين أن قيمة "ف"

للدرجة الكلية (2.078) ومستوى الدلالة (0.127) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (92.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالحالة الاجتماعية للمبحوث لا تؤثر على استجابته و يتضح مما سبق أنّ هذه النتيجة منطقية، حيث لا معنى لتأثير متغير الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، وأرمل) على استجابة المبحوثين، لأن المتغير بعيد كل البعد عن وعي ومعاناة المبحوثين، فيما يتعلق بواقع الجريمة في مخيم بلاطة، أو بالإجراءات المتبعة من قبل لجان الإصلاح لمكافحتها، فالجريمة تلقي بظلالها على الجميع دون إستثناء أو تمييز أو تفرقة، و أي إجراء يهدف إلى مقاومة الجريمة ومنعها من الإنتشار هو إجراء لجميع المجتمع لا يفرق بين أعزب ومتزوج وغيره من الحالات الاجتماعية الأخرى.

(4.6.2.2.5) الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.069) ومستوى الدلالة (0.084) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (94.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمؤهل التعليمي لا يؤثر على مدى ادراك الفرد لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة و ذلك يعود

إلـى عـدد مـن العوامـل لعـل مـن أهمهـا أنهـا إجـراءات وجـدت لمكافحـة الجريمـة داخـل المخـيم، دون التميـز بـين مسـتويات المؤهـل التعليمـي أولاً، وملاحظـة هـذه الإجـراءات، والحكـم علـى فاعليتهـا أو عـدم فاعليتهـا لا يتطلـب نوعـاً أو مسـتوى معينـاً مـن مسـتويات المؤهـل التعليمـي ثانيـاً، هـذا مـا تظهره نتيجة الفرضية وهي نتيجة منطقية.

(5.6.2.2.5) الفرضية الخامسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المهنة".

مـن خـلال إجـراء عمليـات التحليـل الإحصـائي لاسـتجابات المبحـوثين علـى أسـئلة الإسـتبانة حـول دور لجـان الإصـلاح فـي مكافحـة الجريمـة داخـل مخـيم بلاطـة، تُعـزى لمتغيـر المهنـة تبـين أن قيمـة "ف" للدرجـة الكليـة (1.785) ومسـتوى الدلالـة (0.115) وهـي أكبـر مـن مسـتوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$)، ممـا يعنـي عـدم وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين، حـول دور لجـان الإصـلاح فـي مكافحـة الجريمـة داخـل مخـيم بلاطـة، تُعـزى لمتغيـر المهنـة، هـذا مـا أوضـحته نتـائج الجـدول رقـم (96.4) ممـا يشـير إلـى قبـول الفرضـية، فالمهنـة التـي يعمـل بهـا المبحـوث لا تـؤثر علـى اسـتجابته و هـذا يعـود لعـدم وجـود تحيـز فـي الإجـراءات المقدمـة مـن قبـل لجـان الإصـلاح فـي مخـيم بلاطـة لمكافحـة الجريمـة، فمـثلاً الإصـلاح ذات البـين أو حـل الخلافـات بـين المتشـاجرين للجميـع لا يقتصـر علـى طبقـة معينـة أو مهنـة معينـة، لـذلك لا نجـد فروقـاً فـي اسـتجابات المبحـوثين حـول دور لجـان الإصـلاح فـي مكافحـة الجريمـة داخـل مخـيم بلاطـة، تُعـزى لمتغيـر المهنـة، إضـافة إلـى أن الإجـراءات المتبعـة لا تتطلـب نوعـاً معينـاً مـن المهـن لكـي يسـتطيع الفـرد إدراكهـا، فهـي إجـراءات تـرتبط بواقـع مُعـاش داخـل المخـيم ولـيس فـي واقـع المهنـة التـي يشـغلها الفرد.

(6.6.2.2.5) الفرضية السادسة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.146) ومستوى الدلالة (0.075) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير الدخل الشهري، هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (98.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالدخل الشهري للمبحوث لا يؤثر على استجابته، فالإجراءات المتبعة من قبل لجان الإصلاح داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة وجدت للسيطرة على الجريمة داخل المخيم والحد منها، بمعنى أنها إجراءات يتم تطبيقها داخل المخيم وعلى مرآى من الجميع، لذلك يستطيع جميع أهالي المخيم تقييم هذه الإجراءات، بغض النظر عن مستويات الدخل الشهري للأسر داخله، لأن هذه الإجراءات ترتبط بمكان السكن أكثر من مستوى الدخل، إضافة إلى أن أغلب سكان مخيم بلاطة تتروح مستويات دخلهم بين البسيطة والمتوسطة فسيكون هناك تقارب كبير في الاستجابات وهو ما أثبتته نتائج الفرضية.

(7.6.2.2.5) الفرضية السابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (2.544) ومستوى الدلالة (0.056) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول دور لجان الإصلاح، في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير المستوى المعيشي، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (100.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فالمستوى المعيشي لا يؤثر على استجابة المبحوث و يعود السبب في ذلك لعدم وجود تمييز من قبل لجان الإصلاح بين المستويات المعيشية داخل المخيم، فعند وقوع أي مشكلة تقوم لجان الإصلاح بالإسراع لحصر الخلاف وإنهائه بغض النظر عن المستوى المعيشي لهذه العائلات، كذلك فإن هذه الإجراءات تطبق داخل مخيم بلاطة، هذا المجتمع الصغير يحتوي على جميع المستويات ممن يلاحظون نفس الإجراءات المتبعة، إضافة إلى أن المستوى المعيشي لا يرتبط بالمعرفة والاطلاع على مجريات الأحداث داخل المجتمع، فتقريباً جميع أهالي المخيم لديهم نفس المعرفة بتلك المجريات والأحداث.

(8.6.2.2.5) الفرضية الثامنة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة، حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، تبين أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.460)، ومستوى الدلالة (0.145) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير التعرض للجريمة، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (101.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فاحتمالية التعرض للجريمة عن عدمه، لا يؤثر على استجابة المبحوث، و يعود ذلك لأن الشخص الذي تعرض للجريمة أو لم يتعرض لها، قادر على الحكم على إجراءات لجان الإصلاح داخل المخيم، إضافة إلى أن الذي تعرض للجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر يتطلع إلى القضاء على ظاهرة الجريمة داخل المخيم، لأن سلبياتها تعود على المجتمع ككل، وليس على من وقع عليه الجريمة فحسب، لهذا يهتم جميع أهالي المخيم بالإجراءات المقدمة من قبل لجان الإصلاح أو غيرها من الجهات القادرة على القضاء على الجريمة، و هذا ما يفسر عدم وجود فروق في استجاباتهم.

(9.6.22.5) الفرضية التاسعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها".

من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي لاستجابات المبحوثين على أسئلة الإستبانة حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، تبين أن قيمة "ف" للدرجة الكلية (0.583) ومستوى الدلالة (0.628) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها، و هذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم (103.4) مما يشير إلى قبول الفرضية، فنوع الجريمة التي تعرض لها المبحوث، لا تؤثر على استجابته، فمتغير نوع الجريمة (عنف جسدي، ابتزاز الكتروني، عنف أسرى، تحرش لفظي) لا يؤثر على حكم الفرد أو قدرته على تيقيم الأمور، فالإجراءات التي تقوم بها لجان الإصلاح داخل المخيم لمكافحة الجريمة، يستطيع أي شخص الحكم عليها وتقييمها، بغض النظر عن نوع الجريمة التي تعرض لها، فإجراءات لجان الإصلاح تشمل كل المشاكل والجرائم التي تخالف القانون والمعايير الاجتماعية بغض النظر إن كانت كبيرة أو صغيرة.

(3.5) مناقشة نتائج المقابلات المُعمقة:

فيما يخص البيانات (الديموغرافية) لأفراد المقابلة كما وضحها الجدول رقم (104.4) فقد تبين أن جميعهم كانوا ذكوراً، و هذا يعود إلى كون المجتمع في مخيم بلاطة مجتمعاً شرقياً ولا يلجأ إلى المرأة في مثل هذه المواقع والمهام، و على الرغم من أهمية وضرورة وجود المرأة في مثل هذه المواقع، إلاّ أن هناك أمور ومواضيع لا يستطيع الرجل تفهمها أو إيجاد حلول لها دون اللجوء إلى المرأة، تحديداً تلك المواضيع

التي تختص بالمرأة ومشاكلها، وبما أنّ مجتمع مخيم بلاطة مجتمع شرقي محافظ له عاداته وتقاليده، لا يمكن للمرأة التحدث في مواضيعها بحرية مع الرجل كما في المجتمعات الأخرى، ويظهر من الجدول أعلاه أن أعمار أفراد المقابلة كانت تتراوح بين (30- 64) عاماً، و هذا إلى حد ما منطقي، لأن مثل هذه المواقع التي يشغلونها تتطلب نوعاً من النضج والخبرة الكبيرة في جميع نواحي الحياة، لذا ومن هنا نرى أن أغلب أفراد المقابلة كانوا من حملة الشهادات العليا، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموقع ودوره الكبير في حلّ المشكلات اليومية للمجتمع، الذي يتطلب قدراً كبيراً من العلم والمعرفة والثقافة، ويظهر كذلك الجدول أعلاه أن جميع أفراد المقابلة كانوا من سكان مخيم بلاطة، أي أنهم على علم ودراية أكثر من غيرهم في مشاكل المخيم والتحديات التي تواجهه، ومعرفة الطريقة المثلى لحّلها، بإستثناء عطوفة محافظة محافظة نابلس اللواء إبراهيم رمضان الا أنه هو الآخر على علم كبير فيما يجري في المخيم و ذلك يعود إلى طبيعة عمله ومركزه الذي يشغله، وكذلك فإن سنوات الخبرة التي كان يتمتع بها أفراد المقابلة كانت كبيرة فهي تتراوح بين (7-40) عاما، و هذا يساعد في قدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه مخيم بلاطة و إيجاد حلول لها.

وفيما يتعلق بأسئلة المقابلة كما وضحها الجدول رقم (105.4) فقد تبين أن هناك عوامل كثيرة تقف وراء انتشار الجريمة في مخيم بلاطة، هذا ما تفسره نظرية العوامل المتعددة التي تنص على أن هناك عدة عوامل تتحد فيما بينها، وتلقي بالفرد في وحل الجريمة، فهناك دور للعوامل الاجتماعية والاقتصادية في انتشار الجريمة في مخيم بلاطة، إلا أن أغلب أفراد المقابلة أفادوا أن هناك تقصير واضح وملحوظ في عمل الأجهزة الأمنية في مخيم بلاطة، وعدم تطبيقه على جميع الخارجين عن القانون، وخالف عطوفة محافظ محافظة نابلس (اللواء إبراهيم رمضان) رأي غالبية أفراد المقابلة، أنه لا يوجد دور للفقر والكثافة السكانية والبطالة في ارتفاع معدلات الجريمة في مخيم بلاطة، فهناك مناطق ومخيمات أخرى تتعرض لنفس الظروف من فقر وبطالة وكثافة، ولا يوجد بها انتشار لظاهرة الجريمة كما هو الحال في مخيم

بلاطة، وأفاد أن هناك أجندات خارجية تدير ساحة الصراع داخل المخيم وهي المستفيد الأول والأخير من الحالة الإجرامية الموجودة داخل المخيم، كما تشير نتائج المقابلات أنّ هناك دور كبير لضعف التنظيم، ومؤسسات المجتمع المحلي داخل مخيم بلاطة، فهي لا تقوم بعملها بالشكل المطلوب، مما يزيد في انتشار الجريمة في المخيم، وأوضحت نتائج المقابلات أن هناك دوراً كبيراً للاحتلال في انتشار وارتفاع معدلات الجريمة في مخيم بلاطة، لما يحمله مخيم بلاطة من فكر مقاوم وحالة وطنية تشهد لها الساحات في مواجهة الاحتلال وأعوانه، فبث سموم الفتنة والاقتتال داخل المخيم لحرف البوصلة وتوجيهها إلى مستنقع ووحل الجريمة.

كما أوضحت النتائج أنّ من أكثر الجرائم انتشاراً في المخيم جرائم القتل، فهي تنتشر بشكل كبير وملحوظ في مخيم بلاطة، حيث يكاد لا يخلو عام إلا ويسجل به جريمة قتل كحد أدنى في المخيم، هذا ما وضحته إحصائيات الشرطة الفلسطينية، وأظهرت النتائج أيضاً أن هناك انتشار كبير لجرائم الاتجار بالسلاح في مخيم بلاطة، كما أظهرت أن هناك انتشار كبير لجرائم تجارة المخدرات، و هذا يعود إلى كثير من العوامل، منها غياب السيطرة الأمنية، وهذا ما تفسره نظرية النشاط الرتيب التي تنص أن هناك مجرم ذو رغبة أي أنه يقوم بارتكاب الجريمة لأي سبب، وأيضاً هناك هدف مناسب وغياب الرقابة القادرة و هذا يعني غياب السيطرة الأمنية في مخيم بلاطة.

وتشير نتائج المقابلات أن هناك الكثير من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، مثل التفكك الاجتماعي الناتج عن الصراع الموجود داخل المخيم، إضافة إلى انعدام الأمن والأمان داخل المخيم، إضافة إلى ترك كثير من السكان للمخيم كمكان إقامة والنزوح للسكن خارجه، هروباً من الوضع السيء الذي يسود المخيم نتيجة الانتشار الكبير للجريمة داخله.

وأوضحت نتائج المقابلات أن هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام مكافحة الجريمة داخل المخيم، منها انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي، إضافة إلى قلة الوعي لدى أبناء المخيم بالآثار السلبية للجريمة، وأظهرت النتائج أن هناك تقصير واضح من قبل الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح داخل المخيم مما أثر على فاعليّة تلك الأجهزة واللجان في التصدي للجريمة والحد منها.

وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات سابقة الذكر إلا أن نتائج المقابلات، أكدت على أن هناك عدد من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة في المخيم منها ملاحقة الخارجين عن القانون والقيام بحملات أمنية متكررة، وتطبيق القانون داخله للحد من الجريمة، إلا أن كل من (أحمد ذوقان) رئيس اللجنة الشعبية و (فريد المسيمي) عضو اللجنة الشعبية و (يحيى الجمال) مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس أفادوا أن هناك تقصير ملحوظ في عمل الأجهزة الأمنية وإجراءاتها المتبعة داخل المخيم، فالإجراءات المُتبعة لم تصل للمستوى المطلوب، الذي من خلاله يمكن محاربة الجريمة والحد منها، لعل من أهم الإجراءات التي تقوم بها اللجنة الشعبية لمكافحة الجريمة في مخيم بلاطة، تتمثل في توفير بعض فرص العمل للعاطلين عن العمل في مخيم بلاطة، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية للأسر المحتاجة إضافة إلى التنسيق فيما بينها وبين الأجهزة الأمنية واللجان العشائرية للحد من الجريمة داخل المخيم، إضافة إلى التدخل المباشر لحل الخلاف الواقع داخل المخيم، وأفاد الأخ (إبراهيم عمر) أن اللجنة الشعبية تستمد قوتها من قوة القانون، وللأسف لا يوجد الدعم الكافي من قبل الأجهزة الأمنية للجنة الشعبية، وأكد الأخ (فريد المسيمي) أن اللجنة الشعبية تفتقر للسلطة القانونية الكافية لفرض الإستقرار الأمني داخل المخيم.

وفيما يتعلق بإجراءات لجان الإصلاح المتبعة لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، فقد أظهرت النتائج أن هناك عدد من الإجراءات منها إنهاء الخلاف بين العائلات المتشاجرة والإصلاح ذات البين، إضافة إلى التنسيق مع الأجهزة الأمنية للحد من الجريمة داخل المخيم، حيث أفاد الأخ (إبراهيم عمر) أنه كان هناك قوة للجان الإصلاح في السابق لإنهاء الخلافات إلاّ أن هذه القوة أخذت بالانحسار والضعف، لعدم وجود الغطاء القانوني لها، وأضاف الأخ (أحمد ذوقان) أنّ دور لجان الإصلاح يقتصر على العلاقات الشخصية للحد من الجريمة وإنهاء الخلافات.

وأظهرت النتائج أنّ من أهم الحلول الممكنة لتقليل التحديات والصعوبات تكمن في زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي، إضافة إلى توفير فرص العمل للحد من معدلات الفقر والبطالة في مخيم بلاطة، وكذلك تعزيز قوة القانون وزيادة الوعي بين المواطنين للمخاطر المترتبة على ظاهرة الجريمة وتقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح وبين المواطنين وبناء جسور الثقة فيما بينهم، إضافة إلى ضرورة تعزيز قوة التنظيم التابع للحركات الوطنية داخل المخيم للحدّ من الجريمة والوقاية منها.

(4.5) ملخص نتائج الدراسة:

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- أنّ أكبر عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم انتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح) حيث حصلت على نسبة مئوية (94.2%)، وانتشار المخدرات التي حصلت على نسبة مئوية (90.8%)..
- أنّ هناك تأثير كبير لشعور السكان بالظلم الاجتماعي الذي يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة داخل المخيم، فقد حصلت على نسبة مئوية (88.6%).
- أنّ ضعف الضوابط الدينية تُعدّ من أقل العوامل لارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة فقد حصلت على نسبة مئوية (63%).
- أنّ جريمة الاتجار غير القانوني بالسلاح حصلت على نسبة مئوية (92.8%) كأكثر الجرائم ارتكاباً داخل مخيم بلاطة، والجرائم الالكترونية بما فيها الإبتزاز بجميع أشكاله فقد حصلت على نسبة مئوية (89%).
- أنّ جرائم القتل تكثر في مخيم بلاطة، فقد حصلت على نسبة مئوية (87%)، وجرائم المخدرات فقد حصلت على نسبة مئوية (87.6%).
- أنّ أقّل الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة هي جرائم الاغتصاب والتحرش فقد حصلت على نسبة مئوية (43.4%).
- أنّ أكثر الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة هي ترك بعض السكان للمخيم كمكان إقامة (نزوح وهجرة) فقد حصلت على نسبة مئوية (93.2%).

- أنّ زيادة نسبة الطلاق داخل المخيم من أقلّ الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة فقد حصلت على نسبة مئوية (63.4%).
- أنّ هناك تقصير واضح من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية في مكافحة الجريمة والحدّ منها داخل مخيم بلاطة فقد حصلت على نسبة مئوية (41%).
- أنّ إجراءات اللجنة الشعبية المتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تتسم بالنقص فقد حصلت على نسبة مئوية (60.8%).
- أنّ هناك دور كبير للجان الإصلاح في مكافحة الجريمة في مخيم بلاطة فقد حصلت على نسبة مئوية (69%).
- أنّ أكثر الصعوبات والتحديات التي تواجه كل من (الأجهزة الأمنية، اللجنة الشعبية، ولجان الإصلاح) في مكافحة الجريمة والحدّ منها داخل المخيم هي انعدام الثقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- أنّ قلة الوعي لدى أبناء المخيم بالآثار السلبية للجريمة تعتبر من التحديات والصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية، واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل المخيم.
- أنّ أهم الحلول التي يمكنها تقليل التحديات والصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية، واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح في مكافحة الجريمة، هي زيادة السيطرة الأمنية وتطبيق القانون بالتساوي.
- أنّ من أهم الحلول الممكنة لتقليل التحديات والصعوبات تكمن في توفير فرص العمل للحدّ من معدلات الفقر والبطالة في المخيم.

- أنّ زيادة الوعي بين المواطنين للمخاطر المترتّبة على ظاهرة الجريمة وتقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية واللجنة الشعبية ولجان الإصلاح وبين المواطنين وبناء جسور الثقة فيما بينهم تعتبر من الحلول الممكنة للقضاء على الجريمة داخل المخيم.
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغّيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري للأسرة، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، ونوع الجريمة التي تعرض لها).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل الشهري للأسرة، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، ونوع الجريمة التي تعرض لها).
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغير(المؤهل التعليمي).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة، تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة، الدخل الشهري للأسرة، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، ونوع الجريمة التي تعرض لها).
- ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين، حول مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينة لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة، تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل التعليمي، المهنة،

الـدخل الشـهري للأسـرة، المسـتوى المعيشـي، التعـرض للجريمـة، ونـوع الجريمـة التـي تعـرض لها).

- لـيس هنـاك فـروق ذات دلالـة إحصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين، حـول مسـتوى إجـراءات اللجنـة الشـعبية المتبعـة داخـل مخـيم بلاطـة لمكافحـة الجريمـة، تُعـزى لمتغيـرات الدراسـة (الجـنس، العمـر، الحالـة الاجتماعيـة، المؤهـل التعليمـي، المهنـة، الـدخل الشـهري للأسـرة، المستوى المعيشي، التعرض للجريمة، ونوع الجريمة التي تعرض لها).
- لـيس هنـاك فـروق ذات دلالـة إحصـائية فـي اسـتجابات المبحـوثين، حـول مسـتوى دور لجـان الإصـلاح فـي مكافحـة الجريمـة داخـل مخـيم بلاطـة، تُعـزى لمتغيـرات الدراسـة (الجـنس، العمـر، الحالـة الاجتماعيـة، المؤهـل التعليمـي، المهنـة، الـدخل الشـهري للأسـرة، المسـتوى المعيشي، التعرض للجريمة، ونوع الجريمة التي تعرض لها).

(5.5) توصيات الدراسة:

فـي ضـوء النتـائج التـي خرجـت بهـا الدراسـة هنـاك العديـد مـن التوصـيات التـي تسـاعد فـي الحـد مـن ارتكاب وانتشار الجرائم داخل مخيم بلاطة، و من أهم هذه التوصيات ما يلي:

- يجـب إجـراء المزيـد مـن الأبحـاث والدراسـات عـن واقـع الجريمـة فـي المخيمـات الفلسـطينية، حيث أن المكتبة الفلسطينية تفتقر لمثل تلك الأبحاث والدراسات.
- وضـع الخطـط التنمويـة والاسـتراتيجية لتطـوير البنيـة التحتيّـة للمخيمـات الفلسـطينية بشـكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص.
- إنشـاء المشـاريع التطويريـة التـي مـن شـأنها أن تسـاعد فـي تـوفير فـرص عمـل للعـاطلين عـن العمل في مخيم بلاطة.

- العمل على معالجة حالة الفقر المدقع لبعض عائلات المخيم.
- تحديث القوانين المطبّقة في المحاكم الفلسطينية بشأن الجرائم بما يتلائم مع التطور في المجتمع الفلسطيني.
- وضع قوانين صارمة ومشددة على مرتكبي الجرائم خاصّة العائدين لذات الجرائم، وتطبيقها على جميع الخارجين عن القانون بعدل ومساواة دون تمييز.
- العمل بشكل جدّي من قبل الأجهزة الأمنية والإهتمام في المخيم بشكل أكبر.
- زيادة سيطرة الأجهزة الأمنية من خلال وضع الدوريات الدائمة داخل المخيم للحدّ من ارتكاب الجرائم.
- العمل على معالجة مسّببات الجرائم داخل المخيم للحدّ من ارتكاب الجرائم.
- تعزيز عمل اللجنة الشعبية ولجنة الإصلاح داخل مخيم بلاطة وتفعيل دورهم بشكل أكبر، للحدّ من ارتكاب الجرائم.
- العمل على إيجاد برامج توعويّة لتوعية أبناء المخيم بخطورة الجريمة على الفرد والمجتمع ونبذ كل المظاهر السلبية من قبل مؤسسات المخيم ومحاربتها.
- ضرورة تكاثف جهود الأجهزة الأمنية والمؤسسات الفاعلة داخل المخيم، للحدّ من ارتكاب الجريمة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد (1990). **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والتوزيع: بيروت.

أبو حاشية، أحمد (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، لواء في جهاز الأمن الوقائي، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الجمعة الموافق 16/ 4/ 2021، الساعة (10) مساءً.

أبو حمدان، معاذ (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، عضو الجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الأربعاء الموافق 14/ 4/ 2021، الساعة (1) مساءً.

أبو ضاحي، لينا (2018). **اتجاهات طلبة الجامعات في محافظات غزة نحو أخبار الجريمة في المواقع الاخبارية الفلسطينية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية _ دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

أبو لية، نمر (2007). **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينين في مخيمات شمال الضفة الغربية وآفاق التنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: أبوديس.

براك، فهد (2010). **دور الدوافع الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية _ دراسة ميدانية على منطقة حائل**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن

البطوش، مهند (2020). الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جرائم الاحتيال والشيك من غير رصيد في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، **مجلة التربية جامعة الأزهر**، مجلد (39)، العدد (188)، ص ص (408-448).

جبر، جهاد علي (2017). **تأثير حيازة الأسلحة على ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع (دراسة ميدانية على النجف الاشرف)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية: بغداد.

الجمال، يحيى (2020). **عدد قضايا القتل التي ما زالت متشعبة في مخيم بلاطة**، مدير دائرة السلم الأهلي: نابلس.

الجمال، يحيى (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الخميس الموافق 22/ 4/ 2021، الساعة (10) صباحاً.

جهاز الإحصاء المركزي (2016). **نسبة البطالة في فلسطين عام (2016)**، رام الله: فلسطين.

جهاز الإحصاء المركزي (2018). **نسبة البطالة في فلسطين عام (2018)**، رام الله: فلسطين.

جهاز الإحصاء المركزي (2019). **نسبة البطالة في فلسطين عام (2019)**، رام الله: فلسطين.

جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (2019). **عدد سكان مخيم بلاطة**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2016). **النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام 2016**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2016). **جرائم القتل في الضفة الغربية لعام 2016**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2017). **النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام 2017**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2017). **جرائم القتل في الضفة الغربية لعام 2017**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2018). **النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام 2018**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2018). **جرائم القتل في الضفة الغربية لعام 2018**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم الالكترونية في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد النظام العام خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية من عام 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام 2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم السرقات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم السرقة في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم القتل في الضفة الغربية لعام 2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم القتل في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم المخدرات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم المخدرات في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **جرائم حيازة السلاح غير القانوني في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **عدد الجرائم في فلسطين من عام 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

جهاز الشرطة الفلسطينية (2019). **نسبة التغير في ارتكاب الجرائم خلال الفترة بين 2016-2019**، رام الله: فلسطين.

الحاج حسن، محمد (2007). **أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية _ دراسة تحليلية لمدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

الحسن طه، عبير (2015). **دور الصحافة في نشر الوعي الاجتماعي لمكافحة الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: السودان.

الحسن، احسان (2016). **علم اجتماع الجريمة**، ط (2)، دار وائل لنشروالتوزيع: عمان.

الحياني، ادريس (2010). **دروس مختصرة في القانوني الجنائي الخاص المغربي**، ط2، مكتبة قرطبة: المغرب.

خضير، منعم وجاسم، ياسين (2011). قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين للمدة (2004-2009)، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، مجلد (1)، عدد (33)، ص ص (103-122).

الخطيب، محمد، والخطيب، وفاء، ورداد، سامر، وقريع، مجدي (2019). الدوافع المؤثرة في ارتكاب الجرائم من وجهة نظر مرتكبيها في مركزي إصلاح وتأهيل مدينتي بيت لحم وأريحا_ دراسة في جغرافية الجريمة، **مجلة جامعة الاستقلال**، المجلد (4)، العدد (1)، ص ص (81-116).

دائرة الانتخابات المركزية (2019). **عدد فئة الشباب في مخيم بلاطة**، دائرة انتخابات محافظة نابلس: فلسطين.

الدراوشة، عبد الله (2014). أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، مجلد (7)، عدد (2)، ص ص (185 – 203).

الربدي، محمد (2003). **الدوافع الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء بالمجتمع السعودي**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

رمضان، إبراهيم (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، محافظ محافظة نابلس، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الثلاثاء الموافق 27/ 4/ 2021، الساعة (11) صباحاً.

الزعنون، فيصل (1998): المخيمات الفلسطينية بين الواقع والإتجاهات السكانية _ دراسة حالة مخيم بلاطة برنامج الهجرة القصرية، **مجلة جامعة النجاح الوطنية**، العدد (3)، ص ص (195–210).

زواهرة، عمر (2009). **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الامن العام**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن.

الزواهرة، عمر(2009). **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته: عمان.

السعيد، كامل (2009). **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة**، دار الثقافة لنشر والتوزيع: عمان.

سلامة، سعيد (2008). **الذكرى الستون لنكبة فلسطيين**، دائرة شؤون اللاجئون: رام الله.

السلايمة، ميس (2018). **الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على ارتفاع معدلات الجريمة لدى نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس: أبوديس.

السمري، عدلي والحميد، امال ولطفي، طلعت وعبد الفتاح، عايدة (2010). **علم اجتماع الجريمة والإنحراف**، ط (1)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

شامخ، أحمد (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، مدير عام الداخلية ورئيس اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الأحد الموافق 2/ 5/ 2021، الساعة (12) مساءً.

الشبيلي، أحمد والعبيدي، سلوان (2012). البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد (1)، عدد (10)، ص ص (70-78).

الشديفات، أمين والرشيدي، عبد الرحمن (2016). الدوافع الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد (43)، عدد (5)، ص ص (2123 – 2137).

شقفة، أشرف وأبو عمرة، صالح (2012). دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، مجلد (2012) العدد (3)، ص ص (585 -602).

الشمري، محمد (2016). **علم الجريمة – الإجرام والمجرمين**، ط (1)، دار أمجد للنشر والتوزيع: عمان.

صالح، نبيه (2003). **دراسة في علم الإجرام والعقاب**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

طوقان، أرب (2012). **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها _ دراسة في الجغرافيا الاجتماعية)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

العبد الوهاب، سرور (2004). **الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيزية**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.

عمر، إبراهيم (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، عقيد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم السبت الموافق 17/ 4/ 2021، الساعة (11) صباحاً.

الغامدي، عبد العزيز (2010). **علاقة الجريمة بالدوافع الاجتماعية كما يراها ضباط تحقيق شرطة منطقة الباحة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية: الرياض.

غفري، خالد (2018). **الجريمة مبادئ علم الإجرام**، ط (1)، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع: عمان.

القريشي، غني (2011). **علم الجريمة**، ط (1)، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

كيطان، طالب (2010). تعاطي المخدرات والمسكرات وعلاقتها ببعض المتغيرات الفردية والاجتماعية / دراسة ميدانية لبعض مظاهر الإدمان في مدينة الديوانية، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، مجلد (13)، عدد (4)، ص ص (235-260).

مبيض، هبة (2010). **اللاجئون الفلسطينيون بين الإغتراب والإندماج السياسي _ دراسة حالة مخيم بلاطة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس

محمد، اسراء (2017). **الدوافع الجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين: السودان.

المراغي، أحمد (2018). **الظاهرة الإجرامي _ دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأسباب الجريمة**، ط (1)، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع: مصر.

مرشود، باسم (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، عميد في جهاز الأمن الوقائي وعضو اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الخميس الموافق 29/ 4/ 2021، الساعة (10) مساءً.

المسيمي، فريد (2021). **واقع الجريمة في مخيم بلاطة**، عضو اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، مقابلة شخصية تم إجراءها يوم الأحد الموافق 2/ 5/ 2021، الساعة (9) مساءً.

المشهداني، أكرم (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتها بالوطن العربي _ دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات**، ط (1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

المصري، فادية (2002). **الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والاسرية في مدينة نابلس**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس.

النجار، وسام (2012)، **جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة _ دراسة في جغرافية الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

نجم، محمد صبحي (2010). **قانون العقوبات: النظرية العامة للجريمة**، ط (3)، مكتبة دار الثقافة: عمان.

نوري، عبد الله (2011). الدوافع الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر الدوافع الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العدد (1)، ص ص (132 – 160).

وريكات، عايد (2013). **نظريات علم الجريمة**، ط (2)، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن.

يونس، سمير (2005). **ظاهرة العود إلى الإنحراف: دراسة للظروف الأسرية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة باخي مختار: عنابة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Addington, lynn (2009).**Fear of crime and perceired risk**، Oxford University; Press.

Engjellushe, Zenelaj & Myzafer, Elezi (2013). the geography of crime in Albania 2000-2012, **a multidisciplinary journal of global macro trends**, 2 (6): PP 163-176.

Hagan، Frank, & Daigle, Leath (2018). **Introduction to criminology: Theories, methods, and criminal behavior,** Sage Publications**.** California: USA.

Hooghe, Marc & Vanhoutte, Bram & Hardyns, Wim & Bircan, Tuba. (2011). Unemployment، و Inequality, and Crime. Spatial Distribution Patterns of Criminal Acts in Belgium, 2001-2006، **British Journal of Criminology**. 51(1): PP 1-20.

Raphael, Ziad & Winter, Ebmer (2001). Identifying the Effect of Unemployment on Crime**, Journal of Law and Economics**, 44: PP 259-283.

Shaw, mark & kemp, Walter (2012). **Spotting the spoilers aguide to analyzing organized crime in fragile states,** international Pace institute: New York.

Kornhauser, Ruth Roser (1978) .**Social Sources of Delinquency**. Chicago: University of Chicago Press.

ملحق رقم (1): الإستبانة في صورتها الأولية

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج علم الجريمة

إستأنة الدراسة

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية طيبة وبعد،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول**واقع الجريمة في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016_2019)/ التحديات والحلول،** وذلك استكمالا للحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس، أرجو التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بوضع إشارة (×) أمام العبارة التي تتفق ووجهة نظركم، شاكرا لكم جهودكم وأمانتكم وحرصكم على إنجاح هذه الدراسة، علما أن إجاباتكم ستكون سرية ولا تشكل أي نوع من الإختبار ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

مع كل الشكر والامتنان

الباحث : مجاهد جهاد فرج

اشراف : د.وفاء الخطيب

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الرجاء وضع علامة (X) في المربع للخيار الذي يمثلكم:

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

العمر:

18-أقل من22 ☐ 22-أقل من 26 ☐ 26-29 ☐

المؤهل التعليمي:

أمي ☐ أساسي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐

المهنة:

موظف ☐ عامل ☐ طالب ☐

أعمال حرة ☐ بلا عمل ☐

مستوى الدخل:

أقل من 2000 شيكل ☐ أقل من 2000 -3500 شيكل ☐

3500 فأكثر ☐ لا يوجد دخل ثابت ☐

القسم الثاني: مجالات ومحاور الاستبيان

يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق مع وجهة نظركم أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المجال الأول: عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة						
1	المخدرات					
2	تراجع القيم					
3	الفقر					
4	السلاح غير الشرعي					
5	ضعف القانون					
6	عدم إدراك المجرم لتأثير جريمته					
7	غياب الأفق					
8	التفكك الاجتماعي					
9	البيئة الفاسدة					
10	ضغوطات الحياة العامة					
المجال الثاني: أكثر الجرائم انتشاراً داخل مخيم بلاطة						
11	المخدرات					
12	القتل					
13	السرقة					
14	الاتجار بالسلاح					
15	الإبتزاز					
16	الجرائم الالكترونية					
17	انتهاك خصوصية الأفراد					
18	الانتقام					
19	جرائم الاغتصاب					
20	جرائم سياسية					
المجال الثالث: الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة						
21	ضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة					
22	عدم شعور المواطنين بالأمن					
23	التفكك الاجتماعي					
24	عدم لجوء المواطنين للجهات القضائية للتقاضي واللجوء إلى الوسائل البديلة					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
25	ضرب النسيج الاجتماعي					
26	تدهور الحالة الاقتصادية					
27	المشاكل الاسرية.					
28	زيادة شعور الخوف من المستقبل					
29	تدني المستوى المعيشي					
30	تكليف الدولة خسائر مادية كبيرة					
المجال الرابع: الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها الدولة لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة						
31	الحواجز الأمنية					
23	حملات امنية					
33	تشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالسلاح غير الشرعي وحيازته					
34	الدوريات المستمرة وانتشار مراكز الشرطة					
35	حملات توعوية لتعريف المواطنين بالآثار السلبية للجريمة					
36	حملات عفو لمرتكبي الجرائم لإصلاحهم وتأهيلهم					
37	تشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالمخدرات					
38	مخيمات تعايش لفئات الشباب					
39	توفير فرص عمل وزيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية					
40	تشديد العقوبة على العود إلى ارتكاب الجريمة					
المجال الخامس: إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة						
41	زيادة فرص العمل					
42	الشراكة مع الجهات الحكومية لمكافحة الجريمة					
43	القيام بدراسات للوقوف على عوامل الجرائم داخل المخيم ومعالجتها					
44	عقد لقاءات مع وجهاء المخيم للحد من الجرائم					
45	تلبية الاحتياجات الاقتصادية والأمنية والتعليمية					
46	مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون					
47	إنهاء حالات النزاع بين عائلات المخيم المتشاجرة					
48	اعداد حملات توعوية					
49	الحد من انتشار السلاح غير الشرعي داخل المخيم					
50	الحد من انتشار المخدرات وملاحقة مروجيها					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المجال السادس: دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة						
51	الحد من ارتكاب الجريمة					
52	حصر الخلافات بين العائلات المتشاجرة والعمل على اصلاح ذات البين					
53	الشراكة مع الأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم					
54	الشراكة مع اللجنة الشعبية لإنهاء الخلافات					
55	تسهيل تسليم المجرمين إلى العدالة					
56	تطبيق العدل والمساوة قدر الامكان					
57	إعداد لقاءات توعوية					
58	متابعة القضايا إلى حين انتهائها					
59	الوقوف على أهم العوامل في ارتكاب الجريمة واصلاحها					
60	ارجاع الحقوق إلى اصحابها قدر الامكان					

مع الشكر والاحترام

الباحث: مجاهد جهاد فرج

ملحق رقم (2): محكمي الإستبانة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
1	د. عبد اللطيف ربايعة	جامعة الاستقلال
2	د. عصام الأطرش	جامعة الاستقلال
3	د. رياض شريم	جامعة الاستقلال
4	د. توفيق أبو حديد	جامعة الاستقلال
5	د. زياد قنام	جامعة القدس
6	د. شاهر العالول	جامعة القدس
7	د. محمد الفرارجة	الجامعة الأهليّة
8	د. محمد عكة	الجامعة الأهلية
9	د. محمد خلاف	الجامعة الأهلية

ملحق رقم (3): الإستبانة في صورتها النهائية

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج علم الجريمة

إستبانة الدراسة

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين(2016_2019)/ التحديات والحلول**، ذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس، أرجو التكرم بالإجابة على فقرات الإستبيان بوضع إشارة (×) أمام العبارة التي تتفق ووجهة نظركم، شاكرا لكم جهودكم وأمانتكم وحرصكم على إنجاح هذه الدراسة، علما أن إجاباتكم ستكون سرية ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

مع كل الشكر والامتنان

الباحث: مجاهد جهاد فرج

إشراف: د.وفاء الخطيب

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الرجاء وضع إشارة (X) أمام أحد المُتغيرات التي تنطبق عليكم:

الجنس:

1. ذكر ☐ 2. أنثى ☐

العمر:.....

الحالة الاجتماعية:

1. أعزب/ عزباء ☐ 2. متزوج/ متزوجة ☐ 3. مطلق/ مطلقة ☐

4. أرمل/ أرملة ☐ 5. غير ذلك حدد/ي:..... ☐

المؤهل التعليمي:

1. ثانوي فأقل ☐ 2. دبلوم متوسط ☐ 3. دبلوم عالي ☐

4. بكالوريوس ☐ 5. ماجستير فأعلى ☐

المهنة:

1. موظف قطاع حكومي ☐ 2. موظف قطاع خاص ☐ 3. عامل ☐

4. عاطل عن العمل ☐ 5. غير ذلك حدد/ي:..... ☐

الدخل الشهري للأسرة:

1. 1500 أقل من شيكل ☐ 2. 1500- أقل من 2500 شيكل ☐

3. 2500- أقل من 3500 شيكل ☐ 4. 3500- أقل 4500 شيكل ☐

5. أكثر من4500 شيكل ☐

المستوى المعيشي لك نسبةً لبقية سكان المخيم:

1. ممتاز ☐ 2. جيد جداً ☐ 3. جيد ☐

4. متوسط ☐ 5. سيء ☐ 6. سيء جداً ☐

هل سبق وكنت/ كنتي ضحية لجريمة:

1. نعم ☐ 2. لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم حدد/ي نوع الجريمة:.....

القسم الثاني: مجالات ومحاور وفقرات الإستبانة:

يرجى وضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق مع وجهة نظركم أمام كل فقرة من الفقرات الآتية:

الرقم	المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المجال الأول: عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة						
.1	شعور السكان بالظلم الاجتماعي					
.2	شعور السكان بالتهميش بسبب ضعف الخدمات المُقدمة للمخيم من الجهات الرسميّة					
.3	شعور السكان بالتهميش بسبب ضعف الخدمات المُقدمة للمخيم من الجهات الأهليّة					
.4	ضيق المسكن (صغر المساحة نسبةً لعدد ساكنيه)					
.5	سوء الوضع الاقتصادي لمجموع السكان					
.6	إنتشار المخدرات (إدمان، تجارة، ترويج، زراعة)					
.7	ضعف القيم الأخلاقيّة					
.8	ضعف الضوابط الدينيّة					
.9	إنتشار السلاح غير القانوني (فوضى السلاح)					
.10	ضعف الضوابط الاجتماعية					
.11	عدم الوعي بمخاطر ممارسة الجريمة					
.12	غياب الأمل في المستقبل (اليأس، الإحباط)					
.13	التفكك الاجتماعي داخل المخيم					
.14	التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة (المشاكل الأسريّة)					
.15	الكثافة السكانيّة (الإزدحام)					
.16	إرتفاع مستوى البطالة (قلة فرص العمل)					
.17	ضعف البنية التحتيّة للمخيم قياساً بمحيطه					
.18	الإنتهاكات المُمارسة من قبل الإحتلال الإسرائيلي ضد أبناء المخيم					
المجال الثاني: الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة						
.1	المخدرات (إدمان، تجارة، ترويج، زراعة)					
.2	القتل					
.3	السرقة بما فيها السطو المُسلح					
.4	الاتجار غير القانوني بالسلاح					

الرقم	المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.5	الجرائم الالكترونية بما فيها الإبتزاز بجميع أشكاله					
.6	مقاومة رجال الأمن					
.7	الأخذ بالثأر					
.8	الجرائم الأخلاقيّة (الاغتصاب، التحرش)					
.9	البلطجة (ترويع، تخويف) الآخرين					
.10	تخريب ممتلكات الآخرين					
.11	النصب					
.12	الإحتيال					
.13	الإختطاف					
.14	إشعال الحرائق					
المجال الثالث: الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة						
.1	تدهور السلم الاجتماعي في المخيم					
.2	ترك بعض السكان المخيم كمكان إقامة (نزوح، هجرة)					
.3	تحول المخيم كمخبأ للخارجين عن القانون					
.4	تدهور مستمر في جوانب الحياة (الاقتصادية، الصحيّة، التعليميّة، السياسيّة، الاجتماعية)					
.5	اللجوء إلى السلوك الإجراني (أخذ الحق باليد)					
.6	تفكك النسيج الاجتماعي					
.7	زيادة تكاليف اصلاح الضرر الناتج عن ممارسة الجريمة بمختلف أشكالها					
.8	عدم شعور سكان المخيم بالأمان					
.9	التفكك الأسري الناتج عن زيادة المشاكل الأسريّة					
.10	زيادة نسبة الطلاق داخل المخيم					
المجال الرابع: الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة						
.1	إقامة الحواجز الأمنية					
.2	حملات أمنية (مطاردة، إعتقال) المطلوبين على ذمة جرائم					
.3	الحرص على تطبيق القانون					
.4	تعزيز مبدأ سيادة القانون (تطبيق القانون على الجميع بعدالة)					

الرقم	المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.5	حملات توعوية (ندوات، ورش العمل، مؤتمرات) لرفع الوعي بين المواطنين بالآثار السلبية للجريمة					
.6	حملات عفو لمرتكبي الجرائم في مقابل الالتزام بالقانون بعد الإفراج					
.7	تشديد العقوبة على مرتكبي الجرائم بمختلف أنواعها					
.8	تنظيم مخيمات تعايش لفئات الشباب					
.9	توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل					
.10	زيادة نسبة منتسبي الأجهزة الأمنية من أبناء المخيم					
المجال الخامس: إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة						
.1	تنفيذ مشاريع (إنتاجيّة، خدمية) لتوفير فرص عمل للشباب					
.2	إقامة مراكز تدريب مهني للشباب لتأهيلهم للعمل					
.3	الشراكة مع الجهات الحكومية لمكافحة الجريمة					
.4	العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم					
.5	عقد لقاءات مع وجهاء المخيم للحد من الجرائم					
.6	إقامة صناديق إدخار لدعم العائلات الفقيرة داخل المخيم					
.7	مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون					
.8	إنهاء حالات النزاع بين عائلات المخيم المتشاجرة					
.9	توعية السكان بمخاطر تفشي الجريمة					
.10	رفع المستوى المعيشي لبعض العائلات الفقيرة من خلال تقديم المعونات لهم					
.11	دعم برامج العمل التطوعي داخل المخيم					
.12	تطوير المراكز (الصحيّة، النسوية) القائمة داخل المخيم					
.13	تحسين البنيّة التحتيّة داخل المخيم					
.14	إنشاء أندية رياضية داخل المخيم					
المجال السادس: دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة						
.1	العمل على معالجة مُسببات الجريمة في المخيم					
.2	العمل على إنهاء الخلافات العائلية في المخيم					
.3	الشراكة مع الأجهزة الأمنية في الحد من الجرائم					
.4	الشراكة مع اللجنة الشعبية لإنهاء الخلافات بين سكان المخيم					

الرقم	المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
.5	تسهيل إجراءات تسليم المجرمين إلى أجهزة العدالة					
.6	إصلاح ذات البين					
.7	إعداد (لقاءات، مؤتمرات، ندوات) تهدف إلى رفع وعي المواطنين بأخطار ممارسة الجريمة					
.8	متابعة القضايا مع العائلات المتشاجرة لحين انتهائها					
.9	المطالبة بزيادة المساحة المُخصصة للبناء داخل المخيم (توسيع حدود المخيم)					
.10	المساعدة في ترميم البيوت غير الصالحة للسكن داخل المخيم					

مع الشكر والاحترام

الباحث: مجاهد جهاد فرج

ملحق رقم (4): دليل المقابلة المُعمقة

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير علم الجريمة

دليل المقابلة المُعمقة

أخي العزيز/ أختي العزيزة

تحية الوطن وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **واقع الجريمة في مخيم بلاطة في الفترة الواقعة بين (2016_2019)/ التحديات والحلول**، ذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من جامعة القدس، أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة المقابلة بما يتفق ووجهة نظركم، شاكرا لكم جهودكم وأمانتكم وحرصكم على إنجاح هذه الدراسة، علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل معها بشكل موضوعي وعلمي.

مع كل الشكر والامتنان

الباحث: مجاهد جهاد فرج

إشراف: د.وفاء الخطيب

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

الاسم: _____

العمر: _____

المؤهل التعليمي: _____

مكان العمل: _____

المسمى الوظيفي: _____

عدد سنوات الخبرة: _____

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل وعوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثير إلى الأقل تأثير؟

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها في المخيم؟

التحديات والصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية والقانونية:

التحديات والصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية:

التحديات والصعوبات التي تواجه اللجان العشائرية:

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية:

إجراءات اللجان الشعبية:

إجراءات اللجان العشائرية:

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

أية ملاحظات أخرى:

مع الشكر والاحترام

الباحث: مجاهد جهاد فرج

ملحق رقم (5) المقابلات المُعمقة:

تم تحديد مواعيد مع شخصيات من الأجهزة الأمنية ولجنة خدمات مخيم بلاطة ورجال الإصلاح في محافظة نابلس بما يتناسب مع أوقاتهم، من أجل جمع البيانات التي من شإنها أن تدعم النتائج الإحصائية للدراسة، حيث تم إجراء (8) مقابلات كما هي على النحو التالي:

المقابلة رقم (1):

تم إجراء المقابلة الأولى مع الأستاذ المحامي (معاذ أبو حمدان/ عضو لجنة خدمات مخيم بلاطة يوم الأربعاء بتاريخ 14/ 4/ 2021، الساعة (1) مساءً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** معاذ داود أبو حمدان
- **العمر**:30 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** ماجيستير حقوق.
- **مكان العمل:** لجنة خدمات مخيم بلاطة.
- **المسمى الوظيفي:** عضو لجنة خدمات مخيم بلاطة.
- **عدد سنوات الخبرة:** 7 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

إن المخيمات ونظرا لطبيعتها الخاصة لما يتوافر بها أعداد سكان كبيرة جدا في منطقة جغرافية صغيرة فهي تعتبر أماكن مكتظة بالسكان مقارنة بأي مكان آخر، ويلاحظ في مخيم بلاطة أن الاكتظاظ السكاني الكبير هو أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم، وأيضاً سوء معاملة أبناء المخيم من قبل المجتمع المحيط وعدم الحصول على وظائف أي أنه لا يوجد (عدالة اجتماعية) هذا أيضاً عاملا مساعدا في ارتفاع ارتكاب الكثير من الجرائم داخل المخيم، إضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الفقر المتقع ومعدلات البطالة المرتفع والتي تحول بين الفرد وتحقيقه لحاجاته فهو يؤدي بشكل طبيعي إلى ارتفاع معدلات الجرائم في المخيم، وهذا كله لا ينفي دور الاحتلال الذي يسعى جاهدا إلى زج أبناء المخيم في وحل الجريمة من خلال بث السموم المتمثلة في سهولة وصول المواد المخدرة والأسلحة المشبوهة والتي تؤدي بالفعل إلى ارتفاع معدلات الجرائم في مخيم بلاطة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

تتعدد أنواع الجرائم المرتكبة داخل مخيم بلاطة ولكن أكثر أنواع هذه الجرائم هو الاعتداء على بعضهم البعض فتجد الاعتداءات البسيطة تتعلق بضيق المعيشة وضيق الحال والتي قد ينتج عنها جرائم القتل، وكذلك تجارة السلاح تعد من أكثر الجرائم انتشاراًت في المخيم إضافة إلى ترويج المخدرات بين أزقة المخيم، وعلى الرغم من نبذ هذه الأنواع من الجرائم الا أننا نشهد تزايدها بشكل كبير وملحوظ داخل المخيم.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

نعم هناك الكثير من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تتمثل في زيادة نسبة العنوسة في المخيم وكذلك العزوف عن مصاهرة أبناء المخيم من غير اهل المخيم لما يحمله مخيم بلاطة من صفات إجرامية تجعل الناس تبتعد عن الاحتكاك به، إضافة إلى هجرة نسبة كبيرة من أهل المخيم إلى خارجه بحثا عن أمنهم وأمن أبنائهم فهم لم يعودوا يشعروا بالأمن داخل المخيم.

ومنها أيضاً وصم المخيم بصفة معاقل الجريمة والإجرام على خلاف صورته الحقيقية المتمثلة بعنوان الثورة ضد المحتل ومحطة انتظار لحين العودة.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

إن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه اللجان والأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة هو انعدام ثقة المواطن في هذه المؤسسات أو اللجان، وكذلك صعوبة عقلية القاطنين في المخيم وعدم تقبلهم فكرة المسؤولية على حياتهم لعدم ثقتهم في كافة أركان الجهات المسؤولة، وأيضاً الطبيعة الجغرافة للمخيم تحول دون فرض السيطرة الأمنية عليه.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: ان من أهم الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية هي استعياب عدد كبير من أبناء المخيم وضمهم في صفوف الأجهزة الأمنية، من أجل العمل على تنفيذ القانون، وكذلك عمل لجان متخصصة تعمل على تحسين العلاقة بين الأجهزة الأمنية

والمواطن بحيث تتغير النظرة العامة للمواطن عن الأجهزة الأمنية للأفضل، وأيضاً مد جسور التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات العاملة داخل المخيم، وأخيرا القيام بحملات أمنية داخل المخيم لتطبيق القانون وملاحقة المجرمين .

إجراءات اللجان الشعبية: ان اللجان الشعبية هي أهم من يعمل داخل المخيم بحيث أن هذه اللجان هي قريبة من المخيم ومن أبنائه، وهم أكثر علما ودراية بمجال المخيم وأهله وكيفية وضع حد للجريمة داخل المخيم، فإن هذه اللجان ومن خلال إيجاد علاقات موسعة مع المواطن وفرض حلول للمشاكل اليومية للمواطن من خلال توفير كافة احتياجاته الأساسية لكل محتاج ولا يمكن أن يكون لكامل أبناء المخيم ولكن لو تم معالجة كل حالة محتاجة قد تصل إلى وحل الجريمة مسبقا من خلال استيعابها والعمل على حل مشكلاتها من خلال السعي لتوظيف الشخص مثلا أو توجيهه توجيها سليما بكيفية المطالبة بحقوقه بدون أو الدخول في وحل الجريمة، والعمل على تحسين البنية التحتية للمخيم.

إجراءات اللجان العشائرية: ان المخيم كأي بقعة أخرى من الوطن يقع به إشكاليات يومية ممكن أن يتم الحد منها من اخلال اللجان العشائرية التي تعمل على إنهاء الخلاف دون تطوره وبالتالي فإن الحد من تفاقم الجريمة وعدم تطور أحداثها يؤدي إلى مكافحة الجريمة والحد منها، خاصة أن أعضاء اللجان العشائرية من كبار شخصيات وعائلات المخيم وقادرين على التأثير والحد من الجريمة داخله، إضافة إلى مساندة الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة وفي تطبيق سيادة القانون بالمخيم.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

أن من أهم الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها في مخيم بلاطة لتقليل من نسبة الجريمة داخله ما يلي:

1. العمل على الحد من مستوى البطالة داخل المخيم من خلال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ومساعدتهم في تحقيق حاجاتهم.
2. الحد من نسبة الفقر من خلال تقديم المساعدات المالية للاسر المحتاجة.
3. زيادة الوعي بين فئة الشباب داخل المخيم.
4. تقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية وبين أبناء المخيم.
5. تطبيق القانون بكل صرامة من قبل الأجهزة الأمنية للحد من ارتفاع معدلات الجريمة.

أي ملاحظات أخرى: لا يوجد

المقابلة رقم (2):

تم إجراء المقابلة الثانية مع اللواء (أحمد أبو حاشية/ جهاز الأمن الوقائي ومن سكان مخيم بلاطة يوم الجمعة بتاريخ 16/ 4/ 2021، الساعة (10) مساءً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** أحمد أبو حاشية.
- **العمر:**53 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** دبلوم.
- **مكان العمل:** موظف حكومي.
- **المسمى الوظيفي:** لواء في جهاز الأمن الوقائي.
- **عدد سنوات الخبرة:** 26 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

ان هناك عوامل عديدة لارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، وعلى رأس هذه العوامل ضيق الحال فالمخيمات بشكل عام ومخيم بلاطة بشكل خاص يعاني من ضيق الحال، فالحياة داخل المخيم لا تطاق تفتقر لأدنى الحاجات الأساسية للعيش الكريم، وهذا ما يدفع بالشباب لارتكاب العديد من الجرائم الذي هو تعبير عن الضغط الذي يعاني منه داخل المخيم، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعمل على زيادة الضغط على الموارد داخل المخيم مما يشجع من القيام بأعمال إجرامية، ولقلة فرص العمل دور

كبير في التشجيع على ارتكاب الجرائم داخل المخيم، فهي تعمل بدورها على زيادة نسبة الفقر وترفع من درجة البطالة داخل المخيم، إضافة إلى دور الاحتلال الكبير في التشجيع على عمل الفتن داخل المخيم من خلال دس المخدرات والسلاح داخله لضرب النسيج الاجتماعي وحرف البوصلة عن مسارها الصحيح، إضافة إلى عدم انتشار الوعي الكافي بين شباب المخيم ومعرفتهم بمضار الجريمة عليهم وعلى اسرهم، كل هذه تعتبر من العوامل التي تؤدي إلى الجريمة في مخيم بلاطة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

هناك أشكال كثيرة من الجرائم المرتكبة داخل المخيم، ومن أكثر هذه الأشكال هي تجارة المخدرات وترويجها حيث يشهد مخيم بلاطة انتشار كبير لافة المخدرات بين شبابه، إضافة إلى انتشار كبير للأسلحة غير القانونية بين أيدي العابثين والاهين والذين لا يستخدموا السلاح في طريقه الصحيح، حيث كان مخيم بلاطة في السابق منارة للنضال والكفاح ضد الاحتلال، ونجد أن مقاومة رجال الأمن داخل المخيم أخذت بالإزدياد في الوقت الراهن، إضافة إلى الاقتتالات الداخلية بين عائلات المخيم وعشائره مما يؤدي إلى جرائم القتل التي أخذت بالازدياد داخل المخيم، حيث أنه لا يخلو عام الا وفيه قضية قتل.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

يوجد الكثير من الآثار السلبية التي يتعرض لها مخيم بلاطة نتيجة الانجراف وراء الجريمة، فنجد أن المخيم كان في السابق عنوان لتماسك والتلاحم مع بعضه البعض، الا أن هذا التماسك تحول إلى تفكك اجتماعي رهيب يشهده مخيم بلاطة، إضافة إلى أن أكثر أهلي المخيم يشعرون بالإحباط والخوف مما هو قادم، إضافة الا ترك الكثير من سكانه لبيوتهم والهجرة إلى خارجه لتحيق الأمن الذي هو ينقصهم داخل المخيم.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

أن دور الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية ضئيل جدا ويعبر عن ضعفهم الشديد، يوجد تحديات يواجهها الأجهزة الأمنية داخل المخيم منها قلة الوعي لدى شباب المخيم، إضافة إلى انعدام الثقة بينهم وبين أبناء المخيم، وأيضاً يوجد تقصير واضح من قبل الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية اتجاه المخيم والحد من الجريمة داخله، أما فيما يخص لجان العشائر فبرأي الخاص أن لجان العشائر هم من يشجعوا على ارتكاب الجرائم وليس الحد منها، لأن لجان العشائر داخل مخيم بلاطة تختلف إختلافا تاما عن العشائر في باقي الوطن، فالعشائر يجب أن تتمتع بقوة القانون وليس مسايرة الخارجين عن القانون.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: ان من أهم الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية هي ملاحقة الخارجين عن القانون ولكن بشيء من النقص، إضافة إلى توفير فرص العمل والزج بأبناء المخيم في سلك الأجهزة الأمنية، إضافة إلى اصلاح واعمار بعض المنازل المتاكلة داخل المخيم والتي يعجز أهلها عن إصلاحها بسبب الفقر الذي يعيشونه.

إجراءات اللجان الشعبية: ان دور اللجان الشعبية يجب أن يكون دور كبير في الحد من الجريمة وذلك يكون عن اصلاح وتطوير البنية التحتية للمخيم، تقديم بعض المساعدات المالية للأسر المحتاجة، وأيضاً توفير بعض فرص العمل، ودعم بعض المؤسسات الأهلية كالنادي وغيره، الا أن عمل اللجنة الشعبية يطغو عليه النقص في أغلب الأوقات فهي لم تقم بواجبها على أكمل وجه.

إجراءات اللجان العشائرية: يوجد إجراءات بسيطة تقوم بها اللجان العشائرية داخل المخيم منها اصلاح ذات البين ومتابعة القضايا الكبيرة مثل حالات القتل الا أن سلبيات اللجان العشائرية أكبر من ايجابياتها في المكافحة ضد الجريمة، لإنها لا تفرض غرامات مالية أو إجراءات تكون رادعة للمجرمين، باختصار منطق العشائرية مفقود في مخيم بلاطة.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

أن من أهم الحلول واليات المعالجة التي يمكن القيام بها في مخيم بلاطة للتقليل من نسبة الجريمة داخله هي:

1. ممارسة الأجهزة الأمنية دورها الصحيح.
2. تطوير الحس الوطني لدى الناس عن طريق الورشات التعبوية.
3. تطبيق القانون بشكل رادع على الجميع لتصبح الناس داعمة لسلطة وليست معادية.
4. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.
5. إنهاء حالات الفقر وتوفير الحاجات الأساسية.

أي ملاحظات أخرى: لا يوجد

المقابلة رقم (3):

تم إجراء المقابلة الثالثة مع العقيد (إبراهيم عمر/ جهاز الأمن الوقائي ومن سكان مخيم بلاطة وعضو لجنة خدمات مخيم بلاطة، يوم السبت وبتاريخ 17/ 4/ 2021، الساعة (11) صباحاً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** إبراهيم خليل عمر.
- **العمر:**55 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** دبلوم.
- **مكان العمل:** موظف حكومي وعضو لجنة الشعبية مخيم بلاطة.
- **المسمى الوظيفي:** عضو لجنة شعبية وعقيد في الأمن الوقائي.
- **عدد سنوات الخبرة:** 10 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

طبعا لا يمكن أن تكون الجريمة داخل مخيم بلاطة ملحوظة بشكل مباشر بسبب أن جرائم القتل داخل المخيم ليست بالصورة المهولة عند الآخرين فمعظم قضايا القتل كانت بطريقة الخطأ، والسواد داخل المخيم ليس من عقول الإجرام أو من أصحاب السوابق بل على العكس فأعظم الجيل المتعلم مثقف وينبذ ويبتعد عن الجريمة، الا ان هناك عدد من العوامل التي يمك اعتبارها على إنها دافع من عوامل ارتكاب

الجرائم فالكثافة السكانية والفقر والبطالة وانتشار السلاح كل ذلك يعتبر من عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

هناك عدد من الجرائم التي تكثر في المخيم مثل تجارة المخدرات وتعاطيها وتجارة السلاح بشكل كبير إضافة إلى بعض السرقات بشخوصها المعروفين، إضافة إلى جرائم القتل ولكن كما تحدثنا سابقا فمعظمها عن طريق الخطأ ولكن تطور الأمور أعطت الصورة الموجودة حاليا.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا.

اي جريمة داخل المجتمع تأثر بشكل سلبي على الكل من أهم هذه الآثار:

1. نشر الخوف والهلع والفزع.
2. هجرة السكان من المخيم بسبب غياب الامن.
3. تدهور الوضع الاقتصادي وترديه.
4. عدم استقرار المخيم.
5. التفكك الاجتماعي.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

أول الصعوبات هي:

1. ان الأجهزة الأمنية لا تقوم بدورها بالشكل الصحيح في غياب التنسيق مع لجان الإصلاح بالشكل الصحيح.
2. غياب لجان الإصلاح بشخوصها القوية والقادرة على قول كلمة الحق والفهم العشائري.
3. سيطرة العائلات القوية وفرض هيبتها سواءً على لجان الإصلاح، وأحيانا لها امتداد داخل الأجهزة الأمنية.
4. ضعف التنظيمات بكل مسمياتها داخل المخيم.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية:

1. فك الاشتباكات بين العائلات أحيانا وليس بكل الحالات.
2. اعتقال كل من يثبت بحقه الاعتداء من طرفي المشكلة.
3. في حالة كانت المشكلة فيها قتل تقوم الأجهزة الأمنية بحماية البيوت ومنع الاعتداءات عليها.
4. من الملاحظ وللأسف حتى اللحظة لا تقوم الأجهزة الأمنية بحل المشاكل بطرق علمية أمنية صحيحة، وحتى قضية التعاون مع المؤسسات للأسف ضعيفة وغير موجودة في كثير من الأحيان.

إجراءات اللجان الشعبية: اللجان الشعبية تستمد قوتها من قوة السلطة ومن احترام والتزام الأهالي بقرارتها، ولكن للأسف في الفترة الأخيرة وجدنا أن الكثير حاول اضعاف دور اللجان عن طريق تجاهلها وتحميلها كامل المسؤوليات فيما يحدث مع العلم أن دولة كاملة لا تستطيع أن تحكم مخيم بلاطة وتوفير التزاماته، فكيف بلجنة شعبية امكانساتها محدودة والمتربصون كثر، ومع هذا فاللجان الشعبية داخل المخيم هي المؤسسة الوحيدة الموجودة في كل حدث وكل موقف ولها إجراءاتها مثل المساعدات التي تقدم للعائلات الفقيرة إضافة إلى توفير بعض الوظائف ورفع كل قضايا المخيمك للجهات المعنية.

إجراءات اللجان العشائرية: للأسف كان للعشائر بالسابق دور فعال ورئيس في إنهاء الإشكاليات وفرض قوتها وحلولها، ولكن مع الزمن بأت هذه القوة بالانحسار والتراجع بسبب غياب الشخوص ذوي الخبرة وكثرة المشاكل بجميع المناطق واحتكام الناس للعشائر وترك المحاكم مما تسبب بالضغط الشديد والحاجة للجان أكثر وأكثر، واللجان العشائرية أصلا بحاجة لقوة وحماية من الأجهزة الأمنية وهذا للأسف غير فعال بالطريق الصحيح.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

هناك من الحلول ما يلي:

1. أن تقوم الأجهزة الأمنية بفرض سيطرتها بالصورة الصحيحة دون تميز بين أي عائلة داخل المخيم.
2. الابتعاد عن المحسوبيات والواسطات.
3. حل جميع مشكلات المخيم وتحسين الظروف الصعبة التي يعيشونها والعمل فعلا على البدء بحل مشاكل هؤلاء الناس الذين يعيشون في المخيم.

أية ملاحظات أخرى: السبب الرئيس لما يعانيه المخيم هو الفقر الشديد، وارتفاع البطالة، واكتظاظ سكاني، كل هذه المشاكل سبب رئيسي لما يحدث ومن الضروري إعطاء المخيم قيمته الحقيقية، فلا يوجد اهتمام جدي بحل هذه المشاكل رغم أن جميع المؤسسات والتنظيمات حاولت عن طريق المراسلات والاجتماعات والحديث مع اعلى المستويات لحل هذه المشاكل، ولكن للأسف لا حياة لما تنادي، من هنا ستكون مستقبلا الجريمة أكبر وأعنف ان لم يكن تحرك.

مقابلة رقم (4)

تم إجراء المقابلة الرابعة مع الأخ (يحيى الجمال/ مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس يوم الخميس بتاريخ 22/ 4/ 2021، الساعة (10) صباحاً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** يحيى الجمال.
- **العمر:**51 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** بكالوريوس.
- **مكان العمل:** لجان الاصلاح.
- **المسمى الوظيفي:** مدير دائرة السلم الأهلي في محافظة نابلس.
- **عدد سنوات الخبرة:** 30 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة مثل:

1. الفقر.
2. ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، فأغلب شباب المخيم لا يجدون فرص عمل.
3. عدم قدرة الأجهزة الأمنية على إدارة الأمور بشكل سليم.
4. انتشار السلاح بشكل كبير في مخيم بلاطة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

5. كثرة ترويج المخدرات ومدمنيها في مخيم بلاطة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

هناك الكثير من الجرائم المنتشرة في مخيم بلاطة منها:

1. القتل.
2. تجارة السلاح غير القانونية.
3. ادمان المخدرات وتجاراتها.
4. المشاكل والصراعات الداخلية في مخيم بلاطة.
5. الجرائم الالكترونية مثل التشهير ببعضهم البعض والتي نراها بشكل جلي في هذه الأيام.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

من الآثار السلبية التي تلحق في المخيم جراء ارتكاب الجرائم ما يلي:

1. التفكك الاجتماعي بين عائلات المخيم.
2. ترك أغلبية سكان المخيم لبيوتهم والسكن خارج المخيم.
3. تدهور السلم الأهلي نتيجة ارتفاع معدلات الجرائم والصراعات بين كثير من الأطراف من سكان المخيم.
4. تغير الثقافة بين الأجيال.
5. عدم شعور سكان المخيم بالأمان.
6. الاحباط والخوف من المستقبل.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

هناك تحديات كثيرة تقف عائق في وجه الأجهزة الأمنية وتقلل من قدرتها في مكافحة الجريمة في مخيم بلاطة منها:

1. الفجوة بين الأجهزة الأمنية وأغلبية أهالي مخيم بلاطة.
2. طبيعة المخيم التي تصعب من مهمة السيطرة من قبل الأجهزة الأمنية على الجريمة داخل المخيم.
3. عدم القيام بالعمل المطلوب من بعض أفراد ومدراء الأجهزة الأمنية.
4. قلة الإمكانيات لدى السلطة الفلسطينية من كفاءات وبرامج وأجهزة تمكنها من السيطرة على الجريمة داخل مخيم بلاطة والحد منها.

أما فيما يخص اللجان الشعبية والعشائرية فمن أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها هي:

1. عدم توفر الإمكانيات.
2. عدم تعاطي الأجهزة الأمنية مع هذه اللجان لتصدي لظاهرة الجريمة.
3. الثقافة وعدم التجانس بين هذه اللجان وأبناء المخيم.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: هناك الكثير من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والقانونية لمكافحة الجريمة داخل المخيم إلى أن هذه الإجراءات تتسم بالنقص والتقصير ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

1. الحملات الأمنية وملاحقة المجرمين.
2. توفير فرص العمل من خلال ضمم عدد كبير من أبناء المخيم في صفوف الأجهزة الأمنية.
3. التحقيق في الجرائم وتأمين الأمن داخل المخيم.
4. نشر الوعي بمخاطر الجريمة عن طريق المدارس واللقاءات.
5. التشبيك مع اللجان الشعبية والعشائرية للحد من الجرائم وملاحة المجرمين.

إجراءات اللجان الشعبية: من أهم الإجراءات اللتي تقوم بها لجنة خدمات مخيم بلاطة للحد من الجرائم ما يلي:

1. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل في مخيم بلاطة.
2. تقديم المساعدات الماليو والطرود الغذائية للأسر المحتاجة.
3. متابعة قضايا ومشاكل المخيم ورفعها لذوي الاختصاص.
4. ملاحقة أو مساعدة الأجهزة الأمنية في ملاحقة بعض المجرمين كمروجين المخدرات.

إجراءات اللجان العشائرية: هناك الكثير من الإجراءات التي تقاوم بها اللجان العشائرية في المخيم للحد من الجريمة الا أن هذه الإجراءات تكون بالغالب بعد وقوع الجريمة، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1. اخذ العطوات العشائرية ومنع وقوع جرائم أخرى.
2. اصلاح ذات البين بين المتخاصمين والمتحاربين.
3. متابعة القضايا إلى حين انتهائها.
4. مساعدة الأمن في تسليم المجرمين للعدالة.
5. وضع شروط على المجرمين لتشكل رادع لدى الآخرين وعدم ارتكاب مثل هذه الجرائم مرة أخرى.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

للحد من الجريمة في مخيم بلاطة يجب التركيز على ما يلي:

1. إعادة تأهيل الشباب بطريقة سليمة وبيان مخاطر الجريمة.
2. إيجاد فرص العمل للحد من ارتفاع معدلات البطالة التي تعتبر دافع أساسي في الدفع لارتكاب الجرائم في مخيم بلاطة.
3. تحسين البنية الاقتصادية والبنية التحية للمخيم.
4. متابعة الأطفال منذ الصغر وتأهيلهم على حسن الخلق.
5. يجب أن يكون هناك دور أكبر للأجهزة الأمنية في مخيم بلاطة.
6. بناء جسور بين الأجهزة الأمنية واللجان المحلية المسؤلة عن المخيم وبين أبناء المخيم.

أية ملاحظات أخرى: لا يوجد

مقابلة رقم (5)

تم إجراء المقابلة الخامسة مع اللواء (إبراهيم رمضان/ محافظ محافظة نابلس يوم الثلاثاء بتاريخ 27/ 4/ 2021، الساعة (11) صباحاً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** إبراهيم رمضان.
- **العمر:**64 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** دبلوم .
- **مكان العمل:** محافظة نابلس.
- **المسمى الوظيفي:** محافظ محافظة نابلس.
- **عدد سنوات الخبرة:** 22 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

ان نسبة الجريمة كانت بفلسطين 6% وإسرائيل 16% وبأمريكيا أكثر من هيك بكثير الا أن هناك ممارسة ملحوظة للجريمة، لكن مخيم بلاطة يختلف عن أي مخيم آخر فهناك مخيمات لم نسمع بها أي جريمة فمخيم دهيشة آخر جريمة قتل كانت قبل 45، وهناك عوامل عديدة لارتكاب الجريمة ولكن الكثافة السكانية التي يعاني منها مخيم بلاطة ومعدل البطالة كغيره من المخيمات بتفوات نسب بسيطة ، ولذلك لا يمكن اعتبارها من عوامل ارتكاب الجريمة، ولكن من أهم العوامل لارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة من وجهة نظري أن الرادع الوطني لم يعد موجود كما كان في السابق فمخيم بلاطة كان رائد محافظة

نابلس في الوطنية، وعندما يقولو الناس النضال يقولو مخيم بلاطة الا أن هذا لم يعد موجود وهو دافع من عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة، إضافة إلى أن هناك أجندات خارجية تستخدم مخيم بلاطة لتحقيق مصالها الشخصية وهذا دافع من عوامل ارتكاب الجريمة داخل المخيم، إضافة إلى أن هيبة التنظيم لم يعد موجود ولم يعودوا رادعين للخارجين وهو ما يعود على المخيم بارتفاع معدلات الجريمة، وعدم قيام عناصر الأجهزة الأمنية بعملها المطلوب يعد من العوامل، وعدم وجود الوعي لدى أبناء مخيم بلاطة يعد من عوامل ارتكاب الجريمة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

تعتبر المخدرات من أكثر الجرائم البارزة داخل المخيم، إضافة إلى جرائم الاعتداء على الناس منتشرة بشكل كبير، إضافة إلى تجارة السلاح المشبوه، ويعتبر مخيم بلاطة من أكثر المناطق في محافظة نابلس التي تكثر بها الجرائم، فعمل الأجهزة الأمنية في مخيم بلاطة 60% من عمل باقي المحافظة، وإضافة إلى جرائم القتل التي تكثر في المخيم.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

هناك اثار سلبية للجريمة في مخيم بلاطة وهي نفس الآثار السلبية المترتبة على أي جريمة في أي منطقة، ومن الآثار السلبية المترتبة هو ظاهرة الفلتان الأمني الذي يتمتع بها المخيم، وسوء الوضع الاقتصادي، وهجرة بعض السكان للمخيم، إضافة إلى انعدام الامن والأمان في المخيم، إضافة إلى التفكك الاجتماعي داخل المخيم.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

إن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه اللجان والأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة هو الفشل في المؤسسات الأهلية الموجودة داخل المخيم الا إنها غير قادرة على إدارة العمل داخل المخيم مما يصعب على الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية والعشائرية القيام بعملها داخل المخيم، إضافة إلى انعدام الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية، إضافة إلى قلة الوعي وعدم مساعدة التنظيم ومساندته للأجهزة واللجان الشعبية والعشائرية في تطبيق القانون.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: ان من أهم الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية هي تطبيق القانون وملاحقة الخارجين عن القانون حتى تحقيق العدالة، وتوفير فرص العمل في الأجهزة الأمنية، وإقامة الحواجز، وتواجدها داخل المخيم ليل نهار لتوفير الأمن والحد من الجريمة.

إجراءات اللجان الشعبية: ان عمل اللجان الشعبية يقتصر على توزيع الطرود على المحتاجين داخل المخيم، إضافة إلى توفير بعض فرص العمل للعاطلين عن العمل، ودورها في مساندة الأجهزة الأمنية في تطبيق القانون داخل المخيم لتحقيق العدالة وفرض القانون والحد من الجريمة.

إجراءات اللجان العشائرية: تقوم اللجان العشائرية في الإصلاح بين العائلات المتشاجرة وتعمل جاهدة على تسليم المطلوبين إلى أجهزة العدالة إضافة إلى عملها جاهدة على مساندة الأجهزة الأمنية داخل المخيم، إضافة إلى زيادة وعي أبناء المخيم بخطورة الجريمة وضرورة التصدي لها والحد منها.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

لا يوجد حلول انية لكن يمكن أن تكون حلول على الأمد البعيد مثل:

1. التغير الثقافي في ثقافة أبناء المخيم بداية من الأسرة إلى المخيم ككل.
2. الحد من ظاهرة السلاح داخل المخيم.
3. تقوية العلاقات بين الأجهزة الأمنية وبين أبناء المخيم.
4. زيادة الوعي بين أفراد المخيم والتوعية لخطورة الجريمة.
5. العمل على الحد من نسبة الفقر والبطالة داخل المخيم.
6. رفض المخيم للخارجين عن القانون ومحاربتهم.

أية ملاحظات أخرى: لا يوجد

المقابلة رقم (6):

تم إجراء المقابلة السادسة مع العميد (باسم مرشود/ جهاز الأمن الوقائي ومن سكان مخيم بلاطة وعضو لجنة خدمات مخيم بلاطة يوم الخميس بتاريخ 29/ 4/ 2021، الساعة (10) مساءً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** باسم مرشود.
- **العمر:**53 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** دكتوراة.
- **مكان العمل:** موظف حكومي وعضو لجنة خدمات مخيم بلاطة.
- **المسمى الوظيفي:** عميد في جهاز الأمن الوقائي.
- **عدد سنوات الخبرة:** 24 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

هناك عوامل عديدة لارتكاب الجرائم داخل مخيم بلاطة لعل من أهمها:

1. استهداف الحالة الوطنية لمخيم بلاطة من قبل الاحتلال وأجهزته الأمنية، بعد سنين من المواجهة والصمود، وفشل كل أساليب القمع والاضطهاد، بتنمية الفتن والصراعات الداخلية وتوفير أدواتها.

2. أجندات السياسين، فرض المخيم حضوره تاريخيا، مما دفع معظم مسؤولي التنظيمات والأجهزة للإستقواء بمجموعات لفرض الحضور، وساهم الاستزلام وشراء الزمم بزيادة حدة المشاكل والجرائم.
3. الانهيار الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، دفع الكثير للبحث عن سبل العيش بوسائل غير قانونية كتجارة السلاحوالممنوعات مما ساعد على انتشار الجريمة.
4. التقليد السلبي وانقلاب المفاهيم، حيث تكاد مؤخرا قيم الاحترام والطيبة تختفي وتستبدل بالزعرنة والنصب والاحتيال (إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب) مما رفع مستوى الجريمة في مخيم بلاطة.
5. ضعف الإجراءات القانونية والقضائية، ان عدم اتخاذ إجراءات عقابية للحد من الجرائم ساهم بتكرارها وعزز وجودها وساعد أنتشارها (من أمن العقوبة أساء الأدب).

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

هناك العديد والكثير من الجرائم المرتكبة والمنتشرة داخل مخيم بلاطة من أهما:

1. جرائم القتل العمد وغير العمد، وقليل منها يحل وأغلبها تنتظر بالقضاء.
2. تجاترة وتعاطي المخدرات.
3. تجارة وحيازة السلاح غير القانوني واستخدماته.
4. الجريمة الالكترونية باستغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه الجماعات والأفراد وبث سموم الفتنة والاشاعات المغرضة.
5. النصب والاحتيال وخاصة بالشيكات الراجعة والاستقواء على الضعفاء.
6. التعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

يمكن ترتيب الآثار السلبية كما على النحو التالي:

1. زعزعة حالة السلم الأهلي والمجتمعي وانعدام الأمن والأمان.
2. تفكك بالنسيج الاجتماعي للعائلات في المخيم.
3. إعاقة المصاهرة من ومع شباب وفتيات المخيم.
4. اقتصاديا، ضعف ارتياد سوق المخيم من قبل الجوار.
5. إختلاف النظرة العامة للمخيم من بؤرة الثورة والنضال لمستنقع الجرائم.
6. إختلاف المفاهيم والثقافة لدى الأجيال الصغيرة والقادمة.
7. انتقال الأسر للعيش بأماكن بعيدة ومستقرة.
8. الأثر النفسي لسكان، مزيدا من الإحباط والانكسار.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

الصعوبات التي تواجهها الأجهزة الأمنية واللجان تتمثل في:

1. الجانب الذاتي بعدم قيام الأجهزة الأمنية واللجان بواجباتها الكاملة.
2. عدم توفر الإمكانيات لدى اللجان لمواجهة بعض الجرائم.
3. التشبيك مع المجتمع المحلي ضعيف.
4. اعتماد الأجهزة على الجماعات وليس على المؤسسات للحد من الجريمة داخل المخيم.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية تتمثل في:

1. حملات أمنية متككرة.
2. اعتقالات ونصب كمين.
3. استدعاء بعض أطراف المشاكل لدى المؤسسة الأمنية أو المحافظ لتدارس اليات الخروج من الأزمات.
4. التحويل للقضاء لبعض المتورطين بالجرائم.
5. إجراء التحقيقات اللازمة بالجرائم.

إجراءات اللجان الشعبية تتمثل في:

1. التدخل المباشر وتهدئة النفوس بحالات القتل.
2. تسليم قوائم بمروجي المخدرات للأجهزة الأمنية.
3. التواصل مع المؤسسة الأمنية لمحاصرة بعض الجرائم.

إجراءات اللجان العشائرية تتمثل في:

1. التدخل المباشر مع لجان الإصلاح بالمحافظة خاصة بجرائم القتل.
2. التواصل مع العائلات في محاولة تجاوز بعض الازمات.
3. العمل على الإصلاح ذات البين.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

من وجهة نظري يمكن أن يكون من الحلول لمشكلة الجريمة في مخيم بلاطة ما يلي:

1. ضرورة تكامل العمل الأمني والمؤسسي في المخيم.
2. تطبيق العدالة في انفاذ القانون.
3. زيادة الإهتمام من قبل المؤسسات والجمعيات والتنظيمات الفاعلة في المخيم بنشر الوعي وسبل تحقيق السلم الأهلي.
4. انشاء مجلس يضم كافة الفعاليات والمؤسسات وممثلي العائلات يأخذ على عاتقه متابعة القضايا العالقة وما يستجد من أمور عامة.
5. توفير فرص عمل.
6. توقيع ميثاق شرف لنبذ كل الظواهر السلبية ومحاربتها.
7. تبني ودعم سياسات فاعلة لمحاربة الفقر.

أية ملاحظات أخرى: يجب التنويه أنه من العار الصمت على ما الت له الأمور في المخيم، مما يدعو لصحوة وتكاثف الجهود الشريفة لاستعادة مكانة المخيم كرافعة للعمل الوطني، ومحطة على طريق العودة.

مقابلة رقم (7)

تم إجراء المقابلة السابعة مع الأخ (أحمد شامخ/ مدير عام داخلية نابلس ورئيس اللجنة الشعبية لمخيم بلاطة يوم الأحد بتاريخ 2/ 5/ 2021، الساعة (12) مساءً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** أحمد شامخ ذوقان.
- **العمر:**58 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** بكالوريوس.
- **مكان العمل:** مدير عام داخلية نابلس ورئيس اللجنة الشعبية لمخيم بلاطة.
- **المسمى الوظيفي:** رئيس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة.
- **عدد سنوات الخبرة:** 40 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

يوجد هناك عدد من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة منها:

1. التفكك الاجتماعي.
2. انتشار السلاح والمخدرات.
3. الفقر.
4. ارتفاع معدلات البطالة.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

يعاني المخيم من أشكال معينة من الجرائم منها:

1. الجرائم الفكرية: تتمثل بما يتم بثه عبر شبكات التواصل الاجتماعي مما يؤدي إلى تغيب عقول الأطفال عن الإتجاه السليم في أمور حياتهم.
2. الجرائم الاجتماعية: يتمثل ذلك في الطغيان الحاصل من بعض الفئات المتنفذة في المخيم.
3. جرائم القتل.
4. جرائم اقتناء السلاح والاتجار به.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

من الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الجريمة ما يلي:

1. التفكك الاسري.
2. التفكك الاجتماعي.
3. الرغبة في السكن خارج المخيم.
4. عزل المخيم عن المناطق المحيطة به.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

أولا: بالنسبة للأجهزة الأمنية تكمن المشاكل في:

1. بعض قادة الأجهزة الأمنية حيث أنهم يتعاملون في مثل هذه الحالات بنوع من المحسوبية والشللية والاستزلام.
2. وجود قوى داخل المخيم مدعومة من بعض الجهات تعمل على تقويض السلم الأهلي في المخيم وتعطل عمل الأجهزة واللجان.

ثانيا: اللجان الشعبية والعشائرية تكمن مشاكلها في أن تلك اللجان ليست جهة انفاذ قانون ولا تمتلك سوى السلطة الأدبية والاجتماعية والخدماتية فقط لا غير.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: ان ما تقوم به الأجهزة الأمنية وللأسف ما هي الا تدابير وإجراءات توتيرية، بالإضافة إلى اعتقال الأشخاص وفق الأهواء وعدم انفاذ القانون بشكل جيد حيث أن الفقير يموت في غياهب السجون، والمعتدي ومطلق النار على البيوت الأمنة والأشخاص يخرج في برهة بسيطة من الزمن.

إجراءات اللجان الشعبية: تقوم اللجان الشعبية بالتنسيق مع لجان الخير والإصلاح والعائلات المتخاصمة من أجل توفير الأجواء التي تؤدي إلى تعميم ثقافة السلم الأهلي وحل الإشكاليات الموجودة، وتقوم أيضاً بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ووالأجهزة الأمنية من أجل السيطرة على أي حدث حاصل.

إجراءات اللجان العشائرية: ان دورها يقتصر فقط على المعرفة الشخصية وموضوع (المونة)، وفي أغلب الأحيان يكونوا مع طرف ضد الطرف الآخر مما يوتر الأجواء وبالتالي إجراءاتهم ليست موفقة غالبا.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

تكمن الحلول وآليات المعالجة في:

أولاً: الضرب بيد من حديد على أيدي المتنفذين الذين يقومون بتشغيل مناصبهم لأهوائهم الشخصية.

ثانياً: انفاذ القانون بعدالة وعلى الجميع.

ثالثاً: مكافحة الفقر والبطالة داخل المخيم.

أية ملاحظات أخرى: لا يوجد

مقابلة رقم (8)

تم إجراء المقابلة الثامنة مع الأخ (فريد المسيمي/ عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة يوم الأحد بتاريخ 2/ 5/ 2021، الساعة (9) مساءً)، كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة كما يلي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية:

- **الاسم:** فريد محمود مسيمي.
- **العمر**:53 سنة.
- **المؤهل التعليمي:** ماجيستير.
- **مكان العمل:** اللجنة الشعبية.
- **المسمى الوظيفي:** مدير مدرسة وأحد أعضاء اللجنة الشعبية.
- **عدد سنوات الخبرة:** 24 سنوات.

القسم الثاني: أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من وجهة نظرك ما أهم عوامل ارتكاب الجريمة في المخيم؟

هناك عدد من العوامل التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة ومنها ما هي عوامل خلفها الاحتلال وأعوانه بهدف تشتيت أهالي المخيم لحرف البوصلة النضالية التي كانت نبراسا يحتذى به، إضافة إلى عوامل اقتصادية وضغوطات معيشية مثل الفقر والبطالة المرتفعات داخل المخيم، إضافة إلى الاكتظاظ السكاني وعدم توفر الأماكن اللائقة للسكن الادمي.

السؤال الثاني: من وجهة نظرك ما أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المخيم؟

هناك عدد من الجرائم المنتشرة داخل مخيم بلاطة في الآونة الأخيرة منها الخلافات العائلية والشخصية نتيجة لقسوة الحياة داخل المخيم من تلاصق للبيوت والوضع الاقتصادي السيء، إضافة إلى ارتفاع نسبة جرائم تجارة المخدرات وادمإنها، وأيضاً جرائم الاتجار بالسلاح إضافة إلى جرائم القتل.

السؤال الثالث: رتب الآثار الناتجة عن ممارسة الجريمة داخل المخيم على أن يكون ترتيب تلك الآثار من الأكثر تأثيرا إلى الأقل تأثيرا؟

هناك أثار سلبية كثيرة على ظاهرة الجريمة داخل المخيم ومن أهمها، تفسخ الروابط الاجتماعية والعائلية، وضعف الوازع الديني، إضافة إلى اختلال المفاهيم الوطنية، وترك الكثير من السكان لبيوتهم وتفضيل السكن بعيدا عن المخيم نتيجة لارتفاع معدلات الجرائم داخل المخيم والتي باتت لا تحتمل.

السؤال الرابع: من وجهة نظرك ما أهم التحديات والصعوبات التي تواجه كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والحد منها داخل المخيم؟

من الصعوبات والتحديات التي تضعف من مكافحة الجريمة داخل المخيم عدم تطبيق القانون والنظام على الجميع مما أضعف قدرة المؤسسات في السيطرة على الأحداث داخل المخيم.

السؤال الخامس: من وجهة نظرك ما أهم الإجراءات التي تقوم بها كل من الأجهزة الأمنية والقانونية واللجان الشعبية والعشائرية في مكافحة الجريمة والوقاية منها داخل المخيم؟

إجراءات الأجهزة الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية: بعض الاعتقالات لبعض الخارجين عن القانون إضافة إلى القيام ببعض الحملات الأمنية التي لا تجدي نفعا، ولكن هناك ضعف واضح في أداء الأجهزة الأمنية داخل المخيم.

إجراءات اللجان الشعبية: ليس لديها السلطة القانونية الكافية لفرض الإستقرار داخل المخيم الا إنها تكتفي في التنسيق مع لجان الإصلاح والأجهزة الأمنية للسيطرة على بعض القضايا داخل المخيم.

إجراءات اللجان العشائرية: هناك عدة أمور متل حل النزاعات والخلافات بين المتخاصمين داخل المخيم الا أن دورها هش حاليا لاحتدام الصراع وضعف الأجهزة الأمنية في مساندة اللجان والعشائر.

السؤال السادس: من وجهة نظرك ما الحلول وآليات المعالجة التي يمكن القيام بها لتقليل التحديات والصعوبات التي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم؟

من الحلول التي يمكن القيام بها لتقليل الصعوبات االتي تقف عائق أمام مواجهة الجريمة داخل المخيم ما يلي:

1. تنفيذ القانون على الجميع وعدم المحاباة.
2. إجراءات عملية من قبل القائمين على الوضع الأمني.
3. إعطاء المؤسسات والتنظيمات هامش تحرك.
4. اعتماد نظرية الأمن المستدام.
5. التوعية والتثقيف المستمر.

أية ملاحظات أخرى: لا يوجد.

قائمة الملاحق:

الإستبانة في صورتها الأولية	300
محكمي الإستبانة	305
الإستبانة في صورتها النهائية	306
دليل المقابلة المُعمقة	313
المقابلات المُعمقة	319

قائمة الجداول والأشكال:

جدول رقم (1.2): الجرائم المرتكبة مصنفة حسب نوعها خلال الفترة بين (2016–2019)	**41**
جدول رقم (2.2): نسبة التغير في ارتكاب الجرائم خلال الفترة بين (2016–2019)	**43**
جدول رقم (3.2): الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس خلال الفترة بين (2016–2019)	**44**
جدول رقم (4.2): الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة خلال الفترة بين (2016–2019)	**46**
جدول رقم (5.2): الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم خلال الفترة بين (2016–2019)	**48**
جدول رقم (6.2) الجرائم المرتكبة ضد الأموال خلال الفترة بين (2016–2019)	**50**
جدول رقم (7.2): الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة خلال الفترة بين (2016–2019)	**52**
جدول رقم (8.2): الجرائم المرتكبة ضد النظام العام خلال الفترة بين (2016–2019)	**54**
جدول رقم (9.2): الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016–2019)	**57**
جدول رقم (10.2): جرائم التعدي على الأملاك العامة والخاصة خلال الفترة بين (2016–2019)	**58**
جدول رقم (11.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2016)	**59**
جدول رقم (12.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2017)	**60**
جدول رقم (13.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2018)	**61**
جدول رقم (14.2): جرائم القتل في الضفة الغربية لعام (2019)	**62**
جدول رقم(15.2): جرائم المخدرات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)	**64**
شكل رقم (1.2) النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2016)	**56**
شكل رقم (2.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2017)	**66**
شكل رقم (3.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2018)	**67**
شكل رقم (4.2): النسبة المئوية لقضايا ضبط المخدرات موزعة حسب المحافظة لعام (2019)	**68**
جدول رقم (16.2): جرائم السرقات في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)	**69**
جدول رقم (17.2): جرائم حيازة السلاح غير القانوني في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين (2016–2019)	**71**
جدول رقم (18.2): جرائم القتل في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019)	**75**
جدول رقم (19.2): جرائم المخدرات في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016–2019)	**76**

جدول رقم (20.2): جرائم السرقة في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016-2019)	**77**
جدول رقم (21.2): الجرائم الالكترونية في مخيم بلاطة بالفترة الواقعة بين (2016-2019)	**78**
جدول رقم (1.3): الخصائص الديمغرافيّة والاجتماعية والاقتصادية والتعليميّة لعينة الدراسة	**95**
جدول رقم (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة	**98**
جدول رقم (3.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة	**99**
جدول رقم (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة	**99**
جدول رقم (5.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	**100**
جدول رقم (6.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة	**100**
جدول رقم (7.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	**101**
جدول رقم (8.3): نتائج معامل الثبات للمجالات	**101**
جدول رقم (1.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة	**105**
جدول رقم (2.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة	**106**
جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للاثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة	**108**
جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	**109**
جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لإجراءات اللجنة	**110**

الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة	
جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة	**115**
جدول رقم (7.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس	**115**
جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**116**
جدول رقم (9.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**116**
جدول رقم (10.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**117**
جدول رقم (11.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**117**
جدول رقم (12.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي.	**118**
جدول رقم (13.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**118**
جدول رقم (14.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**119**
جدول رقم (15.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**120**
جدول رقم (16.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**120**
جدول رقم (17.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**121**

جدول رقم (18.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**122**
جدول رقم (19.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**122**
جدول رقم (20.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**123**
جدول رقم (21.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**124**
جدول رقم (22.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى عوامل ارتكاب الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**124**
جدول رقم (23.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس	**125**
جدول رقم (24.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**126**
جدول رقم (25.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**126**
جدول رقم (26.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**127**
جدول رقم (27.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**127**
جدول رقم (28.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**128**
جدول رقم (29.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**128**
جدول رقم (30.4): نتائج إختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة	**129**

الدراسة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	
جدول رقم (31.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**130**
جدول رقم (32.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**130**
جدول رقم (33.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**131**
جدول رقم (34.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**132**
جدول رقم (35.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**132**
جدول رقم (36.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**133**
جدول رقم (37.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**134**
جدول رقم (38.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**134**
جدول رقم (39.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الجرائم الأكثر انتشاراً في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**135**
جدول رقم (40.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس	**136**
جدول رقم (41.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**136**
جدول رقم (42.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**137**

جدول رقم (43.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**138**
جدول رقم (44.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**138**
جدول رقم (45.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**139**
جدول رقم (46.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**139**
جدول رقم (47.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**140**
جدول رقم (48.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**141**
جدول رقم (49.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**142**
جدول رقم (50.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**142**
جدول رقم (51.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**143**
جدول رقم (52.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**144**
جدول رقم (53.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**145**
جدول رقم (54.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**145**
جدول رقم (55.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد	**146**

عيّنة الدراسة في مستوى الآثار المترتبة على ظاهرة الجريمة في مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	
جدول رقم (56.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس	**147**
جدول رقم (57.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**148**
جدول رقم (58.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**148**
جدول رقم (59.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**149**
جدول رقم (60.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**149**
جدول رقم (61.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**150**
جدول رقم (62.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**152**
جدول رقم (63.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**152**
جدول رقم (64.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل	**152**

مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	
جدول رقم (65.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**153**
جدول رقم (66.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**154**
جدول رقم (67.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**155**
جدول رقم (68.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**155**
جدول رقم (69.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**156**
جدول رقم (70.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**157**
جدول رقم (71.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها السلطة الفلسطينية لمكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**157**
جدول رقم (72.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الجنس	**158**
جدول رقم (73.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات	**159**

اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر	
جدول رقم (74.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير العمر	**160**
جدول رقم (75.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**161**
جدول رقم (76.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**161**
جدول رقم (77.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**162**
جدول رقم (78.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**163**
جدول رقم (79.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة	**164**
جدول رقم (80.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المهنة	**164**
جدول رقم (81.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**165**
جدول رقم (82.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**166**
جدول رقم (83.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**167**

جدول رقم (84.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**167**
جدول رقم (85.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**168**
جدول رقم (86.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لمستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**169**
جدول رقم (87.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في مستوى إجراءات اللجنة الشعبية المُتبعة داخل مخيم بلاطة لمكافحة الجريمة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**169**
جدول رقم (88.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الجنس	**170**
جدول رقم (89.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**171**
جدول رقم (90.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير العمر	**172**
جدول رقم (91.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**172**
جدول رقم (92.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	**173**
جدول رقم (93.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**174**
جدول رقم (94.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المؤهل التعليمي	**174**
جدول رقم (95.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان	**175**

الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	
جدول رقم (96.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المهنة	**176**
جدول رقم (97.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**177**
جدول رقم (98.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير الدخل الشهري	**177**
جدول رقم (99.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**178**
جدول رقم (100.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير المستوى المعيشي	**179**
جدول رقم (101.4): نتائج إختبار "ت" للعينات المستقلة لإستجابة أفراد العينة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى حسب متغير التعرض للجريمة	**179**
جدول رقم (102.4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة لدور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**180**
جدول رقم (103.4): نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي لإستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة في دور لجان الإصلاح في مكافحة الجريمة داخل مخيم بلاطة تُعزى لمتغير نوع الجريمة التي تعرضت لها	**181**
جدول رقم (104.4): نتائج البيانات الديموغرافية للمقابلات المُعمقة	**182**
جدول رقم (105.4): نتائج أسئلة المقابلات المُعمقة	**183**

قائمة المحتويات:

إقرار		أ
الشكر والتقدير		ب
الملخص بالعربية		ج
الملخص بالانجليزية		هـ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	**2**
2.1	مشكلة الدراسة	**4**
3.1	أهمية الدراسة	**5**
4.1	أهداف الدراسة	**6**
5.1	أسئلة الدراسة وفرضياتها	**8**
6.1	حدود الدراسة	**12**
7.1	مصطلحات ومفاهيم الدراسة	**13**
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة وذات العلاقة		
1.1.2	مقدمة	**16**
2.1.2	مفهوم الجريمة	**17**
3.1.2	تصنيفات الجريمة	**20**
4.1.2	عوامل ارتكاب الجريمة	**22**
5.1.2	الآثار المترتبة على ارتكاب الجريمة	**36**
1.5.1.2	الآثار الاجتماعية	**36**
2.5.1.2	الآثار الاقتصادية	**37**
3.5.1.2	الآثار السياسية	**38**
4.5.1.2	الآثار النفسية	**38**
2.2	واقع الجريمة في الضفة الغربية	**38**

3.2	واقع الجريمة في مخيم بلاطة	**72**
4.2	الإتجاهات النظريّة والنظريّات المُفسرة لظاهرة الجريمة	**79**
1.4.2	الإتجاه الايكولوجي (الجغرافي) في تفسير الجريمة	**79**
2.4.2	إتجاه الضغوط العامة واللامعياريّة في الجريمة والإنحراف	**82**
5.2	الدراسات السابقة وذات العلاقة	**84**
1.5.2	عرض الدراسات السابقة وذات العلاقة	**84**
2.5.2	ما يُميز الدراسة الحاليّة عن الدراسات السابقة وذات العلاقة	**91**
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات		
1.3	منهج الدراسة	**94**
2.3	مجتمع الدراسة	**95**
3.3	عينة الدراسة	**95**
4.3	أداة الدراسة	**97**
5.3	صدق الأداة	**98**
6.3	ثبات الأداة	**101**
7.3	إجراءات الدراسة	**102**
8.3	المعالجات الإحصائية	**102**
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة		
1.4	مقدمة	**104**
2.4	عرض نتائج أسئلة الدراسة	**104**
3.4	عرض نتائج المقابلات المُعمقة	**183**
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات		
1.5	مقدمة	**199**
2.5	مناقشة نتائج أسئلة الدراسة	**199**
3.5	مناقشة نتائج المقابلات المُعمقة	**280**
4.5	ملخص نتائج الدراسة	**288**

5.5	توصيات الدراسة	**285**
قائمة المصادر والمراجع		**290**
قائمة الملاحق		**254**
قائمة الجداول والأشكال		**255**
قائمة المحتويات		**366**